جامعة عمر المختار

كلية- الآداب

قسم- التاريخ

الانكشارية في طرابلس الغرب1551-1826م

رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في التاريخ

إعداد الطالب:-

أحمد عبدالسميع محمد

إشراف:-

الدكتور. أمحمد إبراهيم

العام الجامعي

2022- 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

سورة التوبة الآية (105)

الشـكـــــــــــــر

وأخيراً فإنه من باب الثناء والشكر ورد المعروف لأهله فإننا لا ندعي الكمال والشخصنة في إنجاز هذه الدراسة، وإنما كانت نتيجة عون الله قبل كل أحد ثم جهود ومساعدة كل من:-

الدكتور:- محمد بو عبيد الله الذي ساعدني في اختيار موضوع الرسالة.

الدكتور:- المشرف محمد الترهوني الذي صبر على معاناتي في أثناء كتابة الرسالة.

الأستاذة:- كريمة الهنشيري:- مديرة قسم الأرشيف.

الأستاذة:- آية بن عون:- موظفة في الأرشيف ومشرفة على الباحث.

الأستاذة:- هيفاء عثمان الميلادي:- شعبة الوثائق والمخطوطات وحدة الوثائق العربية.

الأستاذة: كريمة بن طاهر أمينة مكتبة الآثار العامة في السرايا الحمراء.

الأستاذ:- عمار اجحيدر.

الدكتورة:- فوزية عبد الكريم في ترجمة المراجع الفرنسية.

كما أشكر كل من ساعدني ولو بكلمة تشجيع، وإلى والدي .

فلهم جميعاً مني أسمى آيات الود والتقدير والإحترام، وهذا جهدنا فإن أصبنا فذلك بتوفيق من الله عز وجل وإن أخطأنا فهي سُنة البشر.

والحمـــــد لله رب العالميـــــــــن

محتويات البحث

المحتوى	رقم الصفحة
الآية	ب
الشكر	ج
المقدمة	و
التمهيد: ظهور الانكشارية وانتشارها	1
الفصل الأول: التواجد العثماني في طرابلس الغرب 1551م	
المبحث الأول: أسباب التواجد العثماني في طرابلس الغرب	8
المبحث الثاني: الحياة العسكرية للإنكشارية في طرابلس الغرب	15
المبحث الثالث: الأعمال الانكشارية العسكرية الداخلية والخارجية	25
الفصل الثاني: دور الانكشارية في الحياة السياسية والإدارية	
المبحث الأول: تدخل الانكشارية في الحياة السياسية	37
المبحث الثاني: الوظائف الإدارية العامة في طرابلس الغرب	51
المبحث الثالث: أثر الانكشارية في النظام الإداري لطرابلس الغرب	60
الفصل الثالث: الأثر الاجتماعي للانكشارية في طرابلس الغرب	
المبحث الأول: اندماج الانكشارية في مجتمع طرابلس الغرب وظهور القلولوغية	68
المبحث الثاني:. أثر الانكشارية في الحياة والمناسبات الدينية	75
المبحث الثالث:. موقف السكان المحليين من الانكشارية	84
الفصل الرابع: الدور الاقتصادي للانكشارية في طرابلس الغرب	
المبحث الأول: مصادر دخل الإنكشارية	95
المبحث الثاني: ملكية الاراضي للانكشارية في طرابلس الغرب	105
المبحث الثالث: أثر الانكشارية على الاوضاع الاقتصادية	112
أثرها على الزراعة	112
أثرها على الصناعات الحرفية	114
أثرها على التجارة	115
المبحث الرابع:- نهاية الانكشارية	121
الخاتمة	128
الملخص	130
قائمة المصادر والمراجع	136

المقدمة

المقدمة

ارتبط قيام الدولة العثمانية وتوسعها بعنصر القوة الذي ساهم في بناء جيش قوي للدولة منذ نشأتها وعبر فترات تاريخها حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وهي فترة التوسع والانتشار التي بلغت فيها الدولة أقصى سيطرتها على مناطق عربية في آسيا وأوروبا وأفريقيا، ولاشك أن هذه القوة والسيطرة وكذلك التوسع كان وراءها عوامل ساهمت في حدوثها، ومنها قوة الجيش العثماني، إذ كانت الدولة منذ تكوينها ذات طابع عسكري عمل خلفاء آل عثمان على ترسيخه والاهتمام بقوامه من حيث التكوين والإعداد والتدريب، وغير ذلك من الأمور التي ساهمت في بناء جيش قوي كان رافداً للدولة طوال الثلاثة قرون التالية لنشأتها.

إن الجيش العثماني كان من القوة التي مكنت الدولة من بسط نفوذها على كل المناطق التي تشكل خطراً سياسياً أو عسكرياً وتحقق للدولة ازدهارها اقتصادياً، وهذه الحقيقة أدركها كل السلاطين الأوائل للدولة فعملوا على بناء تلك القوة وزيادة فاعليتها، ولعل العامل الحاسم والمميز آنذاك كان ممثلاً في وجود الجيش الإنكشاري الذي ساهم في توسع رقعة الدولة وسيطرتها على العديد من المناطق طوال فترة التوسعات، وقد برزت قوة الإنكشارية كجيش منظم ذي قوة كبيرة وفعّالة أثناء امتداد رقعة الدولة في عدة مناطق، وكان لمناطق الشرق الإسلامي نصيب من توغل الإنكشارية في أقاليمها وولاياتها عسكرياً أثناء السيطرة العثمانية عليها منذ بدايات القرن السادس عشر الميلادي.

فكانت الإنكشارية فيها تمثل قوة في ولاية طرابلس الغرب ومن أهم المناطق التي تواجدت بها الإنكشارية منذ عام 1551م مع وفود العثمانيين إليها، وقد عاشوا فيها حتى تم القضاء عليهم في عهد السلطان محمود الثاني عام 1826م، عندما أصبحوا يشكلون خطراً على الدولة وساهموا في نشر الفوضى والفساد في مركز الخلافة والأقاليم التي تواجدوا بها، وكانت طرابلس الغرب كغيرها من المناطق التي عاش فيها الإنكشاريون ومارسوا فيها أوجه حياتهم ،بل سيطروا فيها على مقاليد الولاية وكانوا سبباً في الكثير من أحداثها ،وساهموا في الإنقلابات ،وحدثت ضدهم الثورات حتى زال وجودهم في القرن التاسع عشر الميلادي.

ومن المعلوم أن العثمانيين كان أسلوب حكمهم للبلدان التي أخضعوها لسيطرتهم يعتمد على أسلوب الولاء، وقد برع الإنكشاريون في ذلك فصاروا القوة الضاربة والحضوة الأولى لدى سلاطين آل عثمان، وهذا ما أظهرته مجريات الأحداث التاريخية في ولاية طرابلس الغرب، فكان

الانكشاريون فيها يمثلون قوة حقيقية حكم بها الولاة البلاد حتى إنهم صاروا هم الحكام في واقع الأمر وامتلكوا من النفوذ ما مكنهم من تغيير الولاة وتسيير شؤون الحكم ،بل سيطروا على كافة أنشطتها، وهذا الأمر بطبيعته كان محل نقمة لدى سكان البلاد لاسيما وأن الإنكشاريين في طرابلس أخذت مسار الإنكشارية في البلدان الأخرى ومركز الدولة في الاستحواذ على المقدرات الاقتصادية وتحسين مركزهم الإجتماعي دون مراعاة لسكان البلدان التي تواجدوا بها، وبمرور الوقت صار وجودهم محل سخط ليس من سكان طرابلس فحسب، بل حتى من السلاطين العثمانيين الذين حاولوا تقليص نفوذهم وقوتهم دون جدوى حتى جاء عهد السلطان محمود الثاني فكان القضاء على نفوذهم عام 1826م، ومنذ ذلك الوقت تقلص نفوذهم واختفت سطوتهم في طرابلس الغرب، لتكون الفترة التي سيطروا فيها منذ مجيء العثمانيين لطرابلس وسيطرتهم عليها عام 1551م وحتى نهاية نفوذهم في عام 1826م شاهدة على الكثير من الأحداث تستوجب منا كباحثين ودارسين أن نقف على مثل هذه المواضيع لدراسة أدق التفاصيل الخاصة بمراكزهم وقوتهم ونفوذهم ودورهم السياسي والإقتصادي وكيف أفل نجمهم لاسيما في طرابلس الغرب التي مثلت نموذجاً حقيقياً لكل ما سبق في حياة الإنكشارية.

ومن هذا المنطلق فقد كانت الإنكشارية في طرابلس الغرب عامل قوة اعتمد عليها العثمانيون في فترات معينة وعامل نقمة وسخط ضد الدولة لما فعلوه داخل الولاية من أوجه فساد متعددة، بل كانت طرابلس الغرب أكثر الولايات العثمانية في المغرب أو الشمال الأفريقي تأثراً بما يمارسه الإنكشارية، ولأهمية هذا الدور فإن دراسة هذا الموضوع ستوضح الكثير من الحقائق التاريخية تجاه دور الإنكشارية في طرابلس وحياتهم ومراكز قوتهم والمميزات التي تمتعوا بها، والتي دون شك جميعها كان لها الأثر في تاريخ طرابلس الغرب خلال تلك الفترة من حيث القوة والضعف.

إن دراسة هذا الموضوع من الأهمية التي تجعل البحث في تلك النقاط لمعرفة الدور الحقيقي لهم في طرابلس الغرب سياسياً وإدارياً والكيفية التي استطاعوا السيطرة بها على مقاليد السلطة، ومزاياهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ونظمهم العسكرية وعلاقتهم بالسكان المحليين، والدور الذي لعبوه في أحداث الولاية المختلفة في السلم والحرب وأعمالهم البحرية في موضوع علمي يتناول كل الحيثيات والأسباب والأحداث لتكون دراسة مستقلة على الإنكشارية التي اقتصر اهتمام الباحثين فيها على جعلها ضمن سياق دراسات أخرى تتناول التاريخ العثماني في طرابلس،

وكل هذه التساؤلات عمل إلى طرحها في موضوع الدراسة والإجابة عليها بالبحث وفق المعطيات التاريخية القائمة على الأدلة والبراهين، رجاء أن تكون نقطة انطلاق نحو تفاصيل أخرى ربما عجز الباحث عن إبرازها أو الخوض فيها ستتناولها دراسات مستقبلية.

على ما سبق جاء اختيارالباحث لدراسة هذا الموضوع تحت عنوان:-الإنكشارية في طرابلس الغرب1551-1826م في سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية المجردة وبما يتوافق مع منهجية البحث العلمي قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بخلاف التمهيد والمقدمة والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

فالمقدمة كما هو معروف جاءت للتعريف بالموضوع من حيث أهميته وأهدافه وأسباب اختياره وتقسيماته العلمية.

في **التمهيد** الذي جاء بعنوان" ظهور الانكشارية وانتشارها"

سعي الباحث إلى توضيح نشأة الانكشارية وكيفية انتشارها وتوسعها واعتماد سلاطين الدولة العثمانية عليها

جاء **الفصل الأول** " التواجد العثماني في طرابلس الغرب 1551م" وقام الباحث بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث،

تناول **المبحث الأول** الحديث عن"اسباب التواجد العثماني في طرابلس الغرب" خصص فيه الباحث دراسة كيفية دخول الإنكشارية الي طرابلس الغرب والسيطرة عليها بالقوة العسكرية، و

المبحث الثاني تحدث فيه الباحث عن "الحياة العسكرية الإنكشارية في طرابلس الغرب" تناول فيه الثكنات العسكرية الانكشارية وأنواع الأسلحة ووضحنا الوظائف والرتب العسكرية الانكشارية،

بينما جاء **المبحث الثالث** "الأعمال الإنكشارية العسكرية الداخلية والخارجية" تناول فيه أعمال الإنكشارية الداخلية وكيفية توسع نفوذهم العسكري الداخلي ولم يكتفوا بطرابلس الغرب بل ضموا اليها برقة وفزان أما الأعمال العسكرية الخارجية خصصت لدراسة المعارك والحروب الإنكشارية في البحر الأبيض المتوسط.

وتناول **الفصل الثاني** للحديث عن"دور الإنكشارية في الحياة السياسية والإدارية" من خلال ثلاثة مباحث،

تناول **المبحث الأول** للحديث عن "تدخل الإنكشارية في الحياة السياسية" درس فيه تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم في عزل وتنصيب الولاة كما أنشئ نظام سياسي يكون علي رأس الحكم أحد الضباط والقادة الانكشارية،

المبحث الثاني تحدث فيه عن "الوظائف الإدارية العامة في طرابلس الغرب" تناول فيه دراسة التقسيمات الإدارية في طرابلس الغرب ووضحنا الوظائف والألقاب الإدارية الانكشارية،

بينما جاء **المبحث الثالث** "أثر الإنكشارية في النظام الإداري لطرابلس الغرب" خصص فيه دراسة الادارة الانكشارية وماترتب علي إدارتهم من آثار.

أما **الفصل الثالث** فقد كان البحث فيه عن "الأثر الاجتماعي للإنكشارية في طرابلس الغرب" والتي وضعت في ثلاثة مباحث،

تناول **المبحث الأول** الحديث عن "اندماج الإنكشارية في مجتمع طرابلس الغرب وظهور القلولوغية" تحدث فيه اختلاط الانكشارية بالمجتمع المحلي من خلال المصاهرة مما نتج عنه طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة الكوروغلية،

المبحث الثاني تحدث فيه عن "أثر الإنكشارية في المناسبات الدينية" تناول فيه دراسة العادات والمناسبات الدينية الإنكشارية واحتفالاتهم وتأثر المجتمع المحلي بها ،

بينما جاء **المبحث الثالث** "موقف السكان المحليين من الإنكشارية" خصص لدراسة رفض السكان لممارسات الإنكشارية من ظلم وقهر للسكان.

جاء **الفصل الرابع** تحت عنوان "الدور الإقتصادي للإنكشارية في طرابلس الغرب"

وتم الحديث فيه من خلال أربعة مباحث

تناول **المبحث الأول** الحديث عن"مصادر دخل الانكشارية" خصص فيه دراسة تنوع دخل الإنكشارية بكافة الوسائل مثل فرض الضرائب الباهضة علي السكان،

المبحث الثاني تحدثنا فيه عن"ملكية الأراضي للإنكشارية في طرابلس الغرب" وضح فيه مدى استغلال الإنكشارية للأراضي لصالحهم وتقسيمها فيما بينهم ،

و**المبحث الثالث** "أثر الإنكشارية الإقتصادي علي الأوضاع الإقتصادية" تناول فساد الإنكشارية الإقتصادي وعدم اهتمامهم بتطور ونمو اقتصاد البلاد،

بينما جاء **المبحث الرابع** "نهاية الانكشارية" وضح فيه طغيان وجبروت الإنكشارية في الولايات التي سيطروا عليها وعصيانهم لسلاطين الدولة العثمانية مما أدي إلي اتخاذ السلطان محمود الثاني قراراً بانهاء وإلغاء الإنكشارية من الدولة العثمانيه بما فيها طرابلس الغرب.

كانت **الخاتمة** فيها نتائج ما توصلت إليه الدراسة في فصولها المختلفة بشكل علمي منهجي.

لاشك أن دراسة مثل هكذا مواضيع وما فيها من معلومات وفق منهجية تاريخية علمية تقوم على جمع المعلومات وتصنيفها وربطها ببعضها البعض ومن ثم البحث فيها وعرضها بشكل علمي ومنهجي، وحتى يتحقق ذلك اتبع الباحث منهجية السرد التاريخي والتحليل والمقارنة في فصول الدراسة ومباحثها.

هذه المواضيع كانت ولا زالت محط اهتمام عدد من الباحثين في مجال التاريخ العثماني عامة والليبي بشكل خاص ضمن دراسات علمية سبقت دراستنا هذه، ورغم أنها لم تتناول الموضوع بشكل مباشر إلا أنها قدمت الكثير من المعلومات التي كانت سنداً في هذا الموضوع ومن أهمها

دراسة "عزيز سامح" الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية،ترجمة:عبد السلام أدهم،طرابلس،ليبيا،1969م التي تتناول دراسة العثمانيون في شمال أفريقيا وأستفيد منه في النظم السياسية والإدارية والأقتصادية العسكرية وركزت دراسته علي الإنكشارية في الجزائر بالتفصيل اما طرابلس الغرب كان يشر فقط للإنكشارية فيها،

ودراسة "اسماعيل سالم علي" الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بإيالة طرابلس الغرب في عهد احمد باشا القرمانلي 1711-1745م، رسالة ماجستير،كلية الآداب والعلوم ببني وليد،قسم تاريخ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي،2004م" تناولت الأوضاع الإقتصادية

والغجتماعية خلال العهد العثماني إلا أنها لم توضح علاقة الإنكشارية بالمجتمع وأثارهم ولم تشر إليهم واستفدنا منها في ذكر طبقة الكوروغولية إذ اكتفت بالإشارة إليهم ولم توضح كيفية ظهورهم

وكذلك دراسة "محمد عبد المجيد"إيالة طرابلس الغرب،1795-1858م دراسة الأنماط والأوضاع الإقتصادية،رسالة ماجستير،جامعة السابع من ابريل،قسم تاريخ"2004م " تناولت الأنماط الإقتصادية المختلفة في طرابلس الغرب إذ استفدنا منها في معرفة إقتصاد طرابلس الغرب الا انها ولم تشر الي دور الإنكشارية الإقتصادي وكيفية دورهم الإقتصادي في طرابلس الغرب ولم توضح سيطرة الإنكشارية علي الإقتصاد.

جاءت هذه الدراسة مصحوبة بالكثير من الصعوبات التي عمل الباحث على تذليلها حتى نتمكن من إنجاز دراستنا، منها على سبيل الذكر:- صعوبة الموضوع في حد ذاته لأنه علمي ومتعدد التخصصات،يحتاج إلي تحليل ومناهج علمية كمية ونوعية، لا يفتقر إلي المادة العلمية لأن الإدارة العثمانية كانت تعاني من النقص في مجال التدوين،بالإضافة إلي شح المعلومات في المصادر والمراجع حتى إن وجدت تكتفي فقط بالإشارة إليها دون تفصيل،كانت ظروف البلاد عائق آخر في الحصول علي المعلومات.

التمهيد

ظهور الإنكشارية وإنتشارها

ارتبط ظهور الإنكشارية بمفهومها العسكري ووجودها على مسرح الأحداث عبر التاريخ في القرن الرابع عشر الميلادي بظهور الدولة العثمانية التي يُنسب إليها فكرة تكوين هذا التنظيم إن صح التعبير، فمن المُسلم به تاريخياً أن الدولة العثمانية في نشأتها بآسيا الصغرى قامت على إنقاذ دولة سلاجقة الروم بعد أن أصبحت الوريث لممتلكاتها التي منحها لهم السلطان السلجوقي علاء الدين "1220–1237م" نتيجة دعمهم وبمساعدتهم له في حروبه وغزواته ضد البيزنطيين، وعلى الرغم من التضارب في الآراء التاريخية حول أصل العثمانيين وكيفية تواجدهم في المنطقة التي شهدت قيام دولتهم، ودون الخوض في هذه الآراء، إلا أن عثمان بن أرطغرل بن سليمان شاه التركماني " 1299 –1326م " أصبح هو الحاكم لممتلكات السلاجقة بداية القرن الرابع عشر، وسميت تلك المملكة باسم الدولة العثمانية ،ولقد توارث حكمها آل عثمان حتى سقوطها ونهايتها إثر إعلان الجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى.

اتسمت طبيعة حياة العثمانيين بحياة البداوة القائمة على الترحال مما أكسبهم طابع القوة الذي كان سمة من سمات دولتهم عند قيامها، و حملت الدولة اسم مؤسسها وأعلنت منهجها القائم على نشر الإسلام والجهاد في سبيل الله، تباينت آراء العديد من المؤرخين حول هذا الموضوع وناقش العديد من المؤلفين في العهد الحديث هذه الآراء وقاموا بتحليلها ومنهم أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه" أصول التاريخ العثماني" بيروت دار الشروق 1988م، وعلي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1990م، وغيرهم.

شهدت الدولة منذ قيامها جهود كبيرة في التوسع نحو عدة مناطق داخل آسيا وأوروبا الأمر الذي تطلب من الدولة التركيز على بناء قوة عسكرية تحقق لها تطلعاتها، فكانت العقود الأولى من القرن الرابع عشر الميلادي شاهدة على بناء قوة عسكرية كانت اليد الضاربه والعامل الحاسم في توسع العثمانيين وانتصاراتهم العسكرية عُرفت باسم الجيش الإنكشاري، الإنكشارية كلمة عربية حُرفت عن الكلمة التركية " يني جري " وتعني الجيش الجديد، والنطق فيها بخلاف الكتابة إذ تُنطق " يني تشاري" وتُكتب يني جري وتقوم فكرة هذا الجيش على إدخال الأسرى المسيحيين إلى التجنيد بعد اعتناقهم الإسلام ويتم إعدادهم بشكل خاص، والعمل فيها كان مفتوحاً دون التقيد بسن معينة في

البداية ثم جرى تنظيمها بحيث تقتصر على الأطفال في سن مُحددة مابين ثمان إلي خمسة عشر سنة وإلي ثمانية عشر وحتى العشرين سنة علي الأكثر.[1]

تضاربت بعض الآراء عن الفترة التي شهدت مولد هذا الجيش أو بمعنى أصح هذه التسمية لأن الإنكشارية كمهنة لم تكن مقصورة على الخدمة العسكرية في الدولة إذ تعددت مهنها بين العسكرية والإدارية والعمل في القصور السلطانية، وعزت بعض الآراء ظهورها في عهد السلطان أورخان "1326-1360م"[2]، بينما يعزيها آخرون لعهد السلطان مراد الأول مابين"1360-1365م".[3]

استند الرأي القائل بأنها ترجع إلى عهد أورخان إلى قيام الأخير باصطحاب الدفعه الأولى من هؤلاء المجندين إلى منزل الولي " حاجي بكتاش " الذي اشتهر بورعه وطلب منه مباركتهم وأن يخلع عليهم أسماء، وأن بكتاش وضع كمه فوق رأس أحد الواقفين في الصف الأول ثم قال للسلطان " أن القوات التي أنشأتها ستحمل أسم "ينى جري" وستكون وجوههم بيضاء ووضاءة وستكون أذرعهم اليمنى قوية وسيوفهم بتارة وسهامهم حادة، وسيوفقون في المعارك ولن يبرحوا ميدان القتال إلا وقد انعقدت لهم ألوية النصر[4]، وتخليداً لبركة بكتاش كان الإنكشارية يضعون على رؤوسهم قلنسوة من اللباء الأبيض شبيهة بقلنسوة الدرويش تتدلى منها من الخلف قطعة من الصوف [5]، ويرى من استدل بهذا الرأي سليمان بن أورخان هو أول من جرب هذا الاسلوب على الأسرى المسيحيين والتي لم ينجح لعزوف بعض الأسري ورفضهم لاعتناق الإسلام استبدل فيما بعد بضريبة المسيحيين القابلين للدخول الإسلام بالإضافة إلى المسلمين الراغبين في التحول إلى الإنكشارية بالأنضمام إلي فيالق الإنكشارية[6]، بينما يرجعها البعض إلى عهد مراد بناءً على استعانته بهم في حروبه، ولكن بالنظر إلى الفترة الزمنية المُشار إليها في عهدي أورخان ومراد فإنها متصلة لأن مراد تولي الحُكم بعد أورخان حوالي عام 1360م وهو الذي استعان بهم في حروبه مما يعني أن فترة أورخان كانت تمثل بناء وإعداد هذه القوة "1326-1360م" وصارت مهيأة للحروب زمن مراد 1360م.

---

(1). جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، اطروحه دكتوراة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص 2.

(2). أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، 1988م، ص43.

(3). علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1990م، ص28.

(4). Edward creasy : History of the Othman turks : London : 1878 : p 4 .

(5). أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص43.

(6). علي سلطان، المرجع السابق، ص27.

لعل الطرح الذي يعزز بداية وجود هذه القوة زمن أورخان تلك الإجراءات التي اتخذتها في جعل الانكشارية تحت الإشراف المُباشر له من خلال تخصيص ما تحتاجه من أموال يتم إعدادهم بها، إذ أشار قاضي العسكر زمن أورخان" قره خليل جندرلي" خير الدين باشا على سلطان بالإحتفاظ بخمس الغنائم في بيت المال ومنها يتم الإنفاق على الجيش الجديد.[1]

الجدير بالذكر أن الإنكشارية وإن قامت على فكرة العسكرية أو إعداد مقاتلين أقوياء في جيش نظامي يحقق تطلعات سلاطين الدولة في الفتوحات[2]، والتوسع وضم الأراضي إلا أنها شملت فئات أخرى استطاعت الدولة الإستفادة من خدماتهم في مجالات متعددة [3] لاسيما بعد أن أصبح نظام الدخول إلى الإنكشارية محصوراً في فئات عمرية .[4]

جرى تقسيم الغلمان الذين يتم الحصول عليهم إلى ثلاث فئات اشتغل جزء منهم بعد مرحلة التأهيل في القصور السلطانية وهم الأطفال ذوي المظهر الحسن ويتم ذلك بعد خصيهم، والفئة الثانية يتم تأهيلهم لتولي الوظائف الإدارية في الدولة ويختار هؤلاء بعد فحصهم والتأكد من مقدرتهم على أنهم مهيئون لهذه الوظائف[5]، ولعل شواهد التاريخ العثماني حافلة بمن ينتمون لهذه الفئة من الدوفشرمه فكان منهم الكتبة ورؤساء الدواوين والقائمين على الأعمال المالية " الدفتر دار " بل ووصلوا إلى مرتبة الوزراء حتى الفترة الممتدة من عام 1453م وهي سنة سقوط القسطنطينية وحتى عام 1623م كان من بين 49 من كيان الوزراء خمس فقط من أصل عثماني والباقي معظمهم ممن تدرج في الإنكشارية،[6] وهذا الأمر ليس بمستغرب في الدولة العثمانية فقد كانت معظم الوظائف مفتوحة لغير العثمانيين باستثناء منصب السلطان.[7]

بالعودة إلى الثقل الأكبر الذي شكلته الانكشارية في الدولة فقد كان أهم عناصرها ممن يختارون للعمل بالجيش العثماني إذ يخضع الأطفال ما بين الثامنة وحتى العشرين سنة إلى نظام

---

(1). علي سلطان، المرجع السابق، ص27.

(2). عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة أسلامية مفترى عليها،ج1، دار القاهرة، مصر، 1980، ص 470.

(3). خليل اينالجيك، الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الارناؤوط ، دار المدار الاسلامية، بيروت لبنان، ط1، 2002م، ص21.

(4). أماني بنت جعفر، دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، مِصر، ط1، 2007م، ص 217.

(5). برنادو لويس، استانبول حضارة والخلافة الاسلامية، تعريب : سيد رضوان، دار السعودية لنشر والتوزيع، ط1، 1982م، ص 35.

(6). الدوفشرمة :أو ضريبة الغلمان وتعود بدايتها إلي فترة السلطان مراد الأول كان قد أقترحها أحد الفقهاء على السلطان مراد كضريبة على رعايا النصاري في الدولة العثمانية فجمع أطفال النصاري في مراكز خاصة وتربيتهم تربية إسلامية لإستحدامهم في المناصب الإدراية والعسكرية وكان يؤخذ من كل أسرة عن كل خمسة أولاد واحد يتراوح أعمارهم من عشر سنوات إلي ثمانية عشر سنة وفيما بعد أصبح النصاري يتسابقون في إالحاق أبنائهم في هذه المراكز وذلك تطلعاً إلي تغيير حياة ابنائهم إلي الأفضل،عماد عبد العزيز يوسف، تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية، مجلة بحوث كلية تكريت الاساسية، جامعة الموصل، ع 4، 2009م، ص ص 5,7.

(7). أكمل الدين حسام أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ و حضارة، دار النشر مركز الابحاث والفنون والثقافة الاسلامية، اسطنبول، أرسيكا، 1999م، ص 21.

حياة خاص فبعد اعتناقهم للإسلام[1]، يربون تربية عسكرية فكرية خاصة ويعيشون في ثكنات دون زواج ولا اختلاط بالمجتمع وكانت مهمتهم الدفاع عن الإسلام والسلطان العثماني[2]، وظل نظام التربية الخاصة مستمراً في الدولة حتى القرن السادس عشر الميلادي[3] فبعد فتح القسطنطينية بحوالي قرن بدأ الإنكشارية في ممارسة طقوس الحياة العادية من اختلاط وزواج مما جعل أفرادها لا يعبئون بالعمل العسكري فانحرف معظم أفرادها ودب فيها الفساد وصارت الإنكشارية تشكل عبئاً للسلاطين والدولة.[4]

اقتصر الإنضمام إلى الإنكشارية في البداية على الأطفال المسيحيين الذين يؤخذون كضريبة أثناء الحروب حيث كان يؤخذ واحد من الأولاد ذوي النسب العالي من كل أربعين مثل الزكاة، وأمام حاجة الدولة إلى أعداد كبيرة منهم وقلة الأعداد من المسيحيين وعزوف بعضهم عن اعتناق الإسلام فقد فتح المجال أمام أبناء المسلمين للدخول في الإنكشارية وهو ما ساهم في زيادة عددها واستثني من ذلك المتزوجين والأيتام وأبناء وكلاء القرى والمصابين بالجرب والدعام وأبنائهم والمصابين بالقرع والكساح والمطهرين منذ الولادة وأصحاب المهن والمنتسبين إلى البكتاشية "الدراويش".[5]

ساهمت الإنكشارية بشكل واضح في حروب العثمانيين وتوسعاتهم منذ عهد مراد الأول "1360-1389م" وكذلك في عهد بايزيد الأول"1389-1402م" رغم قلة عددهم إذ لم يتجاوز جنود الإنكشارية "1200" مقاتل، وبنفس العدد تقريباً في عهد السلطان محمد الثاني "1451-1481م" بينما بلغ عددهم في عهد السلطان سليمان القانوني "1520-1566م" حوالي 12000 مقاتل، ووصل عددهم في عهد السلطان محمود الثاني" 1808- 1839م " إلى (140) ألف جندي[6]، ويرجع السبب في الزيادة إلى فتح الباب على مصرعيه للإنضمام للإنكشارية وهو الأمر الذي جرى في نهاية عهد السلطان سليمان إذ تم استثناء شرط عدم الزواج للإنكشاري طالما يقوم بالخدمة العسكرية وهنا ظهر مبدأ التوريث للأبناء في الخدمة أمام الامتيازات الكبيرة التي يحصل عليها الإنكشاري مقابل أدائه الخدمة.

---

(1). سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة و الازدهار)، دار الاوبرا، القاهرة، ط 1، 2007م، ص 82 .
(2). إبراهيم بك سليم، الدولة العثمانية العلية، دار النشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان. ط 1، 1988م، ص 36.
(3). عماد عبد العزيز يوسف ,المرجع السابق ص 7.
(4). علي سلطان،المرجع السابق،ص28.
(5). البكتاشية:هي خليط من طرق صوفية عدة ويعد محمد بن إبراهيم الخراساني المعروف ببكتاش مؤسس الطريقة البكتاشية وكلمة البكتاشية تنسب إليه، هيثم مرتضي نصر الله، البكتاشية، مجلة كربلاء العلمية، مج 14، ع 3، 2016م، ص87.
(6). أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق، ص43.

وجد النظام الإنكشاري الذي اتبعته الدولة العثمانية انتقادات شديدة من قبل الدول الأوروبية فيما يتعلق بضريبة الغلمان " الدوفشرمه " والنظام الصارم الذي اتبع في التعامل مع الاطفال وحاول من خلال ذلك شن حملات في العالم الغربي لاسيما من قبل بعض الأطراف الدينية التي حاولت توظيف ذلك بأنه عداء ضد المسيحية، ولكن العثمانيين لم يأبهوا بهذه الادعاءات بل إن بعضها كان واضحاً من خلال التدابير التي سارت عليها الدولة فالمسيحيون لم يشكلوا ثقلاً في أعداد الإنكشارية إذ كانت نسبة الأطفال قليلة قياساً إلى أعداد الإنكشارية وهذا ما دفع بالدولة إلى ضم المسلمين الراغبين إلى هذه الفئة من الجيش[1]، وهذا بطبيعة الحال أكد عدم مصداقية الإدعاءات المسيحية وأن هذا النظام قائم على إيجاد جيش نظامي وفق تقاليد معينة تضمن للدولة تحقيق مصالحها.[2]

مثلما كانت الإنكشارية عامل قوة في فتوحات العثمانيين نتيجة النظام الصارم الذي اعتمدته الدولة في بدايتها من أواخر القرن الرابع عشر شهدت عبث الإنكشارية وانحلالها فأصبحت تشكل عبئاً على الدولة وساهمت في إضعافها بل وتدهورت أوضاعها العسكرية والإقتصادية.[3]

كما كانت أحد أسباب التدخلات الخارجية في القرن التاسع عشر من خلال الإصلاحات التي أجبرت الدوله على القيام بها في عهود السلاطين سليم الثالث 1789–1807م والسلطان محمود الثاني 1808–1839م والذي قضى في عهده على الإنكشارية [4]، جاء القضاء على الإنكشارية بعد أن توسعت الدولة في الولايات العربية، إذ سمح لأفرادها بممارسة حياتهم العادية فصار التنافس على الثروة والنفوذ أكثر من التنافس في ميدان الحرب والقتال [5]، بل إن نفوذ الإنكشارية وصل إلى القصور السلطانية وصار قادة الإنكشارية يتدخلون في تنصيب وعزل السلاطين [6]، ولعل إقدام إقدام الإنكشارية على قتل السلطان مراد الرابع عام 1623م يُمثل واقعاً لتحكمهم في تسيير شؤون الحُكم بعد أن حاول السلطان إجراء بعض الإصلاحات الداخلية وكذلك مافعلوه مع السلطان عثمان الثاني 1622م وإبراهيم الأول 1648م وغيرها من التمردات التي أدت إلى عزل أو إبعاد ممن حاول التجرؤ عليهم أو القيام بإصلاحات تمس امتيازاتهم فكانت إصلاحات السلاطين سليم الثالث

---

(1). علي سلطان، المرجع السابق، ص ص 28 - 29.

(2). أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق، ص 55.

(3). علاء موسى كاظم، مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية، كلية الادآب، قسم تاريخ، جامعة بغداد،العراق، ص 119.

(4). عيسى الحسن، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1،2008م، ص 634.

(5). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ص 501- 502.

(6). كوستانزو برنيا، طرابلس من 1510م إلى 1850 م، تعريب: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2009م، ص 109. 109.

محاولة أخيرة للحد من نفوذهم باءت هي الأخرى بالفشل[1]، وعندما تولى السلطان محمود الثاني الحكم 1808م. تعرض لمحاولات قادها بعض زعماء الإنكشارية للقضاء عليه وعرقلة إصلاحاته فبادر بالقضاء عليهم عام 1826م وبذلك انتهت سيطرة الإنكشارية في مركز الدولة ،ولكن امتداداتها ظلت قائمة في بعض الولايات الخاضعة للدولة نتيجة امتزاجهم واختلاطهم بالسكان.[2]

[1]. نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس العشر إلى مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا، ط2 ، 2005م، ص 112.

[2] . محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت لبنان، ط1، 1981م، ص 43.

الفصل الاول

التواجد العثماني في طرابلس الغرب 1551م

المبحث الأول:. اسباب التواجد العثماني في طرابلس الغرب

المبحث الثاني:. الحياة العسكرية الانكشارية في طرابلس الغرب

المبحث الثالث:. الأعمال الانكشارية العسكري الداخليه والخارجيه

المبحث الأول: أسباب التواجد العثماني في طرابلس الغرب

الأسباب التي أدت إلى سيطرت العثمانيين على طرابلس الغرب:- هناك عدة ظروف أدت لسيطرة الإنكشارية على طرابلس منها .

الوضع المتردي في طرابلس الغرب حيث أن أحد الظروف التي سهلت سيطرة العثمانيين على طرابلس الغرب الاحتلال الإسباني وقع هذا الاحتلال وحوادثه المؤلمة المفجعة سنة 1510م،[1]رست على ميناء طرابلس سفينة إسبانية تجارية ولما رجعوا إلى بلادهم تحدثوا هناك عن ثروة المدينة الطرابلسية.[2]

تحدثوا عن حادثة (البطيخ) حين استضافهم رجل في بيته وقدم لهم (بطيخ) فطلبوا سكيناً لقطعه فلم يجد في داره سكينا وكذلك الجيران، إلى أن خرجوا إلى السوق فأتوا منه بسكين، فلما سألهم ملكهم عن حالها فقالوا: ما رأينا أكثر من أهلها مالاً وأقل سلاماً، ولا يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم فتاقت نفسه لأخذها وجهز أسطولاً فاحتلها في ليلة واحدة بلا مشقة واستولى عليها.[3]

من خلال هذه الواقعة نستطيع أن نستدل على أن طرابلس الغرب كانت مدينة مسالمة لا يعرف أهلها الحرب ولم يكونوا على استعداد لمواجهة غبارها مما سهل على الإسبان احتلالها، وكما ذكر جوان ليون الافريقي خلال قدومه لطرابلس عام 1518م، أن الإسبان قد حاصروا قصر طرابلس وجعلوا له أسواراً قوية وجهزوه بالمدافع.[4]

نستخلص من هذه الأوصاف الأسبانية لمدينة طرابلس في تلك الفترة أن مدينة طرابلس الغرب كانت مزدهرة شاعت لها سمعة الرفاهية والرخاء لدى الأوروبيين وهو ما يعكس بصورة واضحة تلك الفرحة التي عمت الأوساط المسيحية لوقوع هذه المدينة في قبضة الأسبان وما كان لها من صدى كبير في المظاهرات التي نظمت في بعض مدن إيطاليا وتبادل التهاني بين مرشد رودس

---

[1]. طرابلس الغرب سميت بطرابلس الغرب تمييزاً لها عن ايالة أخرى وهي طرابلس الشام حيث أن الاسم العثماني "طرابلس الغرب" يعني حرفياً طرابلس في الغرب لأن الدولة لديها بالفعل طرابلس أخرى في الشرق wikiwand.com- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة:عبد السلام ادهم. محمد الاسطي، منشورات الجامعة الليبية، د.ت، ص70.

[2].عبد الباري خليل القماطي، قراءات في التاريخ الليبي منذ الفتح الاسلامي 643 حتي عام 2000م، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس ليبيا، ط2008،1م، ص 49.

[3].عبدالله محمد بن خليل غلبون الطرابلسي،تاريخ طرابلس الغرب المسمي التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الاخيار، تصحيح وتعليق: الطاهر احمد الزاوي، القاهرة، ط 1، 1349هـ، ص ص 92 -93 .

[4]. عمر محمد الباروني، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، تحقيق: محمود دياب، المستشفي الملكي المِصري، مِصر، 2001م، ص 63.

وبين شارل الخامس الأسباني، الأمر الذي يؤكد الأهمية الإستراتجية والإقتصادية التي كانت تتمتع بها طرابلس الغرب.[1]

كما أن طرابلس كانت في ذلك الوقت مدينة تجارية يتردد عليها التجار العرب وتجار الشمال الأفريقي إلى جانب العثمانيين والجنويين والصقليين والمالطيين، أضف إلى ذلك أنها كانت تملك ميناء قادر على أن يستوعب أربعمائة قطعة بحرية من مختلف الأحجام، ذلك كله يؤكد الأهمية البحرية والصلات التجارية التي قامت بينها وبين الموانئ العربية والأوروبية،لابد أن نشير هنا إلى أن الإحتلال الأسباني قد أقتصر على مدينة طرابلس وقلعتها[2]، ولم يستطع أن يتعدى إلى أبعد من ذلك[3]، وفي الشرق كانت مدينة تاجوراء[4] التي شكلت قاعدة حربية مهمة تتجمع فيها وتنطلق منها حركة المقاومة ضد الوجود الأسباني، ولقد تأثرت مدينة طرابلس من خلال هذا الاحتلال الذي حد من نشاطها وقضى على حركتها التجارية والإقتصادية وكان هذا سبب أول من أسباب الوجود العثماني.[5]

إذ عاشت الحامية الأسبانية طوال هذه الفترة في وضع حربي قلق متعرضة باستمرار لهجمات الأهالي الذين كانوا يبذلون الجهود لإسترداد المدينة وطرد المحتلين الأسبان منها، كما إن الأسبان لم يكونوا مهتمين بالمدينة وتطورها خلال هذه الفترة بقدر انشغالهم بالدفاع عن أنفسهم من هجمات الثوار وتقلص دور طرابلس وأهميتها في التجارة في السنوات التي كانت تحت السيطرة الأسبانية[6]، حيث عمل الأسبان على ضمان احتكار النشاط التجاري بفرض الضرائب الباهظة على على البضائع المنافسة الواردة من موانى أخرى[7]، وأخذ الوضع الإقتصادي ينهار بسرعة، وقل عدد السفن الوافدة إلى ميناء طرابلس، وزادت هذه الأزمة هجرة وعزلة السكان من المدينة، وهكذا انهارت مدينة طرابلس في ظل الإحتلال الأسباني[8]، وضعف مركزها التجاري والإقتصادي وهجرها سكانها إلى الضواحي، كما قتل عدد منهم وأسر البعض الآخر، مما يؤكد لنا الصورة المأساوية للمدينة، التقرير الذي قدمته البعثة الفنية 1523م التي أوفدتها هيئة فرسان مالطا للاطلاع

---

(1). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة التليسي، مكتبة الاسكندرية، الدار العربية للكتاب، ط1,1984م، ص ص 174 ،176.

(2). Azmi Maahmoud – La question de Libya In; polique etrangere – 1949 – 14 annee – p 506.

(3). Nicola Melis – Tripoli Li Vu parles ottomans – Editions de la Sorbonne " Hyptheses" – p 367.

(4). مدينة تاجوراء أحدي الضواحي القريبة من مدينة طرابلس الغرب، حيث تقع إلي الشرق منها بمسافة 30 كيلو متر، وهي أصبحت مركز المقاومة ضد الاسبان في مدينة طرابلس، أتوري روسي، المرجع السابق، ص 157.

(5). ابراهيم علاء الدين، أوضاع ليبيا مابين الاحتلال الاسباني والنجدة العثمانية 1510-1551 م، مجلة الدراسات التاريخية، ع 128.كانون الاول، 2014م، ص346.

(6). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.

(7). محمد مصطفى بازامه، ليبيا في عشرين سنة من حكم الاسبان 1510-1530، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس- ليبيا، د.ت، ص 110.

(8). رابحة محمد خضير، دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني 1555م، مجلة أبحاث كلية التربية الإساسية، مج6 ، ع 2، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2007 م، ص 107.

على أحوال طرابلس، وتكوين فكرة عنها قبل اتخاذ الموقف النهائي من عرض الإمبراطور شارل الخامس بالتنازل عن طرابلس لهم.[1]

قام الأسبان بتسليم القلعة ومدينة طرابلس في سنة 1530م باسم شارل الخامس، إلى هيئة فرسان مالطا.[2]

بدأت هذه الهيئة حياتها كمنظمة خيرية دينية، وكان لها في مدينة القدس قبل الحروب الصليبية، مأوى لمساعدة المحتاجين خصوصاً الحجاج المسيحيين الذين يزورون فلسطين وعندما نشبت الحروب الصليبية حولت هذه الهيئة إلى منظمة عسكرية تهتم بمعالجة الجرحى في المعارك الحربية. وعندما انتصر صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين طرد من القدس فرسان القديس يوحنا، فنقلوا مركزهم إلى عكة بفلسطين وبقوا فيها إلى سنة 1291م، حيث طردوا منها أيضاً فنقلوا إلى جزيرة رودس.[3]

استقر فرسان القديس يوحنا في رودس وبدؤوا يعرقلون حركات الأسطول العثماني في بحر الأرخبيل والحوض الشرقي، لم تكن لديهم قوة لمقابلة الأسطول العثماني وجهاً لوجه بل كانوا يلجاؤون إلى القرصنة، لم يكن الفرسان فرساناً كراماً بالمعنى الصحيح إنما كانوا أنذالاً يترصدون لسفينة خرجت وحدها ويصطادونها.[4]

في 26 ديسمبر 1522م دخل العثمانيون إلى رودس التي دافع عنها الفرسان، وترك الفرسان هذه الجزيرة في 2 يناير 1523.[5]

طلبت المنظمة من شارل الخامس في تشرين الأول 1523م منحهم جزيرتي مالطا وقوزو حتى استجاب لطلبهم بشرط تولي مهمة الدفاع عن طرابلس إلا أن هؤلاء لم يبدو ارتياحاً لهذا الشرط وأدركوا أنهم سوف يتعرضون لحرب طويلة مع الطرابلسيين وهجوم جديد من قبل الأسطول العثماني الذي يتربص بهم ويطردون منها مثلما طردوا من رودس من قبل.[6]

قبل الموافقة على توقيع وثيقة التسليم شكل وفداً من ثمانية أشخاص لزيارة طرابلس وتقديم تقرير شامل عن الموقع الاستراتيجي وتحصيناتها وعن الميناء والقلعة ومدى قدرة الفرسان على

---

(1). اتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 32 - 33.
(2). كوستا نزيو برينا، المرجع السابق، ص91.
(3). عمر الباروني، المرجع السابق، ص75.
(4). عمر الباروني، المرجع نفسه، ص76.
(5). اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ترجمة خليفة التليسي، المنشأ العامه للنشر والتوزيع، طرابلس الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، ط2،1985م،ص50.
(6). اتوري روسي، طرابلس الغرب تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ص ص 32 - 33.

الاحتفاظ بهذه المدينة وعن النفقات المالية العسكرية التي يمكن توفيرها في حالة قبول هذا العرض.[1]

تمت الموافقة النهائية من الفرسان على استلام طرابلس في سنة 1530م، واستمرت سيطرتهم على طرابلس الغرب حتى سنة 1551م، وهو العام الذي سيطر فيه العثمانيون على طرابلس الغرب.[2]

هناك دافع آخر دفع بالعثمانيين للمجئ إلى طرابلس وهو الدافع الديني، حيث كانت الدولة العثمانية ترفع راية الجهاد ونشر الإسلام فقامت الدولة العثمانية بنشر الإسلام في شرق أوروبا وآسيا وبالرغم من توجه الدولة العثمانية إلى الولايات العربية التي كانت مسلمة[3]، فهذا يرجع إلى استنجاد المناطق العربية وخاصة طرابلس الغرب من أجل تخليصها من القوة الأوروبية التي بدأت بتنصير الأهالي بقوة، ولهذا كانت الدولة العثمانية في تلك الفترة مستند العالم الإسلامي وملاذه وبلغت مهابتها وسطوتها أعلى الدرجات.[4]

أما السبب الثالث لمجئ العثمانيين إلى طرابلس الغرب وهو استنجاد الأهالي، تعرضت خلال هذه المدة إلى العديد من الهجمات التي كان ينفذها المجاهدون من سكان غريان وتاجوراء اللتين أصبحتا القاعدتين الرئيسيتين لمقاومة الإسبان فضلاً عما كانت تتلقاه من مواجهات من الأخوين عروج[5] وخير الدين اللذان شكلا تهديداً خطيراً لنفوذ الإسبان من المغرب.

لكن المُلاحظ عن عروج وخير الدين أنهما ركزا جهودهما ونشاطهما البحري على تخليص مدن الجزائر وتونس من النفوذ الإسباني ومن تحالف معهم من سلاطين الحفصيين والزيانيين، ولهذا تأخر الأخوان عن تلبية دعوة سكان طرابلس الغرب لها لإنجادهم من المحتلين عام 1517م، كما أن الوضع في الحوض العربي المتوسط تطلب جهداً كبيراً من خير الدين بربروسا من أجل تأمين المراكز من الهجمات الإسبانية واتسمت هذه الفترة في البحر المتوسط بالفوضى والإضطرابات وسوء الأوضاع المعيشية.[6]

---

[1]. ابراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص340.
[2]. مجلة الآداب والحضارة الاسلامية، اصدار كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسطنيطينية، الجزائر، ع 18، 2015م، ص332.
[3]. عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق ، ص 929.
[4]. محمود ناجي، المرجع السابق، ص84.
[5]. عرف عروج باسم بربروس وتعني صاحب اللحية الحمراء ويبدو أن الاسم قد عرف به أفراد الاسرة بالكامل حتى أصبحت تعرف بأسرة بربروساء، إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 357.
[6]. رابحة محمد خضير، المرجع السابق، ص107.

إذ كان على فرسان القديس يوحنا خلال العشر سنوات الأولى من سيطرتهم على مدينة طرابلس الغرب، وأن يحتاطوا من هجمات الأهالي من تاجوراء، فقد كان عليهم أن يستعدوا أكثر لملاقاة القائد الجديد (مراد آغا) أحد التلاميذ المخلصين لخير الدين بربا روس.[1]

وما إن تولى السلطان سليمان القانوني عرش الدولة العثمانية عام 1520م، حتى شمل طرابلس الغرب باهتماماته الأولية[2]، وفي الأحوال السياسية والحربية، ذهب إلى (استانبول) عاصمة الترك وفد من أولئك الطرابلسيين من تاجوراء تحديداً فطلب من السلطان القانوني أن ينقذ ليبيا من فرسان القديس يوحنا المشمولين برعاية أسبانيا وأن يضمها إلى الإمبراطورية الواسعة، فاستجاب سليمان لرغبة الوفد.

وعين لهم أول والي انكشاري اسمه (مراد آغا) وكان يعرف اللغة العربية، وهو الذي قام بالترجمة بين السلطان والوفد الليبي.[3]

وصل مراد أغا إلى منطقة تاجوراء 1546م عقب استشهاد خير الدين كرمان حيث أصبح مركزاً للمقاومة ضعيفاً ولم يكن لدى المجاهدين قوة كافية لمقاومة قوات العدو، لأن امكانياتهم العسكرية والبشرية ومواردهم المالية كانت قليلة وضعيفة، فأدركوا أنهم لا قدرة لهم على مقاومة فرسان القديس يوحنا فلجؤوا إلى الاستعانة بالدولة العثمانية، والتي حققت أثناء حكم السلطان سليمان القانوني مزيد من القوة والتصاعد في النفوذ والاتساع في المساحة في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا[4]، ولها إمكانيات تخلصهم من قوات العدو لامتلاكها قوة عسكرية وبشرية وأسطولا بحريا في البحر الأبيض.[5]

أدرك الأهالي أن لا قدرة لهم على مقاومة فرسان مالطا إلا بالاستعانة بالدولة العثمانية وبمجرد وصول الوفد استقبله السلطان العثماني واستمع لهم وشـــرحوا لـــه الوضع المتأزم في البلاد بوساطة مراد آغا الذي كان يتحدث اللغـــة العربيـــة، فأحـــسن السلطان استقبالهم ووعدهم بتحرير بلادهم من القوات الصليبية، وريثما ينتهي السلطان من حروبه في الجبهة الشرقية، فقد كلف مراد آغا بالسفر معهم إلى طرابلس في قـــوة صغيرة من الجيش وطلب منه مناوشة العدو

---

(1). مراد آغا: علج من أصل اوروبي اختطفه القراصنة منذ صباه ونقل إلى الاستانة وعندما أصبح حراً انصرف إلى العمل العسكري وتميز بالشجاعة وتعلم اللغة العربية وعمل في البحر علي متن الاسطول العثماني وترقي فيه وعندما وضع السلطان سليم الأول اسطولاً عثمانيا تحت قيادة خير الدين بربا وسا في غرب البحر المتوسط ضم مراد آغا الي رجاله وعينه حاكما علي تاجوراء بعد وفاة القائد خير الدين كرمان، شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتي الغزو الايطالي،ترجمة:عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3، 1994م، ص117- كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 41.

(2). رابحة محمد خضير، المرجع السابق، ص107.

(3). عبدالباري خليل القماطي، المرجع السابق،ص79.

(4). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 929.

(5). ابراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 348.

حتى وصول الأسطول العثماني إليهم، إلا أنه لم يتمكن من تحرير مدينة طرابلس فاستقر في تاجوراء واعترف به الأهالي قائد عليهم.[1]

وما أن استلم مراد آغا القيادة حتى اهتم بتحصين دفاعات مدينة تاجوراء، والتي أصبحت تشكل خطورة كبيرة على قوات فرسان القديس يوحنا في مدينة طرابلس، بسبب قربها منها وتمركز المقاومة بها، ولها ميناء صغير يتسع لاستقبال عدد من السفن، وسور متين يحميها من أي هجمات محتملة، وقد نجح مراد آغا في جعلها حصناً قوياً يراقب من خلاله تحركات فرسان مالطا في مدينة طرابلس الغرب.[2]

حاول مراد آغا محاصرة مدينة طرابلس واسترجاعها إلا أنه لم يتمكن من ذلك لقلة جيشه، فطلب من السلطان العثماني سليمان القانوني إرسال قوة بحرية وبرية لتعزيز قوته لإنهاء السيطرة المسيحية على طرابلس الغرب.[3]

كانت البحرية العثمانية في ذلك الوقت تجوب البحر المتوسط، وتلقي الخوف والرعب في قلوب المسيحيين وتهدد أساطيلهم بقيادة سنان باشا ومساعده درغوت باشا، إذ كان اهتمام البحرية العثمانية موجها للقضاء على قوة فرسان القديس يوحنا بمالطا لمنافستهم للبحرية العثمانية.[4]

حاول فرسان مالطا مد نفوذهم خارج مدينة طرابلس، للخروج من الخناق والحصار الذى هم فيه، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب تصدي مراد آغا لهم وشل تحركاتهم، عندئذ أدركوا أنه ليس بإمكانهم الحفاظ والاستمرار في طرابلس أمام الضغط الشعبي المدعوم بالأسطول العثماني.

في عام 1551م أصبحت طرابلس الغرب ولاية عثمانية، ومنذ ذلك التاريخ عمد العثمانيون إلى تطبيق الإجراءات الإدارية والعسكرية، على أساس أنها ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية في منطقة المغرب العربي و الشمال الإفريقي.[5]

أما السبب الرابع يخص الدولة العثمانية متمثل في دوافعها في توسيع نفوذها حيث كانت طرابلس الغرب هدفا للإمبراطورية العثمانية حتى قبل وجود الاحتلال الاسباني،

ذكرت المحفوظات الإيطالية وجود العثمانيين في طرابلس في نهاية القرن الخامس عشر، وتُشير إحدى وثائق البندقية الصادرة في سبتمبر 1497م إلى أن سفينتين تونسيتين تأويان مسلحين من الانكشارية مجهزين بأسلحة نارية حصلوا على إمداداتهم من طرابلس.[1]

---

(1). أحمد بك النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب ليبيا، د.ت، ص 199.
(2). كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 42.
(3). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 929.
(4). مصطفى عبد الله بعيو، المجمل في تاريخ ليبيا، القاهرة، ط1،1947م ، ص 79.
(5). محمود ناجي، المرجع السابق، ص 149.

إلى جانب المسلحين الإنكشاريين في يناير عام 1498م كان يوجد تجار تابعين للدولة العثمانية كانوا يمثلون رواد المعرفة لدراسة المنطقة على كافة النواحي العسكرية والتجارية لصالح الدولة العثمانية من أجل ضمها لنفوذها،ذكرت مارينو سانودو Marino Sanudo مؤرخة البندقية الشهيرة في 25 أغسطس 1501م، أن العم بيري رئيس (كمال ريس) القائد في خدمة بايزيد الثاني (1481–1512م) ذهب إلى طرابلس مع ثلاث سفن وستة عشر قارب صغير.[2]

إن تحليل المعرفة الجغرافية والطبوغرافية ورسم الخرائط للدول الحديثة يمكن أن يسمح لنا بإعادة تفسير الأهداف السياسية والتجارية في منطقة جغرافية معينة، وهكذا أظهر العديد من المؤلفين أن تطور رسم الخرائط العثماني كان مرتبطًا بشكل وثيق بتوسع الإمبراطورية العثمانية وسيمكننا هذا العمل من تحديد درجة المعرفة العثمانية لطرابلس وإقليمها. [3]

الحقيقة أن سيطرة العثمانيين على طرابلس لم تتم في مرحلة واحدة كما يعتقد البعض ولكنها مرت بمراحل مهمة تم في أثنائها وضع الأساسات الأولى لتوطيد السيطرة العثمانية على المنطقة وتمت معالجة جميع المشاكل التي يمكن أن تقف حائلاً أمام تقدم العثمانيين وتثبيت نفوذهم. [4]

---

(1). Nicola melis, OP.cit,' p366 .
(2). Nicola melis Ibid ' p367.
(3). Nicola melis, OP.cid ,' p368.
(4). Nicola melis, OP.cit, ' p371.

المبحث الثاني: الحياة العسكرية للإنكشارية في طرابلس الغرب

مع بداية التواجد العثماني في طرابلس الغرب سعى الإنكشاريون إلى بناء القلاع والحصون وثكناتهم التي يقيمون فيها، واختاروا مواقعها بعناية داخل المدن او خارجها لتعبر عن سطوة إدارتهم المحلية، وقد اختلفت أسباب إقامتهم لمثل هذه القلاع فمنها ما كان يقام عند المدن الرئيسية لدرء الأخطار البحرية عنها، وأخرى كانت تنشأ عند الممرات والمواقع الإستراتيجية لتفعيل سيطرتهم على دواخل الإقليم لكبح جماح القبائل المنتفضة.[1]

إن العثمانيين من أجل ترسيخ وجودهم داخل الولايات التي كانوا يضمونها لدولتهم، كانوا يقومون بتعزيز تواجدهم من خلال التحصينات والقلاع[2] التي تعسكر بها فرق الإنكشارية بعدتها وعتادها[3]، وأيضا استعمالها واستغلالها من قبل الولاة والدايات وهم ضباط انكشارية كمقر للحكم والبطش بالسكان وبالذات لمن عارضهم أو نافسهم وخلال ما حدث من مواجهات مع الأساطيل البحرية لدول أوروبا[4]، ولم تختفي القلعة من الوجود مع ظهور البارود وما صاحبها من أسلحة نارية فكانت القلعة مكان وجودها ومركز الدفاع على واجهة المدن ومحيطها أو بالمواقع الاستراتيجية فتشكلت بما تتطلبه هذه الأسلحة من مقومات فتقدمت الحصون على أسوار المدن وتم تدعيمها وتقويتها وزودت بالمدافع ومخازن البارود فكان النظام الجديد لهذه القلاع والحصون والذي انتشر مع العهد العثماني الأول،كانت هذه القلاع وما يتبعها من حصون مقراً للجند الانكشارية والحاميات التي أقيمت في المدن الساحلية كطرابلس وبنغازي ودرنة والمدن الصحراوية كسوكنة وهون وغات ومرزق وفي العديد من الألوية وغيرها[5]، حيث مثلت هذه القلاع والقصور مركزاً لحكم الإنكشارية ومكان اجتماعهم، وتخرج منه كوكبة الفرسان لحفظ الأمن وإحضار المستدعين أو القبض على الثوار والمخالفين والمجرمين وتجميع الضرائب وغيرها واستمرت هذه القلاع والقصور مقرا للإنكشارية العسكريين والإداريين.[6]

منذ بداية التواجد العثماني في إقليم برقة، بل أثناء الحملة العسكرية التي قاموا بها لإخضاع الإقليم سنة 1638م، جلب العثمانيون معهم ثلاثمائة أسير كلفوا ببناء قلعة عند شاطئ مدينة بنغازي

---

(1). يونس محمد اسرافيل، القلاع والتحصينات العثمانية في مدينة درنة، ج1، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة عمر المختار، سوسة، 2018م، ص 173.

(2). سعد الدارجي، القلاع العثمانية في برقة 1638 – 1912م، المؤتمر العالمي الخامس لمدونة الاثار العثمانية، المنعقد في الفترة 21 سبتمبر 2001 م، حول القلاع و التحصينات العسكرية والتأثيرات الفنية العثمانية، اشراف، عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة تميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص 42

(3). يونس محمد اسرافيل، المرجع نفسه. ص 174.

(4). علي ميلود عمورة، القلاع و الحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي خلال مختلف العهود، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2005 م، ص 86.

(5). علي ميلود عمورة، المرجع السابق، ص 226.

(6). علي ميلود عمورة، المرجع نفسه، ص 224.

كانت أولى معاقلهم في برقة، ثم ما لبث أن انتشر بناء القلاع والحصون داخل إقليم برقة في درنة وسرت وغيرها حتي يتمكنوا من إخضاع القبائل لسيطرتهم، حيث اختيرت مواقعها بعناية داخل المدن أو خارجها لتعبر عن قوة وسطوة الادارة الانكشارية في تسيير أعمالها المتنوعة[1]، إن ضرورة إنشاء نظام عسكري متطور بثكناته ونوباته ومحاله، جعل ديوان الانكشارية يستحدث قوانين سياسية وعسكرية انكشارية تحدد واجبات وحقوق الجند النظاميين وموظفي الهياكل الإدارية [2].

يُحافظ الجندي الانكشاري في صفة ورتبة " يني يولداش " على نظافة ألبسته وصيانة سيفه وبندقيته ومسدسه ومن حقوقه استهلاك أربعة أرغفة يومياً مجانياً وأما المواد الغذائية فيقتنيها بأسعار منخفضة عن سعرها الحقيقي من مرتبه الذي يتقاضاه بعد شهرين من الإقامة والتدريبات المستمرة في الثكنات ويخضع لأوامر ضباطه منهم باش يولداش وأوده باشي وبولوكباشي وأغا النوبة أو المحلة بعد إدماجه في الخدمة الفعلية بها. وكل جندي انكشاري له الحق في العطلة النوبة بعد أداء واجباته العسكرية، ومن حقه أن يبيع عطلته لجندي آخر.[3]

من حقوق الجندي الانكشاري أن يتحصل على موافقة لأداء فريضة الحج والالتحاق بموكب الحج، بعد أن يقدم طلباً مسبقاً لكبار الضباط وحتى الداي، أما من أشرفوا على التقاعد فتكون لهم حرية أدائها.[4]

في الحالات الإستعجاليه بإمكان الداي والأغا أو كبار الضباط استدعاء جند الإنكشارية خلال عطلتهم السنوية لتعزيز الوحدات العسكرية مقابل حصولهم على تحفيزات ومكافآت إضافية.[5]

عند وفاة الجندي الانكشاري يقوم بيت المالجي بمصادرة أسلحته دون المساس بأملاك ورثته، ويأخذ خلال تصفية التركة ما يُعادل 10% من أملاكه والتي يمثل حقوق الخوجه والآوده باشي والقاضي والكتاب والشواش، ومن حقوق أسرته على ديوان الإنكشارية استمرارية تقاضيها رواتبه، وفي حالة فقدانه أو وقوعه في الأسر خصصت السلطة راتباً سنوياً لعائلات الجند المفقودين، وفي حالة رجوعهم من الأسر أو الغربة عليه أن يوضح الحجج المقنعه لغيابه وفقدانه

---

(1). يونس محمد اسرافيل، المرجع السابق، ص 174.
(2). يونس محمد اسرافيل، المرجع نفسه، ص 175.
(3). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.
(4). عبد المنعم ابراهيم الجميعي، المشرق والمغرب العربي دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب – جامعة الفيوم، القاهرة، 2013م ، ص 17.
(5). كامل علي مسعود الويبه، مجلة البحوث التاريخية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس،ع1،يناير 2011م، ص 202 .

لاستمرار راتبه[1]، ومن ضمن حياتهم العسكرية حق التقاعد مع الإحتفاظ بمرتبه كاملاً حسب القانون العسكري، قد يكون التقاعد بسبب السن أو بعد مرور الجندي بجميع الرتب العسكرية أو إصابته بعجز يعيقه عن مواصلة مهامه، وهنا يعرف الانكشاري بـــ "معزول أغا " ويؤذن له بالزواج والإقامة خارج الثكنة.

كما يسمح له بممارسة النشاط الذي يختاره، أما المجندون الذين ينسحبون من الجيش بدون عذر فيخصم منهم نصف الراتب، وإن كان ذلك لا يحصل إلا نادراً.[2]

كذلك للانكشاري إكراميات بقشيش تدفع له في المناسبات السعيدة، كالأعياد الدينية أو تولي سلطان جديد العرش، أو تعيين باشا جديد لحكم طرابلس الغرب، أو ازدياد مولود للسلطان.[3]

كانت هذه النماذج عن الامتيازات التي تمتع بها أفراد الانكشارية في طرابلس الغرب مقابل خدماتهم في حياتهم العسكرية، مع العلم أنها لا تخضع لأي قانون، وكثيراً ما يكون مبالغ فيها وتختلف من فترة إلى أخرى ومن وال إلى آخر.[4]

يتميز الإنكشاري في حياته العسكرية بأناقته ونظافته، ولونه المفضل هو الأحمر فكان يرتدي معطفاً أحمر وحذاءً أحمر وسروالاً أزرق، وما يميز الإنكشاري عن غيره هو الشكل الغريب للباس الرأس، ففي حين يلبس الفرسان "الطرابيش"، كان الإنكشاري يلبس قلنسوة طويلة الذنب وعلى جبينه حلقة من المعدن تلصق بها ملعقة من الخشب أما أيام الحرب فيلبس الجميع خوذات حديدية.[5]

ومن الإحترازات لوقاية أنفسهم استعملت الخوذة من الجلد الذي يغطي الوجه كاملا فلا يظهر فيه إلا العينان، وقد يمتد أحياناً على الأذرع والظهر وسمي (رفرف) [6]، و لوقاية صدورهم صدورهم استعملوا ما يشبه الدروع (التجفاف) و(القفاز) الذي يصنع من جلد البقر، وخوذة لحماية قفا المحارب ورقبته وتدعى (المضمض) ولوقاية الساق جوارب طويلة تدعى (الرانات).[7]

---

(1) . Ali yaycioglu . janissaries' . ingenieurs et predicateursa comment . ingenierie militaire et l, activime islamique changerent l, ordre ottoman Revue l, histoire du xix siècle . 2016 . p 29.

(2) Ali yay cioglu . op.cit , p 30.

*بقشيش بمعني رشوة

(3). مراد جه درسون ، نظم الحكم والادارة في الدولة العثمانية، ترجمة: فيصل شيخ الارض، الجامعة الامريكية، بيروت لبنان، 1942م، ص 143.

(4). مراد جه، المرجع نفسه، ص143.

(5). أماني بنت جعفر، المرجع السابق، ص ص 34 - 35.

(6). د. عبد الرحمن عميرة، الاستراتيجية الحربية في إدارة المعارك في الاسلام، الهيئة المِصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص ص 50 – 51.

(7). عيسى رمضان القبلاوي، ليبيا وصراع القوى في البحر الابيض المتوسط في القرن السادس عشر الميلادي وبدايات (النهب المنظم)، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ط1، 2014م، ص 310.

أما طعام الإنكشاري فيتمثل عادة من الأرز المطبوخ بالزبدة ويدعى "بلاو" ولا يزال هذا المسمى للأرز (بلاو) في عصرنا الحاضر، أو برغل وقليل من الجزر وفواكه الموسم وماء، أما اللحم فلا يتناوله الإنكشاري إلا مرة في الاسبوع (ليلة الجمعة)، ويستعملون لطهي الطعام الحطب أو الفحم، ويدفع المجندون قسطاً من المال لضمان معيشتهم باستثناء طباخ الفرقة "آشي" الذي لا يدفع شيئا الأمر الذي جعل الكثير منهم يسعى للعمل في المطبخ حتى لا يدفع القسط المطلوب منه، بهذا يمكن تصور مدى بساطة وتواضع حياة الإنكشاري في الثكنة ومدى حرص الولاة في طرابلس الغرب على توفير الحياة الكريمة للمجند بشرط أن لا يتجاوز ذلك حدود الحياة العسكرية الخشنة حفاظاً على تكوينه العسكري[1]، تقدم فرق الإنكشارية خدماتها للأوجاق براً وبحراً تم إحداث نظام انكشاري (أوجاق) قسم إلى فرق (أورطات) عدد كل منها 100 شخص وقسمت الفرق إلى مجموعات (أود) يتراوح عدد الواحدة منها بين 12–20 شخصا.[2]

كان للجيش الإنكشاري كأي جيش في العصر الحديث، نظام داخلي يبين للجنود قوتهم على الدولة ويعرفهم بواجباتهم، وكان الإنكشارية في بداية عهدهم يعيشون في طرابلس الغرب داخل الثكنات أو في منازل منفصلة ثم سمح لهم طبقاً لقرار خاص أصدره السلطان سليمان الأول بممارسة الحرف والتجارة والزواج من النساء المحليات [3]، ولم يكونوا يخضعون للمحاكم المحلية فكان رؤساء القطع أو الجماعات هم الذين يوقعون عليهم القصاص فيعاقبون على جرائمهم بالجلد أو يزج بهم في السجون بل كانوا يطبقون عليهم عقوبات الإعدام سراً لكي يحقنوا صوت التمرد وعلى الرغم من الإجراءات القمعية القاسية فإن مظاهر الخروج على النظام صارت أكثر حدوثاً، وساعد على ذلك أن العمل في الحرف والتجارة خلال فترات الراحة كان يصرف الانكشاريين عن العمل العسكري ويهبط بقدرتهم القتالية والانضباطية[4]، كان الجيش في طرابلس الغرب مثل الجيش في الدولة العثمانية قائماً على قاعدتين هما: الجيش البري والجيش البحري، فالجيش البري كان يتمثل في دعامتين: الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق وفي مقدمتها الجيش الإنكشاري وأفراد القولوغلية[5]، والجيش الغير نظامي وهم المقاتلين المحليين، كان الولاة يقومون بتجنيد أفراد من القبائل المحلية ويستخدمهم كالمليشيات لجمع الضرائب وإخماد انتفاضات الأهالي، ومن الجدير

---

(1). يوسف عبد الكريم، المؤسسة العسكرية العثمانية (دراسة تاريخية)، عمان الأردن، الحامد ، ط1، 2014 م، ص 84 .

(2). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.

(3). خليفة محمد الذويبي، الاوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881-1911م، دار الكتب الوطنية بنغازي ،ط1، 1999م، ص ص 53 - 55.

(4) محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى ليبيا، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1999م، ص 176.

(5). القولوغية هم أبناء الجند الإنكشارية من امهات محليات ،حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997م، ص ص 33- 34.

بالملاحظة قبل الحديث على هذا العنصر التنويه إلى صفة غير النظامي التي تطلق على أفراد الجيش من مكان الإيالة، والتي لا تنفي بصورة قطعية وجود أعداد نظامية منهم ولو في بعض فترات الحكم القرمانلي، فعلى سبيل المثال وجدت أعداد نظامية داخل جيش الإيالة عام 1768م، حيث قام علي باشا القرمانلي بتجنيد حوالي ستمائة جندي منهم لتعويض النقص الذي يحدثه الإنكشاري بسبب خروجهم المستمر على السلطة.[1]

أما البحرية كانت تشكل جانباً هاماً في القوة العسكرية في طرابلس الغرب وكان الجيش البحري يتكون من الرياس وعماده وهو الأسطول.

كان الإنكشارية يجندون في العادة من الأناضول، القسم الأساسي للإمبراطورية العثمانية، إلا أن بعضهم يؤخذون من الأسر المسيحيه في الليبانتو ويخضعون لتدريب عسكري قاس وللتربية بروح التعصب الإسلامي، وكان من صفاتهم الجرأة والحزم في العمليات العسكرية والبطش والقسوة على العدو، وسعي الباب العالي منذ فتح تونس للحفاظ على التعصب الديني في طرابلس الغرب لجعل الاتحاد للعرب والأتراك أكثر تجانساً، وتم رفع عدد الجنود الانكشارية إلى 40000 جندي في الولاية منهم 15000 رجل من أجل حماية طرابلس الغرب [2]، وهذه القوات التي يقودها آغا الإنكشارية والذي يمكن في حالة الحرب أن يسلح 50000 من رجال القبائل وجميع هؤلاء المتعصبين على استعداد للموت من أجل الإسلام [3]. ومن التقاليد الحربية التي ظلت قائمة أن تستخدم جنود الانكشارية فتاة جميلة فوق جمل ترتدي زى جميل، وتقوم بمهمة ضارب الطبل وتسمى (بالجياشا) وتعتبر علم الجيش وعلى الجميع أن يدافعوا عنها حتى آخر قطرة دم ،أما إذا وقعت في أيدي الأعداء فمعنى ذلك العار والإذلال.[4]

كان سلاح الانكشارية حينذاك مكونا من البنادق والسيوف والخناجر، يتميز الإنكشاري عنده حمله لهذه الاسلحة بوضع خاص، كان يحمل مسدساً في حزامه وخنجراً على صدره، وبندقية طويلة على كتفه، وجميع هذه الأسلحة مزينة ومزخرفة[5].

---

[1]. نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص ص 43- 44.

[2].ليبانتو:تقع في خليج ليبانت باليونان، محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 167 -168 - وليد خالد يوسف،الاوضاع العامة في ولاية طرابلس الغرب تحت حكم الولاة العثمانيين البكلربكية (1551 – 1609م)، مجلة جامعة تكريت، تكريت، ع 1، 2014م، ص 185.

[3]. شارل فيرو،المرجع السابق، ص 144.

[4]. فائز ديهوم، بني غازي توحد برقة وعاصمة لها لأول مرة في التاريخ منذ 200 عام 1817 - 2017 م، الرواد للنشر والتوزيع،بنغازي ليبيا، د.ت، ص 53.

[5]. شوقي ضيف، عصر الدول والامارات ليبيا – تونس، دار المعارف، صقلية، القاهرة، 1992م، ص ص 139 - 140.

ومن أهم الأسلحة المستعملة لدي الجيش الانكشاري في ذلك العصر هى:.

أ . الأسلحة النارية:.

تشمل البنادق التي كانت تُصنع محلياً من طرف عائلات أندلسية وتركية منذ القرن السادس عشر في مناطق من طرابلس الغرب، كانت البنادق من أهم وسائل نفوذ الانكشارية على السكان خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر،كان الجنود يصطفون بطريقة منتظمة لإطلاق النار، وبمساعدة المدافع الصغيرة التي لديهم، كانوا يتفقون على جميع الفرسان الأهلية والمعروف أنه خلال القرن الثامن عشر كان هناك عشرة وخمسة عشر في المائة من هذه الفرقة يستعملون الخيل كسباهية بقيادة آغا خاصة بهم.

أما الأسلحة البيضاء فتتمثل في السيوف والخناجر وكانت تستعمل أثناء التحام الجنود بصفوف العدو [1].

ب.المدافع :

كان الجيش العثماني في بداية سيطرته على طرابلس الغرب يشكو من نقص فادح في الأسلحة الثقيلة[2]، وعلى رأسها المدافع، ولكن بمرور الزمن وتعدد الحملات الصليبية، بدأ التفكير بصنع المدافع محلياً بالإضافة إلى هدايا الدول الأوروبية والتي كانت تشمل البارود والمدافع.

لم يكن اهتمام طرابلس الغرب بالجيش البري أكثر من اهتمامها بالأسطول الذي كان يشكل محوراً أساسياً في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الطراز الأول، ولقد كان أمراً طبيعياً لصد هجمات الأساطيل الأوروبية المتكررة من جهة، وخدمة الاستراتيجية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى[3].

تعود قوة البحرية الطرابلسية في العهد العثماني إلى عدة أسباب منها:

---

(1). يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 85 - 87 - وليد خالد يوسف، حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب 1711 – 1835م،مج 19، مجلة جامعة تكريت للعلوم، تكريت،ع 6، 2012 م، ص 287.

(2). أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م، ص 227.

(3). عيسى القبلاوي، المرجع السابق، ص 316.

الموقع الجغرافي الممتاز لطرابلس الغرب وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط[1]، وكان يطلق على الأسطول العثماني الأسطول الذي لا يقهر[2]، وهو الأمر الذي جعلها طيلة الفترة العثمانية محط أنظار وصراع بين دول أوروبا.[3]

كان الأسطول الذي بدأ تشكيله على أساس السفن التي جاء عليها الرايس درغوث باشا من استنبول إلى طرابلس الغرب نائبا عن السلطان ويعد الرايس درغوث باشا مؤسس الأسطول الطرابلسي الذي أصبح خلال عهده قوة ضاربة وهيبة في الجزء الغربي من البحر الابيض المتوسط[4]، وكان عدد السفن يتزايد باستمرار على أساس بناء الجديد منها أو الاستيلاء على سفن الأعداء. وكانت تبنى في طرابلس الغاليرات السريعة والغليونات وغيرها من السفن الصغيرة [5].

قد أولى بناء السفن أهمية كبرى في عهد درغوت أما النقص في أخشاب البناء وغيرها من المواد والتجهيزات فكان يعوض بالاستيراد، كان يستورد الخشب من الأناضول ومِصر، والحديد من سالونيك والحبال من أزمير والإسكندرية،من الغريب كان التجار المسيحيون في فرنسا وإيطاليا وانجلترا يصدرون لطرابلس أقمشة الأشرعة والسيوف والبنادق والرصاص وغيرها.[6]

كان محمد داي دايآ على طرابلس الغرب وقد أسر(بيتر بلنج) سنة 1640 م وهو خبير في صناعة السفن، وقد استغله لصنع مركبين ممتازين. وكان قبل عامين من هذا التاريخ قد أصلح أربعة مراكب، وأخرجها للبحر سنة 1642م تحت رئاسة ثلاثة من أشهر ربابنة البحر في طرابلس وقد تمكنوا من القبض على مركبين مسيحيين، استرجعا فيما بعد من قبل فرسان مالطا، وفي نفس ثغر طرابلس بعد انزال خسارة فادحة ببحرية الداي التي فقدت الأميرال والرايس مراد فلامان وهو من الذين اعتنقوا الإسلام بعد أسرهم.

كانت القوة البحرية تتكون من سبع إلى تسع مراكب ومركب كبير وكانت السفن الكبيرة مزودة بثلاثين إلى أربعين مدفعاً، ويمكن أن تحمل ثلاثمائة انكشاري وخمسين من الأسرى، أما

---

(1). جان كلود زليتر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500 – 1795م، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، دار الجماهيرية للنشر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 2001م، ص 21.

(2). يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية،ج1، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الانصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول تركيا ، 1988م، ص 372.

(3). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.

(4). جان كلود، المرجع السابق، ص 223.

(5). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ص ص 221 - 225.

(6). كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 147.

المراكب الأخرى الصغيرة ذات الأحجام المختلفة فكانت تحمل من عشرين إلى ثلاثين قطعة مدفعية، وكانت كل واحدة محملة بالعتاد الحربي والمؤن والمياه[1].

كان الأسطول تابعا للأميرال وبالإضافة إلى ربابنة المراكب هناك دايات أو المساعدون لهم يشترط أن تتوفر لديهم المعرفة بخرائط الملاحة والبوصلة والإصطرلاب.[2]

أما القوات البرية التي تنقل على ظهور هذه السفن لتدعيم البحرية في غزواتها، فقد كانت تابعة لضباطها الانكشاريين وكانوا يختارون من بين الأسرى والجراحين وصُناع السفن والعناصر المخصصة لإدارة الأشرعة وعمليات الرسو والإقلاع.

لابد من الإشارة إلى مهمة أخرى لأسطول الإنكشاريين غير أنه يحمي البلاد من هجمات السفن المعادية من طرف الأوروبيين إلا أنه يجلب دخلاً طيباً إلى الخزانة عن طريق الغنائم، ففي سنة 1635م ارتفع دخل الولاية وارتفع رقم الأسرى من أربعمائة إلى خمسمائة وكان تحت تصرف الداي ألف وأربعمائة إنكشاري.[3]

كما هو الحال في جميع بلدان الشمال الأفريقي كانت ولاية طرابلس الغرب تشهد التنامي المطرد لدور طائفة الرياس، تلك الفئة المتميزة كان لها حق المشاركة في اقتسام الغنائم بعد الغزوات وكان التوزيع يتم بعد أن يقتطع جزء معين للسلطان وقائد جيش الإنكشارية والأسطول، لقد عادت المشاركة في الحرب البحرية بغنائم كبيرة على طرابلس الغرب وهذه العوائد إلى حد ما دفع لتطوير التجارة والأعمال الحرفية، وصار يشارك في اقتسام غنيمة القرصنة كل من الإنكشارية والتجار الذين يقومون بتمويل " الغاليرات " و " البريجانينات " ويزودون الأطقم بالمؤن ومن خلال إجراء الحرب البحرية الناشطة ضد إسبانيا شرع درغوث باشا بترميم طرابلس التي كانت القاعدة الرئيسية لمهاجمة السفن الإسبانية، وبلغ من ضخامة عوائد الإستيلاء على السفن الإسبانية أن ظهرت لدى درغوث إمكانية الاتفاق على قوات كبرى من معايير ذلك الوقت، فقد كان تحت قيادته في ذلك الحين 1100 جندي من بينهم 500 سباهي (خيال) و 600 أنحاء الولاية، وبالإضافة إلى ذلك كان لديه 70 مدفعاً على اليابسة موزعة على أبراج القلاع والحصون وعدد مماثل موزع على (الغاليرات) وغيرها من سفن الأسطول الطرابلسي.[4]

---

(1). كوستانزو برنيا، المرجع نفسه، ص 148.
(2). عيسى القبلاوي، المرجع السابق، ص 309.
(3). كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 148.
(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 46 .

ساعدت عائدات البحارة الإنكشارية على تضخيم أعداد الفئة العليا في طرابلس من بين القادمين من دول المشرق ممن حصلوا على أكبر قدر من الإمتيازات من السلطان وصاروا يضاعفون في تدعيم مراكزهم ويضعون أنفسهم في مواجهة الجمهور الأعظم من السكان.[1]

. الرتب العسكرية للجيش الإنكشاري في طرابلس الغرب:.

***بيني يولداش:** الجندي الجديد. أدنى رتبة في الجيش الإنكشاري.[2]

***أصكي يولداش:** الجندي القديم. مكث في الخدمة مدة ثلاث سنوات.[3]

***الأوداباشي:.** رئيس الفرقة الأوجاق وتنحصر مهمته في السهر على حفظ النظام العام والإنضباط داخل الفرقة.[4]

***البلوكباشي:** يمكن لهذا الضابط من قيادة النوبة فيصبح برتبة آغا النوبة.[5]

***الأياباشي:** ضابط في الأيالة يختار منهم لمنصب الكاهية كما يعين منهم السفراء والمبعوثين إلى الخارج، ويتولى بعضهم مراقبة السفن عند مغادرتها الميناء، وهم من مستشاري الديوان ويرافقون الداي في كل المناسبات.[6]

***الكاهية:** يسهر على حفظ النظام والأمن العام في المدينة ويترأس اجتماع الضباط، وهو نائباً للوالي في جميع شؤونه العسكرية والإدارية، ويتولى الحكم في فترة غياب الوالي.[7]

***آغا الإنكشارية:** يرقى الكاهية إلى رتبة آغا الإنكشارية، وهي أعلى رتبة في الجيش، وتقدر المدة الزمنية لهذا المنصب بشهرين قمريين لذلك كان يتداول على هذا المنصب ستة أغوات سنوياً، ويمارس الآغا دور المستشار لداي، وعند تقاعده يمكنه ممارسة القضاء.[8]

---

(1). اختلف المؤرخين علي تسمية البحارة منهم من أطلق عليهم مصطلح الجهاد البجري وهؤلاء من المؤرخين المسلمين او من يميلوا للدولة العثمانية سالم الرشيدي،محمد الفاتح، دار العلم للملايين،بيروت لبنان، ط 1969،2م،ص ص21-22 -عبدالمنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي،العثمانيون بين اوروبا والعرب ومحمد علي، بحوث ودراسات في تاريخ الدولة العثمانية والعالم العربي القاهرة2001م،ص4، أما من المؤرخين المستشرقين الاوروبيين قد اطلقوا عليهم مصطلح القراصنة نيكولاي بروشين، المرجع نفسه، ص 46.

(2). أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ص 256.

(3). بثينة عباس، نظم الحكم والإدارة العثمانية فى الوطن العربي، مجلة كلية التربية الاساسية، قسم تاريخ ، ع 71، 2011م، ص14.

(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.

(5). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 43.

(6). بثينة عباس، المرجع السابق، ص 15.

(7). عبد العزيز نوار، تاريخ العرب الحديث، د.ن، بيروت لبنان، 1985م، ص 340.

(8). بثينة عباس، المرجع السابق، ص 15.

***رئيس البحرية أو قبطان الميناء:** ويلي البيك من حيث الأهمية، لأنه قائد الأسطول الطرابلسي، ومن واجباته توفير المستلزمات التي تحتاجها السفن من رجال ومؤونة ومعدات وتجهيزات وأسلحة، ومن مهامه أيضاً تحصيل الجمارك في ميناء طرابلس الغرب، ويُعد هذا المنصب رفيعاً في الولاية، وكان شاغله يصاهر الباشا غالبا، ومِن أشهر من تولى هذه المهمة الرايس سنان باشا والرايس درغوت باشا و قلج علي.[1]

***السلحدار**:. وكانت وظيفته المحافظة على جميع الأسلحة في السرايا.[2]

من هنا نري أن الحياة العسكرية الإنكشارية في طرابلس الغرب شبيهة بالحياة العسكرية الإنكشارية في الولايات الأخرى التابعة للدولة العثمانية،علي سبيل المثال كانت الحياة العسكرية في الجزائر شبيهة تماماً بالحياة الإنكشارية في طرابلس الغرب،وكانت لهم نفس الرتب والألقاب العسكرية،وهذا يرجع إلى تربية الانكشارية علي الحياة العسكرية منذ نشأتهم.

[1]. كامل الويبه ، المرجع السابق ، ص 22

[2]. نجوى إبراهيم أفندي ، التاريخ السياسي و العسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم سليم الاول ، ترجمة : ناصر عبد الرحيم ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط1، 2015 م ، ص 60

المبحث الثالث : الأعمال الانكشارية العسكرية الداخلية والخارجية

الأعمال العسكرية الداخلية:

في خلال القرن السادس عشر دخل الأتراك العثمانيون إلى مِصر في عام 1517م ومن ثم عن طريق موقع مِصر الجغرافي تمكنوا من التقدم في شمال افريقيا حتى الغرب وإلى جنوب الشرق حتى البحر الأحمر ولذلك أصبحت طرابلس وتونس والجزائر كلها ولايات في الدولة العثمانية، ولقد كان مجئ العثمانيين إلى شمال أفريقيا بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوروبي وعملت على توحيد البلاد سياسياً.[1]

سعى العثمانيون إلى أن يحافظوا على النظام السياسي الذي كان سائداً فيها قبل مجيئهم حتى يضمنوا سلاسة انتقال الحُكم إليه، ولم يكن العثمانيون دعاةً لأيديولوجية معينة وإنما كانوا قادة عمليين ولذا فقد انصب اهتمامهم على تطبيق القانون وحفظ النظام وجمع الضرائب المنتظمة أكثر ما انصب على فرض عاداتهم على العرب، ونتيجة لهذا اتسم الحُكم العثماني للأراضي العربية بشرع واسع واستقلال كبير في السنوات الأولى من السيطرة العثمانية.[2]

تولى طرابلس الغرب عدد من الولاة العثمانيين وكان دارغوت باشا " من أشهرهم فقد وسع السيطرة العثمانية لتشمل سواحل طرابلس الغرب بكاملها كما استولى على مدن تونس الشرقية

---

[1]. يسري عبد الرازق الجوهري، شمال افريقيا دراسة في الجغرافية لتاريخية،دار الجامات المِصرية، الاسكندرية، 1970، ص187.

[2]. يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة محمد ابراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة. مصر، ط1، 2011م، ص36.

والجنوبية مثل"صفاقس والقيروان" على أن اهتمام العثمانيين بطرابلس الغرب كان عسكرياً بالدرجة الاولى، فاقتصر نفوذهم على المدن الساحلية.[1]

بعد أن تمكنت الدولة العثمانية من السيطرة على طرابلس الغرب بدأت في تعزيز قواتها العسكرية المتمثلة في جند الإنكشارية من أجل توسع نفوذها في البلاد، فأرسلت حملة إلى برقة جاءت أول محاولة لإحتلال مدينة بنغازي من قبل القوات العثمانية (الجيش الإنكشاري) عام 1587 م غير إن المصادر القليلة التي تناولت تلك الحملة العسكرية لم تعط تفاصيل وقتية حولها[2]، ولم يستمر هذا الاحتلال العثماني طويلاً لكنه عاد عام 1632م عندما مر والي طرابلس السابق قاسم باشا شمال إقليم برقة أثناء ذهابه إلى الأستانة حيث لاحظ إمكانية استغلال الإقليم زراعياً، ووجد البلاد تحت حكم القبائل المحلية لذلك سارع بطلب إذن من الوزير الأول للسماح له باحتلال برقة لحكمها باسم السلطان العثماني وجاءت الموافقة من الباب العالي عام 1633م واستعان بالأندلسيين وساعدوه وشيدوا معه قلعة اتخذها مقراً بالقرب من أطلال مدينة شحات (قورينا) ظل يحكم برقة لمدة عامين من الحكم السلمي دون أن يتوسع بسلطانه وبعد وفاته تولى حكم المدينة أبنائه مصطفى وإسماعيل ولكن القبائل البرقاوية رفضت حكمها فدبرت كميناً للتخلص منها فسقط مصطفى قتيلاً وفر إسماعيل إلى الأستانة لجلب المساعدات العثمانية والإمدادات العسكرية لإعادة احتلال برقة.[3]

تولى أمور الأندلسيين في برقة (موسى تاجرين) نائب قاسم باشا الذي تحالف مع زعيم درنة وكانت له علاقات حسنة مع داي تونس الذي اقترح عليه موسى بإرسال عدد من المهاجرين الأندلسيين لما تتميز به برقة من خصوبة الأرض الصالحة للزراعة[4]، وقبل داي تونس الاقتراح فأرسل أربعة سفن تحمل ثمانمائة مزارع استقروا بدرنة 1637م وأثناء عودة السفن من درنة لجأت إلى ميناء بنغازي بسبب سوء حالة البحر فأستقبلها أهالي بنغازي وقدموا دعوة إلى قائد الجماعة الأندلسية للاستيطان في بنغازي لحاميتهم ولما علم موسى تاجرين بذلك أرسل تنبيهاً لهم بأنه ليس من الحكمة الإقامة في بلد لا تتوفر فيه ضمانات الأمان والاستقرار فتوقفت الحملة الأندلسية عن العمل وغادروا بنغازي.[5]

---

[1]. جميل بيضون. وآخرون، تاريخ العرب الحديث،دار الامل للنشر والتوزيع، ط1،1991م، ص 50.

[2]. محمد مصطفي بازامه، بنغازي عبر التاريخ، دار ليبيا، بنغازي، 1968م، ص248.

[3]. محمد محمود عبيدالله، برقة وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس،ص116.

[4]. كوستانزيو برينا، المرجع السابق، ص127.

[5]. محمد محمود عبيدالله، المرجع السابق، ص1.

ظلت برقة إقليماً مستقلاً يحكم ذاته حتى عام 1639م من حاضره صحراوية بعيدة، وصاحبها هو أمير أوجلة (أحمد بن عبدالهادي) الذي له على شمالها (الجبل الاخضر) بعض السيطرة[1]، وبقيت برقة تحت حكمه إلى أن أدت عدة عوامل إلى تحرك محمد باشا الساقزلي لبسط سلطانه شرقاً، فتطلع إلى برقة لاحتلالها والسيطرة عليها، فقد أراد إحكام سيطرته على تجارة القوافل مع السودان، إذ كانت أوجله تعتبر المنفذ الذي تمر منه هذه التجارة، كما أراد ملاحقة المتمردين والثائرين على حكمه، والفارين من بطش عماله الذين لجؤوا إلى هذه المنطقة،كما أن التواجد الأندلسي أقلقه مما دفعه إلى الاستيلاء على بنغازي ومن ثم أوجلة، وإنهاء الاستقلال الذاتي لبرقه، ورغبة منه في تخفيض أطماعه التوسعية، ومنع ولاة مِصر من الامتداد بنفوذهم إليها، وباحتلال برقة مهد للدولة العثمانية احتلال كريت المواجهة لها[2]، وعلى عكس التوقعات الإنكشارية واجهت الحملة مقاومة من قبل الأهالي في بنغازي ودرنة وكافة المدن الرئيسية، وانخرط عدد كبير من المتطوعين من رجال القبائل في المقاومة لدرجة جعلت قائد الحملة يطلب دعماً عسكرياً من والي طرابلس، ونظراً لعدم التكافؤ بين الكفتين نجحت القوات الإنكشارية في الإستيلاء علي بنغازي ومن ثم درنة[3].

كانت أيضاً واحتا أوجلة وجالو خارج السيطرة الإنكشارية لذا كانت أولى مهام عثمان الساقزلي[4] الذي صار أول حاكم على برقة هي استكمال السيطرة الإنكشارية على الدواخل البرقاوية، والقضاء على (أحمد الهادي) حاكم أوجلة ونزع سلاح رجال القبائل.

كانت أكثر الحروب شراسة في المناطق الداخلية وذلك لعدم معرفة الإنكشارية بالتضاريس.[5]

فقد أعد محمد الساقزلي حملة عسكرية لاحتلال أوجلة فقد كانت أوجلة تتمتع بموقع جغرافي متميز باعتبارها ملتقى للطرق التجارية التي تربط بين فزان ومِصر من جهة، وبنغازي وأواسط

---

(1). وليد محمد الطنطاوي، الصلات التجارية بين أوجلة وبلاد السودان منذ القرن الرابع عشر الهجري، جامعة المدينة العالمية، دار الفرات،ع12،2015م، ص23.

(2). محمد مصطفي بازامه، برقة في العهد العثماني الأول، دار الحوار الثقافي، بيروت لبنان، 1993م، ص157.

(3). مصطفي عبدالعزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة قديماً وحديثاً، دار الكتب الوطنية، بنغازي،ط1،1991م ، ص51.

(4).عين (عثمان باشا الساقزلي) والياً لطرابلس سنة1650م في عهد السلطان " محمد خان " الرابع وقد تظاهر " عثمان باشا الساقزلي " في بداية حكمه بإقامة العدل وتحقيق الضرائب ثم غير اتجاهه الأول وانتهج اساليب القسوة والخديعة والطغيان وارتكب من الدناة والفحش ماينكره القلم عن ذكره وقد استمرت ولايته الي سنة1672م، امساعد محمد عبدالرازق الدروقي، برقة بين السيطرة العثمانية والقوى المحلية والاطماع الاجنبية 1835-1911م، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية مصر، 2013م،ص49

(5). امساعد محمد عبد الرازق الدروقي، المرجع نفسه، ص49.

افريقيا من جهة أخرى، ما شجع الإنكشاريين للسيطرة عليها والإستفادة منها ومن موقعها والتحكم في التجارة والإستفادة من الرسوم والعوائد الجمركية المفروضة على السلع التجارية.[1]

بدأ الجيش الإنكشاري بالزحف نحو أوجلة بعد أن أصدرت له الأوامر من الوالي في عام 1640م[2]، ودعمت هذه القوات البرية بقوة بحرية تتألف من ألف وخمسمائة انكشاري مع بعض وسائل النقل وتوجهت القوتين إلى مركز تجمع القوات في بنغازي، وتم استعراضها حيث تكونت من ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل وتم تجنيد مئتين من الأسرى المسيحيين وستة مدافع صغيرة فكان مجموع الحملة ستة آلاف ومئتي جندي.[3]

فوجئ أمير أوجلة وأهلها بقرب الجنود الإنكشارية منهم، وخاصة وأنهم لم يقوموا بأية إجراءات دفاعية تحسباً لمجئ الإنكشاريين.[4]

وبعد يومين من مجئ الحملة وتعسكرها على بعد حوالى 4 أميال من البلدة أرسل عثمان بيك رسولاً من عنده يدعو الأمير بأن تفتح الأبواب له ولرجاله لأنه قادم باسم السلطان العثماني إبراهيم الأول، إلا أن الأمير رفض وقرر الدفاع عن البلدة حينما قرر عثمان الساقزلي احتلال المدينة بالقوة[5]، وبدأت المدافع تدك سور المدينة[6]، كما أرسل أمير أوجلة قوة مهاجمة فاجأت القوات الإنكشارية وألحقت بهم الخسائر، واستمر حصار المدينة من قبل الإنكشاريين خمسة أيام، قامت خلالها القوات الإنكشارية بقصف البلدة، فدخل الأمير أحمد بن عبد الهادي في المفاوضات مع عثمان الساقزلي، وأرسل شخصاً للقيام بالمهمة، فأسفرت المفاوضات عن إيقاف عثمان الساقزلي القصف المدفعي واتجه إلى المكر والخديعة، بعد أن رأى المقاومة التي أبْدتها القوات المدافعة عن المدينة فأعلن أسفه وندمه[7]، لم يستطع عثمان الساقزلي دخول الواحة إلا بالمكر والخيانة[8]، عاد عثمان الساقزلي إلى طرابلس بكميات هائلة من الأسلاب وأعداد كبيرة من الرقيق بعد أن أمر بتشييد قلعة في بنغازي وتكون رمزاً للسيادة الإنكشارية، وبوضع حامية انكشارية فيها لفرض الأمن والنظام، وتعيين يوسف بك حاكماً على الإقليم الذي أصبح تابعاً لولاية طرابلس[9]، عندما سمع أمراء فزان بسقوط واحة أوجلة وشعروا بالخوف على القوافل التجارية التي تمر بتلك الواحات التي

---

(1). محمد مصطفي بازامه، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول، ص465.
(2). محمد محمود عبيدالله، المرجع السابق، ص18.
(3). شارل فيرو، المرجع السابق، ص149.
(4). شارل فيرو، المرجع نفسه، ص253.
(5). كوستانزيوبرينا، المرجع السابق، ص130.
(6). محمد بازامه، بنغازي عبر التاريخ، ص252.
(7). محمد بازامه، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول،ص ص558- 559.
(8). أحمد خليل بن غلبون، المصدر السابق، ص162.
(9). امساعد محمد عبد الرازق الدروقي، المرجع السابق، ص49.

أصبحت في قبضة الحامية الإنكشارية، قاموا بتهديد باشا طرابلس والثأر منه ما جعل عثمان يقتنع بضرورة سيطرة قواته على طرق القوافل في الصحراء كافة وجواباً على شكاوي الأميرين وتهديداتها، قام بالإستيلاء على إحدى القوافل التجارية التي كانت تقوم برحلتها التجارية مباشرة من فزان إلى القاهرة وبالعكس واقتادها إلى طرابلس.[1]

أما في الجغبوب والكفرة فقد كانت السلطة العثمانية سلطة اسمية[2]، وفي سنة 1711م بدأت بدأت الأسرة القرمانلية حكمها للإقليمين البرقاوي والطرابلسي[3]، وقد كانت طرابلس الغرب أثناء العهد القرمانلي مقسمة إلى ثلاث مقاطعات كبيرة وهي: طرابلس ومصراته وبرقة ويحكم هذه المقاطعات حكام من أبناء الأسرة الحاكمة وفي الأعوام التي حكمت فيها الأسرة القرمانلية لم يطرأ أي تغيير إداري في الأقاليم.[4]

الأعمال العسكرية الخارجية :

- **معركة جربة سنة 1560م:**

عندما وصل قلج علي(الفرطاس)[5] القسطنطينية حاملاً الهدايا ومبعوثاً من درغوث لنجدة طرابلس لم تكن القسطنطينية خالية من قضايا صعبة، فكانت هناك قضايا داخلية منها النزاع بين أبناء السلطان على الحكم وما نجم عنه من حروب والوضع المالي العسير والمجاعة في البلاد وقضايا خارجية منها مهددة بذلك السواحل العثمانية بالخليج وتحرك الروس في اتجاه البحر الأسود واعتداءات القراصنة الأوروبيين على السواحل العثمانية بالبحر المتوسط.

---

(1). فرانشيكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي لبرقة (1551-1911م)، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، دار برنيتشي للكتاب، بنغازي. ليبيا، ط1،2003م، ص38.

(2). فرانشكو كورو، ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني، تعريب:خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس،ط2، 1984م، ص 24.

(3). فرانشيكو روفيري، المرجع السابق، ص41.

(4). فرانشكو كورو، المرجع نفسة، ص25.

5 .أصله من كالابريا(كالابريا تقع أقصى جنوب إيطاليا تفصله عن جزيرة صقلية مضيق ماسينا)،ولد في أسرة فقيرة،ووقع في أيدي القراصنة القراصنة منذ طفولته الباكرة وسمي بالفرطاس بسبب(الفرطسه:صاحب الأنف العريض) التي اصابته وتخلى عن المسيحية وهو في الخامسة عشر وأعلن إسلامه واتخذ اسم علي الذي ألحق به الاصطلاح التركي أولوج الذ يعني (العلج) وتابع درغوث في مغامراته الحرية وأصبح مشهوراً بالشجاعة والمغامرة،كوستانزيو برينا،المرجع السابق،ص88

كل ذلك جعل الأوروبيين يعتقدون أن الأسطول الانكشاري في حالة تجهيزه لا يمكنه الوصول قبل شهر يونيو ودفعهم ذلك إلى عدم الاهتمام بالتحصينات الأرضية البحربه وانخفاض روح الانضباط في الجيش ولانشغال الجنود بالتجارة وامتلاء سفنهم بالبضائع إلى درجة ليس في مقدورهم عند المواجهة للأسطول الإنكشاري القتال أو الفرار[1]، لكن الأحداث غربي المتوسط والتخطيط الأوروبي للاستيلاء على مدينة طرابلس، نبهت السلطان إلى خطرهم على وسط وغربي المتوسط الذي أحرز أهمية في الاستراتيجية الإنكشارية[2]. فكلف بيالي باشا القائد الجديد للأسطول العثماني بالتوجه نحو السواحل الطرابلسية وأعطى أوامر إلى عدد من الإيالات بالالتحاق به وكتب إلى أمير طرابلس في 1559م ينبه إلى وجوب الحذر ويدعو إلى التعاون مع القبائل المحلية وحسن معاملتهم "أن تبادر بما مركز في طينتك من الورع ولحسن التدبير الى توحيد جهودك مع قبائل العرب ومشايخها مع غيرهم من مكان البلاد ولتكونوا متفقين قلباً وقالباً[3]". وأرسل في نفس الوقت رسائل ومناشيرإلى المشايخ وعلماء المنطقة في طرابلس والمحاميد والتاورغا والمقارحة ومسلاته وتاجوراء وجربة والجواري وورفلة ومصراته وجنزور، قطع الأسطول الإنكشاري المؤلف من 85 سفينة المسافة بين القسطنطينية وجربة في عشرين يوما فقط [4]. وكان قدوم الأسطول الإنكشاري مفاجأة غير متوقعة للأوروبيين وما إن رأوا أشرعته بدؤوا في إخراج سفنهم المحملة بالبضائع وإلقائها في البحر من إبل وخيل وخوابي زيت والصوف، ودخلوا بسفنهم البحر حتى لا تهاجم وهي راسية لإنقاذ جزء منها قسمت إلى فرقتين قسم منها وضع لحماية مدفعية قلعة طرابلس الغرب والقسم الثاني أقلع محاولا الهروب[5].

في 5 مايو 1560م بدأ الهجوم وتولى بيالي باشا مطاردة السفن الهاربة بينما حاصر مساعدوه السفن المحمية بالمدافع وضيقوا عليهم وأجبروهم على مغادرتها واللجوء إلى القلعة وألحق بيالي باشا بالأسطول الهارب في مضيق قرقنة هزيمة كبيرة واستولوا على الكثير من السفن البحرية واغرقوا ودمروا بعضها[6]. وعندما تأكد درغوث من إزالة الخطر على طرابلس لحق بيالي باشا بأحد عشر مركبا تحمل قوات الفرسان تم تجنيدها من داخل البلاد ووحد جهوده مع بيالي

---

(1). عزيز سامح، الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة: عبدالسلام أدهم، طرابلس ليبيا، 1969م، ص69 .

(2). عيسي رمضان قبلاوي، المرجع السابق، ص109.

(3). وثيقة منشورة مرسوم سلطاني موجه باللغة العربية إلى أعيان وعلماء طرابلس الغرب يطلب فيه قيامهم بالدفاع عن المنطقة عند تعرضها إلى العدوان قبل وصول الاسطول العثماني 1559م، ضمن كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية واخر عهد السلطان سليمان القانوني، ترجمة: فاضل بيات،ج3،استنبول تركيا،2014م، ص ص296-297.

(4). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص110.

5.عيسي رمضان القبلاوي،المرجع السابق،ص110

(6). آتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ص429.

باشا لحصار جربة وركزوا السيطرة على جميع الآبار وظل لمدة ثلاثة أيام بمساعدة ثماني عشر قطعة مدفعية يقصفون حصون القلعة قام خلالها الأوروبيون المحاصرون بهجمات مضادة شهدت لهم فيها بالبطولة والشجاعة، وخسر فيها الجانبان قتلى وجرحى[1]. وفي أثناء المعارك استغل قائد القوات الأوروبية "دوريا" وجود درغوث وجيشه الإنكشاري في جربه والقيام بهجوم مفاجئ على طرابلس في العاشر من أغسطس، إلا أن الأسطول وجد نفسه أمام تاجوراء بدلاً من طرابلس، وعندها علم باستسلام حامية جربه[2]، وبينما غادر بيالي باشا بأسراه البارزين إلى القسطنطينية بعد دخوله ميناء طرابلس في احتفال كبير بالنصر، شيد درغوت بجماجم قتلى أعدائه وعظامهم فوق ركائز حجرية هرماً مثبتاً بالإسمنت ظل قائماً حتى سنة 1848م دفنت عندها هذه الجماجم والهياكل دفناً لائقاً[3]، وقد دعمت معركة جربة النفوذ الإنكشاري في المنطقة وتقوية أسطوله.[4]

- **حصار مالطا سنة 1565م:**

كان درغوت باشا قد أدرك جيداً حساسية موقع جزيرة مالطا وخطرها على الملاحة الإسلامية وسلامة الولايات العثمانية في الشمال الإفريقي لكنه مع هذا وقف موقفاً معارضاً هو والقائد قلج علي باشا اللذان ألجا على توجيه الحملة إلى قلعة حلق الوادي ووهران، باعتبارهما امتداد للرقعة العثمانية الإسلامية وأن خطرها أشد تأثيراً، هذا خلافاً لمالطا تعتبر أحد القلاع المحصنة المسيحية والبعيدة عن الأراضي العثمانية[5]. مع هذا فإن الرؤى العامة للإستراتيجية العسكرية والبحرية الإنكشارية حولت اهتمامها إلى مالطا بادئ الامر. هكذا كف السلطان سليمان امداد طرابلس الغرب والجزائر بمحاصرة مالطا، وقد لبى هؤلاء الدعوة وأعدوا ما لديهم من قوة،

---

(1). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص111.
(2). اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ص429.
(3). كوستانزيو برينا، المرجع السابق، ص76.
(4). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص112.
(5). أحمد سالم، السيطرة العثمانية علي الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن16، الناشر مؤسسة شباب الجامعه، الاسكندرية مصر،2011م،ص141.

وفي عام 1565م وصل الصدر الأعظم مصطفى باشا قائداً للجيش وبيالي باشا قائداً على الأسطول، واتجه الاثنين إلى مالطا ثم لحق بهم إمداد الشمال الأفريقي[1]، دارغوت باشا وحسن باشا والي الجزائر وقلج علي باشا من الإسكندرية، وعلى الفور باشروا بحصارها.

لقد كانت المقاومة المالطية قوية جداً تصدوا بكل بسالة وعنف إلى الهجمات الإنكشارية[2].

استمر الحصار الإنكشاري أكثر من أربعة أشهر واستنفذ فيها الجيش كل ذخيرته الحربية ومعداته وثروته، وكان استهلاك كل هذا الوقت في الحصار ضد الاستراتيجية للأسطول الإنكشاري التي تقضي دوماً تبني أسلوب المفاجأة وسرعة التحرك وإنهاء المعارك[3]. واتجه درغوث بكل ما لديه من قوة وحماس إلى قيادة الهجمات المتكررة على الحصن حتى أصيب بشظية صخرية في رأسه توفي بعدها بأسبوع ونقل جثمانه إلى طرابلس وأقيمت له جنازة كبيرة ودفن في الجامع الذي بناه في المدينة المطل علي البحر وتمكن الإنكشاريون في نفس اليوم الذي توفي فيه درغوث من اقتحام آخر معقل دفاعي لحصن "ألمو" والاستيلاء عليه[4]. وفي المرحلة التالية كان الهدف الاستيلاء على البلدة التي تحميها قلاع سان أنجلو، وسان ميكيلي، ولكن طول المدة لاحتلال حصن ألمو، وهي أربعة وعشرين يوماً أعطت للمرشد الأكبر وقتاً حيوياً كان يحتاجه للاستعداد للإنقضاض وإتمام الأعمال الدفاعية في بوروقو وحصن سان ميكائيل، كما مكنت الإسبان فيما بعد من الالتحاق وإن لم تصل نجدة صقلية الصغيرة والتي لا تتعدى ستمائة رجل إلا بعد سقوط حصن ألمو، ولكنها استطاعت الوصول إلى المدينة القديمة مما يدل على أن الإنكشاريين لم يكونوا مسيطرين على البر[5]. وكما كان لطول الحصار للمدافعين آثار سلبية على الإنكشاريين فلبعد المسافة التي يحارب فيها جيشهم وأسطولهم على بلادهم يستلزم منهم إنهاء مهمتهم بسرية وبالضربة القاضية لكن الاستراتيجية التي اتبعوها والمقاومة العنيفة التي واجهتهم اضطرتهم على التوقف والانتظار مما أدى إلى نفاذ البارود وحصول نقص في التموين وزاد الأمر سوءاً عدم توفر أسطول مساعد ينقل حاجياتهم مما اضطرهم أحياناً إلى إيحار سفن شراعية[6].

كان لفشل الإنكشاريين في الاستيلاء على جزيرة مالطا عدة نتائج أهمها، بداية الاتجاه الأوروبي بتكتيل القوى المسيحية للعمل المشترك للقضاء على الانكشاريين، وهذا ما سوف يؤدي

---

(1). عزيز سامح، المرجع السابق، ص518.
(2). أحمد سالم، المرجع السابق، ص141.
(3). أحمد سالم، المرجع نفسه، ص142.
(4). عيسي رمضان القبلاوي،المرجع السابق،ص114.
(5). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق،ص115.
(6). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع نفسه، ص115.

إلى الحلف المقدس الذي تزعمه البابا. وقد كان انتصار فرسان القديس يوحنا دافعا لهم على استرجاع طرابلس الغرب [1]، فما أن سمع الأهالي بفشل الحملة حتى ساد التوتر بالمدينة ونواحيها[2]، وقد أدى هذا الانتصار أيضاً تعزيز معنويات الأسبان وعملهم على زيادة تحصينات قلاعهم في الشمال الأفريقي وزيادة حركتها البحرية وتركيزها في البحر المتوسط[3]، وبدأ السكان من المحليين والأتراك في بيع بساتينهم وأملاكهم وإخلاء دورهم، ويبدوا أن البارود الذي كان متوفراً لحمايتها ورفض تسليمه أرسل إلى الأسطول تحت التهديد وظلت المدينة في خطر، ومن أجل ذلك أرسل فرمان إلى الكاخية والقاضي بطرابلس الغرب لتطمين السكان وإخبارهم بتعيين قليج علي باشا والياً على الولاية بدلاً عن درغوث المتوفى، أمرنا لا يبيع أحداً كرما ولا بستاناً ولا شيئا من أملاكه في ولاية طرابلس حتى يقدم أمير الإمداد الكرام علي باشا دام إقباله وأن لا ينفصل أحد عن مقره من بيته من العرب كان أو من الترك وأن يلبث كل موقعه[4]، وقد سعى قليج علي عند قدومه لحماية المدينة والدفاع عنها فقام بعدة تحصينات منها بناءه البرج المربع للدفاع عن السور المجاور لباب المنشية[5]، ولن يكون انتصار مالطا منفصلاً عن الانتصارات الصليبية التي تبعته على الإنكشاريين مثل انتصار معركة ليبانتو البحرية عام 1571م، وسيكون له ايضا تأثير قوي على زيادة التحرك الإنكشاري في مياه المتوسط خاصة الغربية لتدرك النتائج السلبية لهذه المعركة على الصعيد المتوسطي والشمال الأفريقي.[6]

- **معركة ليبانتو سنة 1571م:.**

بعد وفاة درغوث باشا في حصار مالطا عام 1565م، تولى مكانه في طرابلس الغرب القائد قلج علي باشا الذي ما لبث أن صدر فرمانا سلطانيا عام 1568م بترقيته ونقله إلى الجزائر [7]، ولقد أثبت قلج علي باشا أنه كان أعظم من تولوا الجزائر وجاهد في الشمال الأفريقي[8]، كان من أعظم الأهداف التي يرمي إليها قلج علي باشا هو إعادة الحكم الإسلامي إلى الأندلس، بالإضافة إلى إنهاء الحكم الإسباني والمواليين له في الشمال الأفريقي.[9]

---

(1). أحمد سالم، المرجع السابق، ص142.
(2). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص 116.
(3). أحمد سالم، المرجع السابق، ص142
(4). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص ص116-117.
(5). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع نفسه، ص117.
(6). عزيز سامح، المرجع السابق، ص223.
(7). عزيز سامح،المرجع السابق، ص223.
(8). أحمد سالم، المرجع السابق، ص143.
(9). احمد سالم،المرجع نفسه، ص143.

يعد المؤرخون معركة ليبانتو عام 1571م من أهم الأحداث خلال القرن السادس عشر على الإطلاق، فقد ترتب عليها الكثير للنزاعات السياسية والعسكرية في البحر المتوسط شرقه وغربه، ولم تكن معركة ليبانتو البحرية عام 1571م حدثاً سياسياً طارئاً على الموقف الدولي، وإنما كان حدثاً تراكمياً بسبب الأحداث المتتابعة والنزاعات المستمرة بين الإنكشاريين في جهة والدول الاوروبية من جهة أخرى ولقد أدت هذه النزاعات المستمرة بين الفريقين، إلى تكوين تكتل صليبي اشتمل حتى على فرنسا التي كانت لها صلات قوية بالإمبراطورية العثمانية على الصعيد التجاري والعسكري بل وعلى الصعيد الدبلوماسي خلال القرن السادس عشر، ولكن الحدث الأبرز الذي أدى إلى ذلك التحالف الصليبي الذي أعده البابا واشتركت فيه معظم الدول الصليبية، كان استيلاء الإنكشاريين على جزيرة قبرص التابعة حينئذ لجمهورية البندقية.[1]

بينما قام الإنكشاريون بهجوم عسكري على قبرص بعد عجزهم عن أخذها بالتفاوض واستولوا على نيقوسيا وكل مناطق الجزيرة ماعدا " فاما قوستا " ردت البندقية بهجوم سياسي وأثارت في البابا "باي الخامس" مشاعر الصليبية العنيفة فسارع إلى استمالة الملك الإسباني لإنقاذ قبرص وحماية إيطاليا[2]، وجد العثمانيون والأسبان والبنادق أنفسهم في حرب لم تكن في الحسبان فكان الإنكشاريون يسعون في الحصول على قبرص سلمياً أو بمعركة لا تكلفهم كثيراً فلم يكونوا يرغبون في خوض حرب مع البندقية، فكانت سياسة سليم الثاني تميل إلى السلم، وإسبانيا تواجه ثورة الموريسكيين في غرناطة والاضطرابات في البلدان المنخفضة، أما البنادقة فكانت مصالحهم التجارية تفرض الارتباط بتعاون مع الشرق[3]، وكانت القسطنطينية تتابع حركات الإتحاد وعلى علم بما يجري وما يعدله، وخرج الأسطول العثماني كعادته في أواخر الربيع وأضيفت إليه الأساطيل القادمة من مختلف الإيالات طرابلس وتونس والجزائر ومِصر وجهات أخرى وساهمت طرابلس بستة مراكب وقاربين[4]، وفي مصادر أخرى 24 مركبا بقيادة والى الإيالة وأبقت أخرى لحماية طرابلس بعد تحصين قلوعها حتى لا يفاجئها العدو[5]، وكان قائد الأسطول علي باشا بلا خبرة بعالم البحار فكان انكشارياً ولم يأخذ بآراء قلج علي ذي الخبرة الواسعة فكان من رأي هذا

---

(1). احمد سالم، المرجع نفسه، ص146.
(2). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص119.
(3). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع نفسه، ص120.
(4). اتوري روسي، طرابلس الغرب تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ص234.
(5). عيسي رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص120.

تأجيل الهجوم على أسطول الأوروبيين الذي كان يفوق الأسطول العثماني من حيث الاسلحة والتجهيز وحضي اقتراحه هذا بالرفض.[1]

كانت المواجهة بين الأسطولين يوم 7 اكتوبر 1571م في المكان الواقع بين ليبانتو وباتراس وكان أسطول " الحلف المقدس" مكوناً من 208 سفينة، تعرض الإنكشاريون في معركة ليبانتو لأكبر هزيمة في عرض البحر المتوسط وأزالت مركب النقص لدى الأوروبيين، فهي كانت معركة فاصلة إذ كانت نهاية التفوق العثماني الفعلي، وقضت على فكرة أن الإنكشاريين لا ينهزمون في البحر وأدى هذا الإنتصار إلى إثارة الحماس لدى الإسبان للإتجاه نحو شمال أفريقيا، فبإستطاعتهم الآن التغلب على الإنكشاريين في البحر وإلحاق الهزيمة بهم[2]، وبينما كان الأسبان يحتلون تونس كان الإنكشاريون منهكين بجدية في إعادة بناء أسطولهم.

معركة تونس وحلق الوادي ربيع سنة 1574م:.

بعد معركة ليبانتو مباشرة بدأ الإنكشاريون في تكثيف جهودهم في بناء أسطولهم ولتسهيل إعادة البناء والإسراع بها خصصت أموال كافة لترسانة القرن الذهبي وأبدى كل من الصدر الأعظم وأمير البحر قليج باشا مجهوداً كبيراً وتعاوناً معاً خلال سنتي 1571م-1572م [3]، قام الباب العالي بإرسال فرمان إلى الحكام الإنكشاريين في مدن البحر المتوسط، مخيراً إياهم بقرار الحملة الرسمية إلى تونس، وناشدهم بتقديم المساعدة مهما كان نوعها وقد أحاط السلطان سليم الثاني حيدر باشا بهذا القرار عن طريق خطاب أوضع فيه مدى الإمكانات الهائلة التي أعدها لهذه الحملة والتي توضح مدى الاصرار الشديد من السلطة الإنكشارية في السيطرة على هذا الإقليم ليستقر الحكم الإنكشاري في الشمال الأفريقي[4]، وطلب أيضاً من والي طرابلس ووالي الجزائر التهيئة والزحف على تونس وانتظار الأسطول السلطاني.[5]

شكلت الوحدات العسكرية تحت راية الجهاد للمشاركة في الحملة ووصلت طلائع الحملة من طرابلس الغرب عن طريق البر مكونة من ثلاثة آلاف جندي انكشاري[6]، وتشكلت فصائل من

---

[1]. عيسي رمضان القبلاوي، المرجع نفسه، ص121.
[2]. عيسي القبلاوي، المرجع نفسه، ص122.
[3]. عيسي القبلاوي،المرجع نفسه، ص ص 123-124.
[4]. أحمد سالم، المرجع السابق، ص150.
[5]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص241.
[6]. كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص41.

المتطوعين انضمت إلى الحملة كان ضمنها شيخ المحاميد، دخلت الجيوش المدينة وتحصنوا فيها في1574/7/17م، وكان الأسطول الإنكشاري وصل يوم7/11 في السنة ذاتها في مظهر لم يسبق أن ظهر به في المياه المغاربية من حيث الاستعدادات والتخطيط المتقن[1]، وقرر بعدها سنان باشا الهجوم وسقطت القلعة بأيدي الإنكشاريين بعد معارك حامية دامت ستة أسابيع وقتلوا في القلعة من الأوروبيين والمتعاونين معهم[2]، وقتل في هذه المعركة والي طرابلس مصطفي باشا هو وجنوده يوم 23 أغسطس 1574م[3]، ورسخت هذه المعارك النظام الإنكشاري بكل من الجزائر وطرابلس الغرب ولم يعد في الإمكان الآن الإعتداء على الإيالات الثلاث وإن لم تتوقف المحاولات بحملات عسكرية أوروبية وخلق القلاقل داخل الايالات ومن هذه المحاولات تلك التي استهدفت الإستيلاء على مدينة طرابلس سنة 1600م.[4]

من خلال هذه الأحداث يرى الباحث أن الدولة العثمانية اتبعت استراتيجية عسكرية في التوسع فعندما سيطروا على طرابلس الغرب امتد نفوذهم إلى باقي المناطق ، كذلك يرى الباحث أن من أسباب هزيمة الإنكشارية أمام القوات الأوروبية سوء تدبير وتخطيط في الإدارة العسكرية إذ نلاحظ أنهم دخلوا في معارك تلو الأخرى مما سبب الإنهاك لقواتهم.

---

(1). عيسي القبلاوي، المرجع السابق، ص126.
(2). عيسي القبلاوي،المرجع نفسه، ص127.
(3). نقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية1516-1574م، ترجمة يوسف عطا الله، تقديم مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص254.
(4). ايتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتي سنة 1911، ص128.

الفصل الثاني

دور الانكشارية في الحياة السياسية و الإدارية

المبحث الاول:. تدخل الانكشارية في الحياة السياسية

المبحث الثاني:. الوظائف الادارية العامة في طرابلس الغرب

المبحث الثالث:. أثر الانكشارية في النظام الاداري لطرابلس الغرب

المبحث الأول: تدخل الإنكشارية في الحياة السياسية

لم يختلف الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب عن غيره من الولايات العثمانية الأخرى إذ عين العثمانيون العديد من الولاة لحكم طرابلس وهو ما يعد من أبرز وأهم مميزات الحكم العثماني في هذه الولاية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت تتعمد عدم بقاء الوالي في منصبه لفترة طويلة خشية من أن يقوم بترسيخ أقدامه في الولاية ويفكر عندئذ بالإنفصال عن الدولة العثمانية، ولهذا تعاقب عدد كبير من الولاة على حكم طرابلس في الفترة المذكورة، وبدورهم قام هؤلاء الحكام من أجل ضمان بقائهم على كرسي العرش بالعمل على الإكثار من الجنود الإنكشارية بهدف حمايتهم، إلى جانب رغبتهم في تأمين البلاد وحمايتها وحفظ النظام فيها، على أن هذا التغيير المستمر للولاة واعتماد الأخيرين على أعداد كبيرة من الجند لتوفير الحماية لهم قد أدى في نهاية المطاف إلى ازدياد نفوذ الإنكشارية الذين عاثوا في البلاد فساداً وتدخلوا في شؤون الحكم والسياسة وهو الأمر الذي أدى إلى تقرب الولاة منهم بل والعمل على استرضائهم وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية لتصرف هؤلاء الحكام هو زيادة طغيان هؤلاء الجند بل وأصبحوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم طبقة مميزة.[1]

ومن الجدير بالذكر أن العهد العثماني الأول في طرابلس الغرب ينقسم إلى فترتين، هما فترة البكلربك[2] وفترة الدايات، ومن أهم سمات هاتين الفترتين هو تزايد أعداد الإنكشارية وتدخلهم في شؤون الحكم، ولكن أيضاً يجب التأكيد على أن عدد كبير من الولاة كان بالأصل إنكشاري وأول انكشاري وأشهرهم هو مراد آغا نفسه الذي يعد أول حكام العهد العثماني الأول والذي تم تعيينه في عام 1551م.[3]

الحقيقة أن تدخل الإنكشارية وطغيانهم قد زاد حتى في عهد أقوى باشوات العهد العثماني الأول بطرابلس وهو درغوت باشا الذي حكم طرابلس في عام 1553م بمرسوم من السلطان العثماني سليمان القانوني، فقد حدث في عهد هذا الباشا الكثير من القلاقل والفتن مما ترتب عليه زيادة تدخل الإنكشارية في حياة البلاد السياسية، وعلى سبيل المثال ذلك التمرد الذي قاده

---

(1). نيقرو سعد، جوانب من حركة الإصلاح العثماي في طرابلس الغرب 1835-1911م،رسالة ماجستيرغير منشورة،جامعة محمد بوضياف،المسلية الجزائر،كلية العلوم انسانية واجتماعية،قسم تاريخ،2018م، ص ص 17- 18.

(2). بكلربك: وتعني أمير الامراء أو بك البكوات، وكان حاملها يعد الشخصية الثانية في الدولة العثمانية بعد السلطان لانه يحمل الأعباء العسكرية ويتمتعوا بالامتيازات الكاملة في ولاياتهم وكانت رواتبهم تتروح من 800000 إلى 200000 أوقجة، محمود عامر، المرجع السابق، ص 168.

(3). شريف أمين قاضي، رسالة ماجستير، الاحتلال الايطالي والمقاومة الليبية 1911-1951م،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2014- 2015، ص 22.

الإنكشاريون في تاجوراء ضد هذا الوالي[1] بسبب نقمتهم عليه، ومما زاد الأمر سوءاً هو أن هذه الفترة المضطربة من تاريخ البلاد قد تزامن مع الغزو الأسباني لطرابلس، لكن ثورات الإنكشارية هذه لا تعني أن زمام الأمور قد فلت من بين يدي درغوت باشا أو أنه لم يكن قادر على كبح جماحهم، فبمجرد قضائه على خطر الأسبان وعودته إلى طرابلس باشر على الفور في القضاء على تمردهم ومعاقبة قادة التمرد بشدة وقسوة وألزمهم بالطاعة.[2]

بعد وفاة درغوت باشا تُركت ولاية طرابلس دون حاكم، ومن جهة كان الأهالي حزينين على وفاة الريس درغوت، فيما كان السلطان العثماني في بحور اللهو من الجهة الأخرى، ومن جهة ثالثة نجد المشكلات التى كان يسببها الإنكشارية وعصيانهم، حيث أنهم كانوا فرحين بغياب السلطة ليتمكنوا من العبث في البلاد دون رقيب أو حسيب.[3]

بعد درغوت تولى حكم طرابلس عدد من الولاة الضعاف الذين أرسلتهم الآستانة وبسبب ضعفهم هذا فإنهم حكموا البلاد ولكن بشكل أسمى لأن السلطة الحقيقية كانت بيد الإنكشارية الذين أصبحوا مع الوقت يعينون ويعزلون الولاة حسب أهوائهم ورغباتهم.[4]

مع الزمن أدرك الولاة الذين تولوا أمور الولاية بأن الإنكشاريين الذين كان السلطان يخصهم برعاية خاصة يحدون من صلاحيتهم كما أيقنوا بأن بقائهم في مناصبهم مرهون برضا هؤلاء الجند عليهم، ومن جانبهم استغل الإنكشاريون خوف الولاة القادمين من الأستانة وكثرة تنازلاتهم لهم بالتمادي والتطاول عليهم وأصبحوا يعارضونهم في كثير من الأمور وتمكنوا من أن ينتزعوا منهم العديد من الإمتيازات.

يتضح بأن هذا الوضع الغريب الذي أصبح فيه الوالي ضعيفاً وبالمقابل أصبحت سلطة الجندي هي الأقوى لعدم وجود من يحاسب ويراقب تصرفات الجند العبثية فقد أدخل البلاد في متاهات لا نهاية لها من الفوضى وعدم الاستقرار، ولعل من أهم الملامح البارزة لهذا الوضع هو ذلك الصراع الذي نشأ بين الولاة وجندهم وزاد اتساعاً مع الوقت، وبالمقابل لم يتحرك السلطان العثماني لحسم هذا الصراع الغريب والغير مقبول واكتفى بمجرد إصدار الفرمانات(القرارات) السلطانية التى لا قيمة لها وكأن طرابلس ليست تابعة للدولة العثمانية.[5]

---

[1]. أسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التريخ الحديث، مكتبة العبيكان الرياض، ط1 1997م، ص 63.
[2]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 167.
[3]. محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا.تونس.الجزائر. المغرب. موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، 2000م، ص55.
[4]. كوستانز برنيا، المرجع السابق، ص 140.
[5]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 170.

ولكن من الناحية الأخرى لا يمكن إنكار أن هؤلاء السلاطين الذين لم يكن يهمهم كثيراً أمر الولاية كانوا يتدخلون بجدية في بعض الأوقات التى تتطلب تدخلهم، فبعد أن سئم الأهالي حياة الفوضى والفراغ السياسي الذي يعشونه راسلوا السلطان سليمان القانوني ملتمسين منه وضع حد للوضع البائس الذي كانوا يعيشونه وبدوره استجاب لهم وكلف يحيى باشا بإدارة البلاد.[1]

يبدو أن الوالي الجديد كان يدرك تماماً بأن الإنكشارية هم سبب الفوضى والفساد الذي اشتكى منه الطرابلسيون للأستانة لذلك نراه يبدأ حكمه وفور وصوله للولاية بالعمل على ضبط الإنكشارية وإلزامهم بالطاعة، لذلك بدأ بضرب وإعدام المفسدين منهم ولاحق المشاغبين وقطاع الطرق واللصوص[2] فخافه الجميع ولزموا الهدوء والسكينة، فاستقامت الأمور وعادت الحياة الى الولاية.

على أن ذلك الوضع لم يدم طويلاً فسرعان ما عادت البلاد إلى حياة الفوضى بعد وفاة يحي باشا وعم الظلم والفساد مختلف أرجاء الولاية، وترتب على هذا الوضع المزري أن أهالي غريان أعلنوا الثورة 1568م وهاجموا الحامية العثمانية التي تمثل بنظرهم سبب الفساد، وشكلوا لجنة وطنية أخذت تتجول في أنحاء البلاد للتحريض على إعلان الثورة وطرد العثمانيين وجنودهم الإنكشارية من طرابلس.[3]

تلك الأنباء سرعان ما وصلت إلى مسامع السلطان فقام بتعيين باشا جديد للبلاد هو علج علي من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، وعمل هذا الباشا كل ما في وسعه ليكون عند حسن ضن السلطان به، فجهز فور وصوله إلى طرابلس حملة من الإنكشاريين وتحرك بهم إلى مدينة تاجوراء الثائرة ضد الحامية الإنكشارية، وتمكن من إخضاعها ثم تحرك باتجاه بقية المدن الثائرة حتى اطمأن إلى استقرار الأمن بالولاية.

بعد ذلك وجه اهتمامه لتأديب الإنكشارية[4] سبب الفساد والمشاكل كلها وعمل كما عمل الباشا السابق فأعدم بعض الإنكشاريين المارقين عن القانون، وانصرف بعد ذلك للاهتمام بالأعمال

---

[1]. محمود ناجي، المرجع السابق، ص 150.
[2]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 170.
[3]. وليد خالد يوسف، الأوضاع العامة في طرابلس الغرب تحت حكم الولاة العثمانيين البكلربكية (1551-1609م)، ص ص 191- 192.
[4] محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 170.

البحرية وإعداد الأسطول وتنظيمه بشكل جيد، كما أعاد بناء الأبراج التى تهدمت في الحروب وفي هذه الأثناء وصله فرمان سلطاني في عام 1568م يقضي بتعيينه والياً على الجزائر[1].

يلاحظ الباحث مما سبق أن الإهتمام بشؤون الولاية وتعميرها وتحصينها كذلك الإهتمام بالأسطول عادة ما يتم بعد وضع حد للإنكشارية مما يعني أنهم كانوا سبب رئيسى للفوضى وتأخر البلاد في الفترة قيد الدراسة.

ثم استلم جعفر باشا الولاية في عام 1568م وفي عهده استمر الأسطول الإنكشاري بالتطور[2] معتمداً على الأموال التي يجنيها الجند الإنكشارية من السكان في شكل ضرائب لشراء السفن والأسلحة وأيضا لدفع مرتبات الجند الإنكشارية والبحارة[3]، وكل هذا أرهق السكان المحليون وزاد من رفضهم لسياسات هذا الوالي، كما أسفر عنه قيام زعماء قبائل برقة وطرابلس وفزان بإعادة النظر في تحالفاتهم مع جعفر باشا، وكنتيجة طبيعية اندلعت الثورات في البلاد كثورة غريان في عهده ولحقتها طرابلس ثم سرعان ما عمت الثورات مختلف أنحاء البلاد فاتحدت قبائل بني وليد ويفرن وقررتا عدم دفع الضرائب المفروضة عليهما.[4]

هذا الموقف دفع بجعفر باشا إلى مفاوضة بني وليد ويفرن وخفف عنهما الضرائب، وسرعان ما طالبته بقية المدن الأخرى بتخفيف الضرائب عنها، ويبدو أنه لم يكن أمام الباشا أي خيار أخر لذلك نراه يقوم بتخفيف الضرائب بنسبة 50%، ولكن على الرغم من كل تلك الجهود المبذولة من جانب والي طرابلس لكسب رضا الأهالي إلا أن إصلاحاته لم تنل استحسانهم وظلوا حاقدين عليه[5] بل وراسلوا استانبول بشأن عزله إلا أن السلطان العثماني سليمان القانوني كان يقدره وبدلاً من محاسبته على ظلمه نقله إلى ولاية الشام تقديراً لخدماته[6]، ومهما يكن الأمر فإن تلك الإستجابة من قبل السلطان العثماني تعني أن طرابلس لم تكن دائما خارج اهتمام استانبول بل إنه يوجد بعض الاهتمام الممنوح من طرفها لهذه الولاية بين الحين والآخر.

---

(1). إنعام محمد سالم، مدخل الي تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711-1835م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس الجماهيرية العظمي 1998م، ص64.

(2). أتوري روسي، ليبيا تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ص ص 234- 235.
(3). خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، منظمة المؤتمر الأسلامي، استانبول، 2000م، ص 3.
(4). أتوري روسي، ليبيا تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ص 235.
(5). شارل فيرو، المرجع السابق، ص 130.
(6). أتوري روسي، ليبيا تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ص 236.

خلف جعفر باشا في إدارة طرابلس رمضان باشا الذي لم يلق ترحيباً مناسباً من السكان عند وصوله للبلاد بصحبة زوجته[1] وذلك بسبب استيائهم من سياسة الولاة العثمانيين السابقين وضعفهم، وإدراكهم بأن السلطة الفعلية ليست في يدهم فهم لا يملكون من أمور الحكم شيئا لأن السلطة الفعلية بيد الإنكشاريين الذين يمارسون الحياة السياسية في البلاد.[2]

يبدو أن رمضان باشا كان قبل قدومه إلى الولاية على علم تام بأحوالها بدليل أنه أعلن فور وصوله عن تخفيف الضرائب عن الأهالي، كذلك أعفاهم من الضرائب السابقة، و وعدهم بمنع جنود الإنكشارية من التعدي عليهم ومحاسبة كل من يرتكب جريمة بحقهم، ورغم ذلك كانت فترة ولاية رمضان باشا على طرابلس الغرب مليئة بالحقد والكراهيه التى يكنها الطرابلسيون للعثمانيين، بالإضافة إلى استياء بعض قادة الإنكشارية من عزوف الولاة عن تحقيق مطالبهم وآخرهم الوالي رمضان[3].

كل هذا أدى إلى سوء الأوضاع وازدياد حدة التمرد ضد الحكم العثماني، كما لم يحسن الباشا التصرف فبدلاً من استيعاب الثائرين واحتوائهم والتقرب إلى زعامات طرابلس وعلمائها نجده يحملهم مسؤولية تحريض القبائل[4] بل إنه قام بخطأ قاتل عندما ألقى القبض على الزعماء وقام بإعدامهم الأمر الذي تسبب في تفاقم الأوضاع فأعلنت مختلف مدن الولاية الإنتفاضه عليه وتمت مهاجمة الحاميات الإنكشارية[5]، وبدلا من أن يتدارك الباشا الأمر ويتصالح مع الأهالي قام بإطلاق يد جنوده معتقداً بأن الإنكشارية سيدعمونه ضد الأهالي.[6]

في عام 1584م قرر رمضان باشا تأديب الثائرين عليه وعلى جنوده الإنكشارية وتوغل في داخل الولاية حتى بلغ غريان ومنها اتجه إلى بني وليد، وحينما لم يلق مقاومة قوية واصل التوغل إلى الدواخل حتى بلغ ككله، ولإلحاق الهزيمة بالإنكشارية عمد الأهالي إلى ردم الآبار الداخلية مما أدى إلى تعرض الجيش العثماني للعطش فانهارت قواه ومات الكثير من الجند، ورغم ذلك صمم الباشا على ملاحقة العصابة وبسبب ذلك ثار جنود الإنكشارية عليه وقتلوه قبل العوده إلى ولاية طرابلس.[7]

---

(1). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 176.
(2). محمود علي عامر، المرجع نفسه، ص 174.
(3). كوستانز برنيا، المرجع السابق، ص 95.
(4). شارل فيرو، المرجع السابق، ص 159.
(5). شارل فيرو،المرجع نفسه، ص ص 159- 160.
(6). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 178
(7). محمود علي عامر،المرجع نفسه، ص 180.

لقد أدى مقتل الباشا على يد جنوده إلى تفاقم الموقف فسرعان ما دب الخلاف بين الجند الإنكشارية وحملوا بعضهم مسؤولية قتل الوالي رمضان، ولكنهم تداركوا خطورة الموقف واتفقوا على تعيين شخص من بينهم، ولتحقيق ذلك شكلوا وفداً وأرسلوه الى القسطنطينية وحملوه بالهدايا الثمينة، كما قدموا تقريراً إلى السلطان يبررون فيه مقتل رمضان باشا آملين في أن يقنعوه بتعيين واحداً منهم.[1]

في الواقع لم تذهب مساعى الإنكشارية سداً بل تكللت بالنجاح حيث عاد الوفد المرسل إلى استانبول وبصحبته فرمان يقضي بتولية أحد ضباط الإنكشارية "مصطفي باشا"، إلى جانب فرمان آخر يحذر الإنكشارية من مخالفة الوالي الجديد ويحذرهم كذلك من ارتكاب أية مظالم ضد الرعية[2]، ولحسن حظ هذا الباشا فإن تعيينه كوالي لقي ترحيباً من الأهالي رغم من أنه كان من الإنكشارية لكنهم مع ذلك رحبوا به آملين في أن يقوم بتطبيق النظام والعدل بينهم، وأن يرفع عنهم ظلم الجند الإنكشارية.

وكغيره من العهود العثمانية تميز عهد مصطفى باشا بوقوع بعض المشاكل ولكن هذه المرة من جانب الإنكشارية الذين لا يزالون يشعرون بمرارة هزيمتهم السابقه أمام أهالي الولاية وهو الأمر الذي لم يسبق حدوثه ولن يرضوه أبداً، كذلك احتج الإنكشاريون وطالبوا بتحسين أوضاعهم، ولإجبار مصطفى باشا على تحقيق مطالبهم[3] قاموا بمهاجمة المدينة وسيطروا على السوق وسلبوا ونهبوا كل ما فيه، وتسبب ذلك في انتفاضة الأهالي من جديد وبكل حماس ضد الدخيل الإنكشاري وولوا أمرهم إلى زعمائهم[4]، ولم يستطع الإنكشارية الصمود أمام غضبهم وفروا منهزمين إلى قلعة طرابلس وأغلقوا أبوابها عليهم، وسرعان ما انضم زعماء ترهونه وغريان ومصراتة وبني وليد وغيرهم من زعماء المدن الأخرى إلى الثوار وقرروا محاصرة القلعه التي احتمت الإنكشارية بها.

هذا الموقف جعل مصطفى باشا في موقف حيرة وقلق لاسيما وأن قواته لا تكفي لفك الحصار عن القلعة أو الصمود في وجه الثائرين ومقاتلتهم، ولم يكن أمامه من خيار إلا مخاطبة أمير تونس ومفاوضته على التنازل له عن جربة في مقابل تأمين الإمدادات الغذائية لقواته في

---

(1). محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ص 261،264
(2). شارل فيرو، المرجع السابق، ص 131.
(3). شارل فيرو،المرجع نفسه، ص 123.
(4). محمد فريد، المرجع السابق، ص 245.

طرابلس[1]، ولكن لسوء حظ هذا الباشا فإن حكومة استانبول علمت بنبأ الثورة في طرابلس وقامت بعزله قبل إتمام اتفاق مع والي تونس وعينت مكانته حسين باشا في سنة 1588م.[2]

فور وصوله قام حسين باشا بالتحالف مع زعيم قبيلة المحاميد أبن نويرة ضد الثوار وذلك بعد أن وعده بوعود كثيرة، ومن جانبه قام ابن نويرة بتنفيذ اتفاقة مع الباشا واتبع أساليب التحايل والخداع للإيقاع بالثائرين وتظاهر بتأييده لهم واتفق معهم على مهاجمة الإنكشارية سراً، وما أن بلغوا سور المدينة حتى ألقي القبض على زعماء الإنتفاضة وسلمهم إلى باشا طرابلس، وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التى يلجأ فيها الولاة العثمانيون إلى ضرب القوة الوطنية ببعضها البعض.[3]

يبدو أن تلك الأحداث التى مرت بها طرابلس والتى كانت الإنكشارية طرفاً رئيسياً فيها وسبباً من أسبابها قد أثارت قلق الأستانه، لذلك وبعد هدوء الأحوال وتمكُّن القوات العثمانية من السيطرة على مجريات الأمور في البلاد كلف السلطان مراد الثالث قائد أسطوله بالتحقيق في أسباب الإضطرابات التى شهدتها الولاية، وأثبتت نتائج التحقيق بأن أساليب الرشوة والفساد التى اتبعها الولاة والضرائب الباهظة التى فرضوها على سكان البلاد كانت من أهم أسباب تلك الإضطرابات الى جانب أعمال الإنكشارية التى تجاوزت جميع الحدود وممارستهم التعسف والإضطهاد ضد الطرابلسيين، ولذلك أمر السلطان بالقبض على ضباط الإنكشارية والولاة الذين قاموا بابتزاز الأهالي واضطهدوهم وتمت مصادرة أموالهم وإعادتها إلى أصحابها وكذلك تم التركيز على تطبيق العدالة.[4]

على الرغم من تلك الإجراءات القاسية التى اتخذت ضد الإنكشارية إلا أنهم لم يرضخوا للأمر الواقع بل إننا نلاحظ بأنهم سرعان ما استعادوا جميع امتيازاتهم السابقة بفضل عملهم المستمر وتحصلوا كذلك على امتيازات جديدة، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1595 و 1606م والتى يمكن اعتبارها فترة تمهيدية لبزوغ نجم الإنكشارية من جديد في سماء طرابلس نراهم يعملون جادين على تجريد الوالي من أي سلطة فعلية إلى جانب حصولهم على امتيازات عديدة لم يكن يمتلكونها في

---

[1]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 181.
[2]. محمود علي عامر،المرجع نفسه، ص ص 181- 182.
[3]. أتوري روسي، ليبيا تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ص 244.
[4]. أحمد بك الانائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 44.

السابق تحت ستار ما يعرف باسم ديوان الجند الذي قدم مقترحات جديدة اضطر السلطان العثماني محمد الثالث لقبولها.[1]

ليس هذا فحسب بل قام الإنكشاريون من أجل تدعيم نفوذهم في البلاد بالعمل على الحد من نفوذ الوالي بتشكيل مجلس أركان الحرب الذي يعد سابقة لم تعرفها البلاد من قبل ومهمته مساعدة الوالي في المحافظة على الأمن وتطبيق النظام، وتم اختيار أعضائه من بين الجند الانكشارية ومنذ ذلك الوقت أصبحت أمور الولاية تناقش في مجلس ديوان جند الإنكشارية بدلاً من مناقشتها في مجلس الولاية، وأصبح ديوان جند الإنكشارية هو الذي يتخذ القرارات دون دعوة الوالي لحضور الاجتماع أو استشارته[2]، وتُعد القرارات التى تصدر باسم ديوان جند الإنكشارية سارية التطبيق وعلى الجميع احترامها والعمل بها.[3]

يمكن القول بأن الثورات التى قام بها الأهالي قد ذهبت جميعها سدأ، فجهودهم لم تأتِ إلا بنتائج عكسية لأنها أدت في نهاية الأمر إلى سيادة الإنكشاريين وبالمقابل أصبح الولاة الذين تم تعيينهم في العقد الأخير من القرن السادس عشر لا يملكون حرية التصرف في إدارة الولاية مما يعني أن الوالي قد فقد جميع صلاحياته بسبب تدخل العسكر من خلال ديوانهم الذي ازدادت صلاحياته.[4]

يمكن لمس ثمار الجهود التى بذلها الإنكشاريون من خلال سياسة إبراهيم باشا تجاه الإنكشارية، فهذا الوالي منذ أن تولى الحكم في عام 1595م وهو يتجنب إثارة الخلافات مع ديوان جند الإنكشارية الذي أصبح يحظى بتأييد السلطان محمد الثالث وكذلك أهالي البلاد، وبدلاً من مناطحته للإنكشارية انشغل بجمع الثروة مقتنعاً بما منحته له الإنكشارية من صلاحيات محدودة، ورغم أنه كان حريص على رضى الجند عنه لأنه كان يدرك بأن وجوده على كرسي الحكم مرهون برضاهم عنه ولكنهم مع ذلك عزلوه وعينوا بدلاً منه حاكم آخر يدعى اسكندر وهو أحد ضباط الإنكشارية وحدث ذلك في عام 1600م، وحُكم هذا الوالي يجسد حقيقة أن الإنكشاريين بدأوا بالفعل يستبدون بشؤون الحكم بشكل أوسع ففي خلال أعوام حكمه الستة بلغت سلطته أعلى درجات الضعف أمام سلطة ديوان الإنكشارية حتى تم عزله وحتى خليفته سليم باشا الذي حكم في

---

(1). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 187.
(2). شريفة أمين قاضي، المرجع السابق، ص 21.
(3). كامل علي الويبه، المرجع السابق، ص 24
(4). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 183

عام 1606م استسلم هو الآخر أمام رغبات الديوان بل وصل به الأمر إلى أن يقف خلف رئيس ديوان جند الإنكشارية في جميع المناسبات.[1]

ولم يتم وضع حد لتنامي نفوذ الإنكشارية السياسيي حتى عندما بدأت فترة أخرى من فترات حكم العثمانيين في ولاية طرابلس وهي الفترة المعروفة باسم عهد الدايات والتى ابتدأت منذ عام 1606م، بل على العكس فإننا نجد بأن الإنكشاريين هم من حكم الولاية من خلال ديوانهم مع إحداثهم لبعض التغييرات من بينها وضع قواعد ونظم جديدة للشخص الفائز بثقة الديوان ويجب عليه الإلتزام بها، ومن القواعد الأخرى أن ينتخب رئيس الديوان لمدة ستة أشهر وأن يلقب الشخص الفائز بثقة الديوان باسم الداي، كان الفائز بثقة الديوان ضابط انكشاري يدعى سليمان وهو يُعد أول انكشاري ترأس ديوان الجند في عهد الدايات، ولكنه لم يكن راغباً خلال فترة حكمه في الإلتزام بقرارات ديوان الإنكشارية ونظامه، وهو ما أدركه أعضاء الإنكشارية فطالبوه بالتنازل عن منصبه وكادت المناقشات التي دارت في قاعة المجلس أن تؤدي إلى صدام مسلح بين أعضاء ديوان الإنكشارية ومؤيدي الداي سليمان، وعندما وجد الداي بأن معارضيه يتمتعون بنفوذ قوي وشعبية كبيرة وتأييد جماعي من قبل أعيان القبائل والعلماء فإنه اضطر إلى التنازل عن منصبه.[2]

استمر الديوان على نفس النهج حتى عام 1611م وهي السنه التى فاز فيها الداي صفر بثقة الديوان وتم انتخابه في نفس تلك السنه كرئيس لديوان جند الإنكشارية ومن الجدير بالذكر أن هذا الداي تمكن من الوصول الى ذلك المنصب بفضل نفوذه الإقتصادي الذي تمكن بواسطته من شراء ذمم ضباط الإنكشارية بل وتمكن من إقناعهم بضرورة أن يجمع الشخص الفائز بثقة الديوان بين سلطة الوالي وسلطة الديوان، بمعنى آخر أن يجمع بين يديه جميع السلطات السياسية، ومن جانبها لم تعترض استانبول على التغييرات الجديدة التى أقرها الديوان لأنها كانت ترى بأن جمع السلطات بيد شخص واحد هو أفضل بكثير من توزيعها بين رئاسة الديوان وأعضاء الديوان على أن يقوم السلطان العثماني أحمد الأول بتعيين ذلك الوالي الذي سيمثله في المناسبات الرسمية والأعياد كما سيقوم بنقل رغبات وأوامر السلطان إلى أعيان المدينه وعلمائها،اندفع الداي صفر يدير الولاية بهوس السلطة والحكم[3].

---

[1]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص ص 135- 136.
[2]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 179.
[3]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص 223.

فسخر أمواله لتعميق نفوذه وأيضاً لضمان تنفيذ القبائل البدوية لجميع أوامره، ويبدو أن هذا الداي أدرك بأنه لن يستطيع تحقيق جميع طموحاته السياسية التى يسعى إليها دون أن يضع حد للإنكشارية التى يبدو أنها لا تزال تتمتع بصلاحيات كبيرة، لذلك قام بنفي ضباط الإنكشارية وضرب عناصرهم بحجة الإخلال بالأمن والنظام حتى أصبح ديوان الإنكشارية بدون أهميه تذكر وأصبحت القرارات تصدر باسم الداي، وعمله هذا يعد خطوة جريئة لم يسبقه إليها أحد، وبعد ذلك بدأ هذا الوالي بالاهتمام بأمور الولاية وتناسى أحقاده على الانكشارية ويجب التأكيد على أن تصرف الباشا هذا بحق الإنكشارية كان له بعض النتائج السلبيه ومنها استخفاف وجهاء المدينه بالوالي بعد أن أمنوا بطش الإنكشارية.[1]

يبدو أن هذا الداي لم يستطع السير على نهج الاستقامة والعدالة فقام من أجل استعادة الأموال التى أنفقها من أجل الحصول على منصب الداي بابتزاز تلك الأموال بالقوة من المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء فصادر أموال الأثرياء وحكم على معارضيه بالإعدام[2]، ومن ناحية أخرى بدأت مظاهر الضيق والقهر تعم المدينه وأخذت مدن الولاية تستعد للثورة ضده، كما نتج عن سياسته توقف النشاط التجاري والبحري، وتلاحم الأهالي والإنكشاريون ضده، وتخوفاً من سفك الدماء قام الديوان بتشكيل وفد لمخاطبة الداي صفر الذي رد بطرد الوفد وهدده بالموت[3].

لقد وصلت تلك الأحداث التى مرت بها طرابلس إلى حاضرة الدولة العثمانية لذلك قام الصدر الأعظم بتكليف شخص يدعى حامد بتولي حكم طرابلس وطلب منه أن يزوده بتقرير عن أعمال صفر داي، وعندما وصل الوالي الجديد إلى البلاد في عام 1614م استقبله صفر داي بحفاوة بالغة مستخدماً أسلوبه القديم القائم على المكر والخداع فقدم له الهدايا الثمينة حتى انحاز اليه، وبسبب ذلك اضطر الإنكشاريون إلى تشكيل وفد منهم ومن الأهالي وتم إرساله إلى الأستانة لتقديم شكوى إلى السلطان أحمد الأول[4]، وفور وصوله استقبله الصدر الأعظم وقدم شكواه للسلطان الذي أمر أحد ضباطه بالذهاب إلى ولاية طرابلس لقتل صفر داي حتى يكون عبرة لكل ظالم يحاول الاعتداء والتطاول على رعاياه.[5]

عند وصوله تمكن هذا الضابط من اعتقال صفر داي وذلك بعد أن تأكد من صحة الشكاوى المقدمة بحقه للسلطان ولهذا صدرت فتوى بإعدامه وتم التنفيذ عند أبواب القلعه أمام مرأى ومسمع

---

(1). شارل فيرو، المرجع السابق، ص 140.
(2). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 184.
(3). كوستانز برنيا، المرجع السابق، ص 113.
(4). كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 115
(5). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 185

الجميع[1]، كذلك اقتيد بعض الإنكشاريين الذين قاموا بمساعدة الباشا صفر إلى إستانبول لمعاقبتهم وتسبب ذلك في أن الولايه أصبحت شبه خاوية من أية قوة دفاعية مما أجبر مبعوث السلطان على التوجه إلى تونس ليطلب من واليها عثمان داي أمداده بمفرزة من العساكر لحماية قلعة طرابلس ريثما يصل الجند الذين سيرسلهم إلى طرابلس حالما يصل إلى إستانبول.

لقد تم تثبيت حامد باشا كوالي لطرابلس ومنذ البداية أبدى تعاوناً مع الديوان من أجل إدارة البلاد بشكل جيد، وقام بمنع الإنكشارية من التعدي على السكان المحليين، ولم يستمر هذا الوالي طويلاً فسرعان ما وصل إلى طرابلس فرمان يقضي بعزله وتعيين شخص آخر يدعى سليمان والياً على البلاد وهو أول والي إنكشاري يترأس ديوان الجند[2]، وقد عرف بحكمته وعدله خاصة بعد أن قام بتخفيف الضرائب عن الأهالي غير أن ذلك لم يمنع من حصول بعض الإضطرابات في عهده إذ ثار سكان غريان وترهونه بحجة فقرهم وعدم قدرتهم على دفع الضرائب ورغم أنه عاملهم باللين إلا أنهم تمادوا مما اضطره لاستخدام العنف تجاههم فخافوه وتجنبوا الثورة والعصيان.[3]

من الأمور التى تمت ملاحظتها من خلال دراسة هذا الموضوع هو أن تصرفات الإنكشارية في مختلف الولايات العثمانية متشابهة إلى حد كبير، فانكشارية تونس الذين جاءوا لحماية قلعة طرابلس حذو إنكشارية طرابلس وأذاقوا الأهالي الذل وبالغوا في تجاوزاتهم تجاههم حتى احتج الطرابلسيون على تصرفات إنكشارية تونس فصدر فرمان بترحيلهم إلى تونس، وكلف أحد الضباط بالإشراف على عملية انسحابهم لبلادهم،الحقيقة أنه رغم أعمال الإنكشاريين غير المقبولة إلا أن وجودهم يعد مهما لإحداث بعضاً من التوازن في البلاد وكذلك للحد من الفوضى التى قد يحدثها الأهالي، فمثلاً بمجرد رحيل إنكشارية تونس ثار سكان غريان وترهونه من جديد وعادوا للمطالبة بإلغاء الضرائب المفروضة عليهم، وكل ذلك حدث بسبب رحيل انكشارية تونس الذي وضع الداي في موقف حرج خاصة وأنه لم يكن لديه القوة الكافية لمجابهة الثائرين لذلك نراه يلجأ إلى أعيان القبائل لمساعدته، وبفضل تدخل أحد الزعماء المدعو الفقيه سيدي سعيد قبل الثوار بالتخلي عن مطالبهم شريطة أن يتم إعفائهم من الضرائب لمدة سنة كاملة[4].

عزل سليمان باشا من منصبه في عام 1619م وعين مكانه حسين باشا، وأهم ما يمكن ملاحظته في فترة حكمه هو محاولة الإنكشارية العودة إلى سابق عهودها إذ قام ديوان الإنكشارية

---

(1). شارل فيرو، المرجع السابق، ص 140.

(2). Pieere pinta, la Libye, Kartala, Paris, 2006, p 209.

(3). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 186.

(4). Pieere pinta, la Libye, op, cit, p 209.

بانتخاب الضابط الإنكشاري مصطفى الشريف رئيساً له وهذا يعني بأن الداي قد فقد صلاحياته كرئيس للديوان الإنكشاري فلم يجد الداي الجديد أمامه من حل سوى الإيقاع بين الإنكشاريين فانقسموا على أنفسهم وبدهائه تمكن من إقناع الحزبين بالوقوف إلى جانبه واتفق الطرفين على انتخابه دايا للبلاد[1]، غير أن سياسته قامت على الظلم والتعسف فأذاق الأهالي كؤوس الذل وأرهقهم بالضرائب، ولكن حالما علم الصدر الأعظم بتصرفاته أمر بإعدامه، وبالفعل تم إعدامه عند أبواب القلعه في عام 1630م.[2]

في عام 1631م تم تعيين قاسم باشا الذي سبق وأن تم تعيينه على الولايات الثلاث تونس والجزائر وطرابلس مما أثار مخاوف ديوان الإنكشارية منه، فقرر إجراء انتخابات لانتقاء داي يضمن لهم المشاركة في شؤون الحكم خاصة وأن الوالي الحالي أخذ يتأفف من مشاركة الديوان له في إدارة البلاد، بعكس السلطان مراد الرابع الذي لم يمانع من عودة الديوان فهو يرى بأن إدارة ديوان الأنكشارية تساهم بخلق نوع من التماسك بين أفراد الإنكشارية وتجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة من ناحية، ومن ناحية أخرى تجعلها أكثر ارتباطاً بالإستانه لاسيما وأن الإنكشاريين يرغبون بخضوع البلاد للسيطرة العثمانية[3].

فيما يتعلق بحكم البلاد كان الصدر الأعظم يدرك بأن ولاية طرابلس الغرب بحاجة إلى شخصية قوية تتمكن من ضبط الأمور، لذلك صدر في عام 1633م فرمان بتعيين محمد الساقزلي كوالٍ للبلاد، والحقيقة أن فترة حكم هذا الوالي تمثل فترة القوة في عهد الدايات وفيها شهدت البلاد نوعاً من الإستقرار حتى أنه تم تشبيهها بفترة حكم درغوت باشا، لأن هذا الباشا بذل جهده لوضع حد للمظالم كما أنه عين شخص يدعى عثمان نائباً له وحمله مسؤولية وقوع أي ظلم في أقصى الولاية أو أدناها، كما أمره باستخدام القوه والعنف الشديد حيال أعمال العصيان وحركات التمرد[4]. لكن هذا الباشا ارتكب بعض الأخطاء التى أثارت استياء الأهالي منه واستغلها خصومه لمحاربته، ومنها أنه سمح للجمعيات التبشيرية بممارسة نشاطها التبشيري في البلاد على نطاق واسع، كما أتهم بمخالفة تعاليم السلطان[5]، وسرعان ما أدرك الساقزلي بأن الأستانه غير راضية عنه وأن الجميع يتآمرون عليه، ولكن الأوان كان قد فات خاصة وأن أعداءه الحقيقيون كانوا هم الإنكشارية

---

(1). كوستانز برنيا، المرجع السابق، ص 120.
(2). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 192.
(3). محمود علي عامر،المرجع نفسه، ص 196.
(4). أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي الاسلامي حتى سنة 1911، ص 268.
(5). أحمد بك النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 234.

المعارضين لسياسته فلقد تمكنوا من شراء طبيبه الخاص الذي دس له ولابنه السم فمات في سنه 1649م ودفن بجوار مقبرة الرايس درغوت باشا.[1]

خلف محمد الساقزلي نائبه عثمان الذي تولى الحكم باتفاق أعيان المدينه عام 1649م، ولحبه لمحمد الساقزلي فإنه حمل كنيته وتلقب بلقبه وأصبح يعرف باسم الداي عثمان الساقزلي، لكنه رغم حبه للباشا السابق فإنه لم ينجرف وراء عواطفه ويتناسى الأخطار المحيطة به والمتمثلة في الجند الإنكشارية وأخذ يتقرب منهم ووعدهم بالترقية وبزيادة رواتبهم وكذلك اهتم بأعيان البلاد وقدم لهم الوعود[2]. ورغم ذلك فهو الآخر لم يخلُ عهده من القلاقل والاضطرابات فحدث وأن ثارت في عهده قبائل بني وليد بسبب الظلم فجرد لها حملة عسكرية لتأديبها، وواجهت قبائل بني وليد أشرس حملة تأديبية عرفتها منذ دخول العثمانيين لأراضيهم.

بسبب السياسة التي اتبعها استمرت فترة حكمه لمدة ثلاث وعشرين سنة، وهي تعتبر أطول فترة حكم في عهد الدايات، و كانت أطماعه هي سبب القضاء عليه، ففي عام 1671م خرجت أساطيله البحريه للغزو وغنمت غنائم كثيرة، لكنه استأثر بها مما أثار عليه غضب الإنكشاريه، فتجمعوا في منطقة المنشيه يساندهم الأهالي وبعض الأعيان احتجاجاً على سياسته تلك وسرعان ما تم إطلاق النار واندلع القتال بين الطرفين لمدة ثمانية أيام، وعندما شعر الداي بالعجز سمم نفسه ومات على الفور ودفن بجوار محمد الساقزلي سنة 1672م.[3]

الفترة التي مثلت ذروة القوة في عصر الدايات هي فترة محمد الساقزلي وعثمان الساقزلي والتي استمرت من عام 1631 وحتى 1672م أي ما يقارب الأربعين عام وبموتهما بدأت أوضاع الولاية العامة بالتدهور والانهيار.[4] بعد فترة القوه المشار إليها آنفاً شهدت البلاد صراعاً دامياً بين ضباط الإنكشارية فيما بينهم من ناحية، وبين ضباط الإنكشارية وجنودهم من ناحية أخرى، وغدا ديوان الإنكشارية ألعوبة بأيدي الضباط الأقوياء الذين شكلوا كتلاً عسكرية تمكنت من فرض نفوذها، ولم يتمكن أياً من الضباط الأقوياء من إيقاف التدهور والانهيار اللذين شهدتهما ولاية

---

(1). ابن غلبون، المصدر السابق، ص 109.
(2). أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي الإسلامي حتى سنة 1911، ص 278.
(3). أتوري روسي،ليبيا منذ الفتح العربي الاسلامي حتى سنة 1911، ص 290.
(4). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 198

طرابلس الغرب، وشهدت هذه الفترة تولي إثنان وأربعون دايا، بعضهم تولى الحكم ليوم واحد. وبعضهم لمدة أسبوع، ومات غالبيتهم قتلاً على أيدي الإنكشارية.[1]

في ظل هذه الفوضى والضعف وعدم الاستقرار تمكن أحد ضباط الإنكشارية بالانشقاق عنهم في عام 1711م واستأثر بالحكم وهو أحمد القرمانلي الذي نجح في تأسيس حكم وراثي محلي بعد نجاحه في إلغاء ديوان الإنكشارية الذي كان يضم كبار الضباط ومن بين أهم صلاحياته عزل وتعيين الحكام مما جعل طرابلس شبه مستقلة وتبعيتها للأستانة مجرد تبعيه اسمية.[2]

على الرغم من القضاء على ديوان الإنكشارية والإنكشاريين إلا أن نمط سياستهم ضل سارياً ومعمول به في فترة حكم القرمانليين، وظلت الإنكشارية تطمح دائماً لأن يكون لها وطن خاص بها ليس فقط في طرابلس بل إن انكشارية الجزائر وتونس كانت تطمح لتحقيق نفس ذلك الهدف.[3]

إذاً كانت فترة أحمد القرمانلي تمثل فترة قوة وازدهار حيث استأثر فيها بجميع بشؤون الحكم إلا أن الأمر لم يكن نفسه في خلال فترة حكم ابنه محمد حيث بدأت الإنكشارية تظهر من جديد على الساحة السياسية في البلاد وذلك بسبب اعتماد هذا الباشا عليهم من أجل تثبيت حكمه، وبعد وفاته في عام 1754م خلفه في الحكم ابنه علي الذي ازدادت في عهده سيطرة الإنكشارية بل إنهم سيطروا عليه وعلى حكمه وأعادوا في عهده أمجادهم السابقة، لأنه كان ضعيفاً ولا يتعدى من العمر ثلاثة وعشرين عاماً وهذا أعطى فرصة للإنكشارية ليسيطروا عليه ويوجهوا حكم الإيالة لتحقيق مصالحهم الخاصة، بل وصل الأمر إلى أنهم وصلوا إلى منصب سفراء في الدول الأوربية، وحتى في عهد يوسف باشا الذي يعد من بين أقوى الباشوات في العهد العثماني استمر تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم[4].

استنتج الباحث من خلال هذا المبحث أن الإنكشارية قامت بإقصاء العنصر المحلي في الحياة السياسية وجعلوا شؤون الحكم مقتصراً علي الإنكشارية فقط ،وهذا يرجع إلى طمع الإنكشارية للسلطة والتفرد بها،وهناك سبب آخر فالإنكشاري يُدرك بأنه لا يملك وطناً فحينما يسيطر الإنكشارية

---

(1). محمود علي عامر،المرجع نفسه، ص 207
(2). أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي الاسلامي حتى سنة 1911، ص ص 322- 323.
(3). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 213.
(4). محمود علي عامر،المرجع السابق، ص 220.

علي ولاية يعتبرونها موطناً لهم، ولاحظنا أيضاً أن الإدارة العثمانية لولاية طرابلس الغرب مرت بمرحلتين لكل منها سمات مختلفة ، المرحلة الأولى **"عهد البكلربك"** 1551م-1609م حيث كان على درجة من القوة والمقدرة على فرض أساس إداري عسكري متين بفضل الولاة الذين كان أغلبهم من رجال البحر، أما المرحلة الثانية **"عهد الدايات"** 1609م-1711م فتميز بالغموض وكثرة الإضطرابات فيه ذلك بسبب سيطرة الإنكشارية على الديوان.

المبحث الثاني: الوظائف الإدارية العامة في طرابلس الغرب

اهتم الإنكشاريون منذ بدء سيطرتهم على ولاية طرابلس الغرب بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الإدارة والمجتمع مستندين في ذلك إلى مصدرين أساسيين:.

أولهما:. النظم التي كانت متبعه في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وثانيهما: النظم التي كانت سائدة في الولايات العربية قبل سيطرتهم عليها، وخلال البحث في وظائف الإنكشارية الإدارية نجدها أكثر تعقيداً، حيث أن الإنكشاري يبدأ حياته كجندي ثم يتدرج في سلم الحياة الإدارية كما أشرنا إليه سابقاً ، وفي أحيان أخرى نجده يضم في نفس الوقت الصفة العسكرية والإدارية في آن واحد وهذا النظام ينطبق على جميع الولايات العربية بما فيها طرابلس الغرب، بدأ التنظيم الإداري

لولاية طرابلس الغرب سنة 1551م وامتد إلى سنة 1609م خلال (البكلربكاوات) مراد آغا، ودرغوث ريس، والقلج علي، وجعفر باشا، الذين وضعوا أسس التنظيم الإداري للولاية، فقد قسمت البلاد في عهدهم على ثلاث مناطق أطلق عليها (قائمقاميات) هي طرابلس وبنغازي ومصراتة التي كانت تُدار من قِبل الإنكشارية، ومن بعدها عهد الدايات الذي تولى فيه الانكشاريون مسؤولية إدارة ولاية طرابلس الغرب.[1]

كان والي طرابلس يعتبر ممثل الباب العالي في ولايته، وكذلك متصرفية بنغازي ويساعد الإثنين مجلس إداري محلي يضم كبار ضباط الإنكشارية وعدداً من الأعيان والزعماء الوطنيين[2]، ويتم تعيين المتصرفين والقائمقامين من قبل الباب العالي في استنبول، أما المديرون فيتم تعيينهم من قِبل الوالي في طرابلس والمتصرف في بنغازي بعد اعتمادهم من الأستانة، تمتعت ولاية طرابلس الغرب بنوع من الإستقلال الذاتي عن السلطة المركزية للدولة العثمانية، وذلك نظراً لبعد المسافة التي كانت تفصل ولاية طرابلس عن مركز سلطة الدولة العثمانية في الأستانة وأن أي تدخل مباشر من السلطة المركزية سيدفعها إلى تحمل تكاليف باهظة لهذا تحملت الولاية مسؤولية تنظيم شؤونها الإدارية والمالية والعسكرية بنفسها[3]، قسمت طرابلس الغرب على ثلاثة سناجق (ألوية) وهي (طرابلس، بنغازي، فزان) وكان الوالي يحكم طرابلس فضلاً عن منصبه، وفي حين أسند إدارة بنغازي إلى أحد أبنائه ويتمتع بها الباشا، وأطلق عليه لقب بك، ومنح إدارة فزان إلى من يثق به الباشا من أقاربه وأعوانه[4]. يعد السنجق من أكبر الوحدات الإدارية في الولاية ويرأسه المتصرف ويعين من قبل السلطان بأمر سلطاني (فرمان) وهو المسؤول المباشر أمام الوالي على تنفيذ القوانين والأوامر والتعليمات الموجهة إليه وواجبات المتصرف هو المسؤول على حفظ الأمن والإستقرار في متصرفيه وهو المسؤول أيضاً على القوات العسكريه في متصرفيه، والإشراف على الأمور المالية في وحدته الإدارية، ويترأس اجتماعات مجلس إدارة اللواء،ويحدد مواعيد انعقاد المجالس الإدارية[5]، وكان الولاة يختارون من جنسيات مختلفة وكان أغلبهم من الإنكشارية ويساعد الوالي عدد من الموظفين وارتبط بعضهم به مباشرة واستقل عنه البعض الآخر وارتبط بإستنبول، وكان للوالي حاشية ضمت وكيله أو مدير مكتبه الخاص(الكتخدا والكاخيا) وكاتب الرسائل(المكتوبجي)

---

(1). كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص18.

(2). تيسير بن موسي، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراسة تاريخية اجتماعية، دار الكتب الوطنية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1988 م، ص19.

(3). حلمي محروس اسماعيل، المرجع السابق، ص33.

(4). كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص21.

(5). اسماعيل أحمد،المرجع السابق، ص72.

وحامل الأختام (المهدار) وأمن الصندوق (الخزندار) وحامل السلاح (السلحدار) والشريناتي(احتشامات اغاسي) والمستلم (قائم قام) وغيرهم من الموظفين[1]، ويساعده كل من:

- **الديوان:** كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع في الولاية، ويطلق عليه ديوان الإنكشارية، ويتألف من الباشا الذي يترأس الديوان ويضم في عضويته كلاً من قائد البحرية، والخازندار، وشيخ البلد والقاضي الشرعي وممثل متصرفيه بنغازي، وكبار موظفي ولاية طرابلس الغرب (القضاة والولاء والدفترادين وأمير البحر) أربعة منهم يقومون بأعمال الكتابية ويختص الديوان بالإشراف وحفظ القوانين وإصدار براءات الولاية، وبحث كافة القضايا التي تهم الولاية، ويعقد الديوان جلسته الخاصة في يوم الثلاثاء من كل أسبوع، بحضور الوالي وكبير الوزراء، ووزير الخارجية يستعرض فيها الأعمال التي قام بها أعضاؤه، ويؤخذ رأي الباشا في القضايا التي لا يحق للديوان اتخاذ قرار بشأنها.[2]

- **الخزندار:** هو موظف سامي ويعتبر الشخصية الثانية في جهاز الحُكم نظراً لأهمية المنصب، أهَّله لشغل هذا المنصب الداي في حال شعوره بالمرض وهو الوحيد الذي يرخص له الدخول للخزنة ويحظى بنوع من الاحترام من قِبل العامة لأنه يمكن أن يصبح دايا في يوم من الأيام، أما الشرط الوحيد في نظرهم هو أن يكون الخزندار من ضباط الحامية الانكشارية ملماً بثقافة تسمح لصاحبها القيام بهذه الوظيفة السامية[3]. ومهمته الإشراف على الخزينة وهو بمثابة وزير المالية أوكلت إليه مهمة حراستها وإيداع المصادر كالنقود والمقتنيات الثمينة مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق (فرق الجند)[4]، وأشهر من تولى هذه الوظيفة رمضان داي وكذلك محمود أمويس.

- **البيت مالجي:** هو موظف سامي يشترط فيه أن يكون ضابط أعزب، يشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استبعادهم أو انعدام ورثة شرعيين، يباشر البيت مالجي بتفويض من الداي الذي يكلفه بحيازة الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بيت المال طبقاً للأحكام الشرعية الصادرة فيها، وعند وفاة البيت مالجي فإن جميع أمواله والثروات المتوفرة لديه تذهب إلى خزينة الدولة، والجدير بالذكر أن البيت مالجي كان يباشر مهامه بمساعدة

---

[1]. كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص21 .
[2]. كامل علي مسعود الويبه،المرجع نفسه،ص ص21-22 .
[3]. كامل علي مسعود الويبه،المرجع نفسه، ص22 .
[4]. مجلة البحوث التاريخية،المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية،ع1،يناير2011م، ص184.

قاضي يُعرف عادة باسم الوكيل، ويباشر البيت مالجي عمله بمساعدة القاضي والموظفين الثانويين.[1]

- خوجة الخيل: (خوجاسي) وهو موظف سامي يشرف على الحيوانات التي لدى الأهالي والتي تعود إلى الدولة، تقدم في شكل ضرائب كما يشرف على تجنيد الفرسان، توسعت صلاحياته فأصبح في بعض الأحيان يتولى الفرق الإنكشارية العسكرية لتأديب العُصاة والخارجين عن القانون يساعده في مهمته أعوان من الخيالة وأربعة موظفين دائمين يخضعون لأوامره، ويعتبر خوجة الخيل الرجل الثالث في حكومة طرابلس الغرب ويدخل ضمن اختصاصاته إدارة الحارات والتصرف في الجمال لنقل الجيوش، وهو الذي يأمر بتوزيع الخيول والجمال على مختلف القبائل التي تتولى الاعتناء بها بالإضافة إلى إشرافه على تموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية.[2]

- وكيل الخرج: هو موظف سامي يراقب النشاط البحري، حيث بدأت صلاحياته إلى أن أصبح يترأس ديوان البحرية الذي كان من بين مهامه الفصل في القضايا والنزاعات التي تحدث بين البحارة وبين الدول الأخرى بحضور القناصل الأجانب المعتمد من البلاد، تتوسع صلاحيته في بعض الأحيان الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية مما يجعله بمثابة وزير البحرية والخارجية في آن واحد.[3]

– آغا العرب: تعتبر وظيفة آغا العرب درجة سامية، كان يعتبر بمثابة وزير مطلق، ويحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها، تمثلت مهمته في حفظ الأمن وحرية التنقل وجمع الضرائب ومراقبة سكان الريف، بالإضافة إلى هذه الوظائف للإنكشارية كان لهم وظائف أخرى تابعة لهم، وهي الكُتاب ولكل كاتب وظيفة واسم وهم أربعة يُطلق عليهم الخوجاباشي.[4]

- الكاتب الأول: المقاطعجي: كان بمثابة رئيس الكُتاب الآخرين،مهمة المقاطعجي غاية في الأهمية مثل مهنة شيخ الإسلام، ومن الواجب عليه أن يعرف القوانين الأساسية وحقوق الإنسان حتى لا يقوم بأي عمل ضد القانون كما أنه يحظى بلقب (أفندي) الذي لا يلقب به سوى الداي والمفتي، ويمتاز بثقافته العالية، أما مهمته تكمن في فرض الضرائب والحفاظ على سجلات الكُتاب الثلاث

---

[1]. مجلة البحوث التاريخية،المرجع نفسه، ص198.
[2]. كامل علي مسعود وبيه، المرجع السابق، ص23.
[3]. مجلة البحوث التاريخية، المرجع السابق،ع2011،1م، ص188.
[4]. بثينة عباس، المرجع السابق، ص151.

الآخرين الذين هم تحت تصرفه، وهذا السجل تُسجل فيه القوانين العسكرية أسماء ورتب وأجور فرق الانكشارية بالإضافة على إشرافه على المراسلات الخارجيه والداخلية للوالي.[1]

- **الكاتب الثاني: (الدفتردار):.** مهمته تنحصر في تسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية وله صلاحية مراقبة مخازن الدولة فاكتسب لقب وكيل الخرج.[2]
- **الكاتب الثالث: (المعروف بوكيل الخرج الصغير):.** يتمثل دوره في متابعة ومراقبة كل المعلومات الموجودة بسجل أموال الدولة وذلك انطلاقاً من النسخة الثانية التي يسلمها له الكاتب الأول بالإضافة إلى إشرافه على السجلات الخاصة بغنائم البحر وشؤون الجمارك.
- **الكاتب الرابع: (الرقمجي):.** مهمته المحافظة على السجلات المتعلقة بالمصالح المرتبطة بالشؤون الخارجية مثل القناصل المقيمة في طرابلس الغرب، بالإضافة إلى هذه الوظائف السابقة الذكر نجد أيضاً مجموعة الخوجات مثل خوجة القصر وخوجه الغنائم وخوجة الجمارك وخوجة الرحبة وخوجة الزرع، أما إدارة الأرياف فكان يسيرها كل من القياد، الحكام ،الشيوخ.[3]
- **القيـــــاد:** جمع قائد يعنيون من طرف الداى، ومن أهم النشاطات التي كانوا يقومون بها هي جمع الضرائب والمبالغ المالية التي ترجع إلى الولاية مقابل أنشطة اقتصادية مختلفة ويحصلون على أجر يتألف القسط الأكبر منه من اقتطاع نسبة ناتج الضرائب والغرامات، كما كان يعتمد عليهم في حفظ وأمن الولاية.[4]
- **الحكام:** يتصرفون في المدن والمناطق المحيطة بها أو التابعة لها وتُماثل مهامهم الأعمال التي كانت توكل إلى القياد زيادة على إشرافهم على النشاط البحري وتنظيم الحرف في شكل نقابات في المدن التى كانوا يحكمونها ومن أعمالهم أيضا إدارة الأرياف والإشراف على شؤون القبائل بمساعدة شيوخها.[5]
- **الشيـــوخ:** هم رؤساء القبائل الذين كانوا خاضعين للوالي ومن مهمتهم الأساسية جمع الضرائب وحفظ المدن وتنظيم كل المعاملات الإجتماعية والإقتصادية وكان الشيوخ يختارون في أغلب الأحيان من بين الأعيان وذوي نفوذ وموالين للإنكشارية.[6]

---

(1). كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، مِصر، القاهرة، 1976م، ص، ص 68-69.
(2). كامل الويبه، المرجع السابق،ص25.
(3). كمل الويبه، المرجع نفسه، ص 26.
(4). عبدالرحيم عبد الرحمن، النظم الإدرية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية، مجلة الإدارة، ع 9، 1983م، ص 105.
(5). عزيز سامح، المرجع السابق، ص 137.
(6). كامل الويبه، المرجع السابق، ص 25 .

بالإضافة إلى بعض وظائف الإنكشارية الذين يشاركون في إدارة الولاية ويتصلون بصفة مباشرة بالوالي وهم:.

- **الخلـيفة:** هو المسؤول عن إدارة الأوطان والأقاليم بولاية طرابلس الغرب ويخضع له قوات ورجال الإنكشارية وينظم عملية استخلاص الضرائب ويتولى إخضاع السكان لحكومة الولاية، و يختار الخليفة عادة من بين الإنكشارية المقربين للوالي.[1]
- **قائد الدار:** هو بمثابة شيخ، آغا متقاعد مكلف بالإدارة وشرطة المدينة وبتموين رجال الإنكشارية برواتبهم الشهرية، وتتمثل مهمته في إدارة أمن الولاية ويسير الملكيات الزراعية الكبرى، كما يحصل على رسوم أغلب المواد الإستهلاكية التي تدخل المدينة وتباع بأسواقها.[2]
- **النقاد أو المقتصد:** هو صاحب السلطة على كل المصالح المالية والإنفاق وجمع الضرائب وإعداد الدنوش التي ترسل إلى إستانبول.
- **الباش كاتب:** كبير الكاتب العام مهمته يحرر الرسائل السياسية الهامة، ومكلف بالإحتفاظ بالرسائل وسجلاته العقارية، وعادة مايقوم بعمله هذا تلبية لطلبات الخزندار.
- **آغا الدايرة:** هو أحد رؤساء فرسان المخزن يدير فرق القوم غير المنظم في الأرياف ويتولى توفير ما تحتاج إليه ويخرج مع الباي لمعاقبة القبائل العاصية.[3]
- **الباش سراج:** هو المسؤول عن قافلة البريد و يحمل بنفسه الرسائل إلى الوالي و المكلف أيضا بمراقبة الإصطبلات وتجهيز حصان الوالي الخاص.[4]
- **باش سايس:** هو الذي يقوم بحراسة الإصطبلات العامة للولاية.[5]
- **شاوش الكرسي:** هو من الإنكشارية ويتولى وظيفة الجلد أمام الوالي، ويعلن للناس في الاجتماعات العامة سلام وتحيات الوالي مثل بالي شاوش.

الموظفون الذين لا يتصل بهم الوالي مباشرة:

- **أغا الصباحية:** هو المسؤول عن الصباحية ويقوم بدور مساعد الشاوش.
- **شاوش محلة:** مكلف بتوزيع ما يحتاج إليه جنود المحلة من المؤن والأغذية والخيام والأخشاب التي يتوصل إليها من قائد الدار مباشرة.

---

(1). بثينة عباس، المرجع السابق، ص 152.
(2). بثينة عباس، المرجع نفسه ، ص 152
(3). كامل الويبه، المرجع السابق، ص ص 26 - 27.
(4). عزيز سامح، المرجع السابق، ص 138.
(5).عزيز سامح، المرجع نفسه، ص 138.

- **باشا العلم:** هو الذي يحمل العلم أمام الوالي عندما يخرج في مهمة سواء في السلم والحرب.
- **باش الطبل:** هو رئيس الطبول التي تضرب وتدق في حالات السلم والحرب.
- **باش المكاحلة:** هو قائد الحرس الشخصي للوالي، يحمل سلاح في التظاهرات العامة.
- **باش الخزناجي:** يسخر لحراسة قوافل المحلة التي تستخلص الضرائب من الناس في حفلات عامة، ويحكم فرسان الحرس.
- **باش مانفا:** هو المسؤول عن إعداد وتقديم البغال والأحصنة للقافلة التي يقودها الوالي.
- **قائد الموهر:** هو المسؤول عن تنشيط سير البغال والأحصنة ويصحب الخليفة ويتكلف بإرسال أمتعة القافلة.[1]
- **باش سراج:** هو المسوؤل عن اسطبلات الوالي في ولاية طرابلس الغرب.[2]
- **موظفو القصر:** نجد هنا أن الإنكشارية عملوا أيضاً كخدم في قصر الوالي.
- **قائد المقصورة:** حاجب الوالي ويحرص على الإعتناء بمسكن الوالي الخاص.
- **باش فراش:** المختص بالإعتناء بمكان نوم الوالى.

قائد الجبيرة: حامل محفظة الوالي وهي عبارة عن حقيبة جلدية.

قائد السيوانة: يحمل مظلة الوالي في الأمطار والحرارة.

قائد السبسي: حامل الغليون للوالي.

قائد الطاسه: مكلف بحمل الآنية ويحضر ما يتناوله الوالي من مشروبات.[3]

باش قهواجي: وهو ضابط مكلف بإحضار القهوة للوالي، وأشهر وأهم من يتولى هذه الوظيفة عثمان القهوجي الذي أصبح دايا.

قائد الدريبة: هو البواب الرئيسي بالقصر وعادة ما يختار من العبيد السود.[4]

موظفو المدينة الذين يخضعون لقائد الدار:-

قائد الباب: ويكون مسؤولاً عن السلع التي تدخل إلى أسواق المدينة للتجارة ويستخلص من أصحابها الضرائب.

---

[1]. بثينة عباس، المرجع السابق، ص ص 152- 153.
[2]. بثينة عباس،المرجع نفسه، ص 153.
[3]. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 105.
[4]. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 106.

قائد الزبل: هو المسؤول عن تنظيف الشوارع والأسواق والحارات.

قائد القصبة: وهو المسؤول عن شرطة الولاية في الليل ويخرج مع خليفة العيال للمراقبة والتفتيش والتفقد.

الـبراح: في الأسواق العامة لتبليغ الناس أوامر قائد الدار، خاصة قضايا الإعدام ويصاحبه الشاوش.[1]

وكيل بيت المال: وهو من مسؤوليته إعانة الفقراء والمساكين والتصرف في المواريث وحماية المقابر.[2]

صاحب الشرطة: هو المتولي حراسة البلاد في الليل من اللصوص وهو الذي يقابل القائد في كل صباح ويخبره بجميع مايقع في الليل.

المحتسب: هو المتولي أسعار الولاية من الأمور الموزونة والملكية.

الدلال: ينادي في الاسواق للتعريف بسلعة ما يقابل سهم من ثمن بيعها كما يتوسط بين البائع والمشتري للتوفيق بينهما.

الشيخ الناظر: مهامه تتمثل في الإشراف على وكلاء الأحباس، يجمع منهم مداخيل الأحباس لكي يقدمها إلى بيت المال بعد أن يسجلها في دفتر خاص.[3]

الوكيل: الذي يشرف على الأحباس ويقوم بصيانتها وتسيير مواردها ومساعدة الشواش، وكان يقضي أجره من عائدات الأوقاف.[4]

في خلال العهد القرمانلي لقد ظلت البلاد على نفس التقسيمات الإدارية التي كانت عليها في العهد العثماني الأول، أي أنها كانت تنقسم إلى ثلاثة ألوية وكل لواء ينقسم إلى أقضية وكل قضاء إلى نواحي، وتمثل طرابلس الغرب وبنغازي من أهم هذه الألوية[5] وكان الباشا القرمانلي

---

(1). بثينة عباس، المرجع السابق، ص 154.
(2). بثينة عباس،المرجع نفسه، ص 153.
(3). عزيز سامح، المرجع السابق، ص138.
(4). كامل الويبه، المرجع السابق، ص 27.
(5). عبد الباري خليل، المرجع السابق، ص 86.

يحكم اللواء الاول بنفسه ويسند حكم اللواء الثاني إلى أحد أبنائه أو من يثق في إخلاصه وولائه من أقاربه، ويتمتع هذا الحاكم بلقب (بك) وله في لوائه ما للباشا من سلطة واختصاصات.[1]

أما عن أهم الوظائف في العهد القرمانلي فهي نفس وظائف العهد العثماني الأول واستمرت خلال العهد القرمانلي،[2] من خلال سيطرت الإنكشارية على الوظائف الإدارية في الفترة القرمانلية واحتفاظ الإنكشارية بها.

وظيفة البك كانت تسند عادة إلى أحد أبناء الباشا وأشهر من تولى وظيفة البك محمد باشا وعلي باشا، ومن مهامه رئاسة القوات العسكرية ونشر الأمن والنظام في البلاد وتحصيل الضرائب إلى بعض رؤساء الجند الإنكشارية.[3]

أما الخازندار فكانت مهمته الإشراف على الشؤون المالية وإرسال الرسائل الرسمية إلى غير ذلك من المهام التي يرى الباشا إسنادها إليه، وقد تولى وظيفة الخازندار محمد خازندار المال.[4]

أما الكيخيا الكبير فمهمته تقديم المشورة للباشا إذا ما طلب منه ذلك أي أنه مستشار الباشا الثاني، ويحل الكيخيا الصغير محل الكيخيا الكبير في حالة غيابه أو مرضه، بالإضافة إلى الإهتمام بشؤون القلعة ورئاسة حرس الباشا كما كان يعهد إليه بتربية البك وتعليمه.[5]

بالإضافة إلى هذه الوظائف كانت هناك **وظيفة القائد** ومهمته حكم بعض النواحي، و **شيخ البلد** ومهمته مساعدة البك في حفظ النظام في البلاد، **أما القاضي** فمهمته الفصل فيما يقع من خصومات بين الأهالي وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث، إلى غير ذلك من الأمور التي يتطلب الحكم فيها الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية.[6]

كان الباشا الحاكم الأول في البلاد يساعده مجلس يطلق عليه اسم الديوان، يتألف عادة من رئيس البحرية والخازندار،[7]أو وزير المالية وشيخ البلد والقاضي الشرعي وقائد الإنكشارية وأربعة وأربعة من الموظفين للقيام بالأعمال الكتابية وإثنين من المترجمين، أحدهما يقوم بالترجمة من العربية إلى التركية والثاني من التركية إلى العربية، في الظروف العادية فإن الديوان يتكون من

---

(1). حلمي محروس، المرجع السابق، ص 71.
(2). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 112.
(3). نيكولاي بورشين، المرجع نفسه، ص 25.
(4).رودولف ميكاكي، المرجع السابق، ص 210.
(5). عمر اسماعيل، انهيار حكم الاسرة القرمانلية في ليبيا1795-1835م،مكتبة الفرجاني،طرابلس ليبيا،ط1966،1م، ص 165.
(6). محمود ناجي، المرجع السابق، ص 143.
(7). عمر اسماعيل، المرجع السابق، ص 166.

الأعضاء الذين سبق ذكرهم[1]، ويعقد الديوان جلساته من الصباح إلى الظهر وفي خلال هذه الفترة يُسمح للأهالي بالتقدم إليه للتعبير عن رغباتهم وتقديم ما لديهم من الشكاوى ويقوم الديوان بمناقشة ما يقدم إليه من أمور ويصدر قرارته فيها.[2]

أما في فترة ما بعد الظهر فلا يحق للأهالي مراجعة الديوان حيث تقتصر أعماله على البحث في الأمور المتعلقة بالدولة، ويعطل هذا الديوان جلساته الرسمية يوم الجمعة أما يوم الثلاثاء فإن هذا المجلس يعقد جلسة خاصة يحضرها الباشا وكبير الوزراء ووزير الخارجية ليعرض فيها أعضاء الديوان ما قاموا به من أعمال ولأحذ رأي الباشا في بعض الأمور التي لا يحق للديوان أخذ أي قرار فيه قبل الرجوع إلى الباشا، ولهذا المجلس صلاحية إصدار الأحكام على المجرمين بأي نوع من العقوبات التى يراها مناسبة، غير أن الحكم بقطع أحد أعضاء الجسم أو الإعدام ولا ينفذ إلا بعد موافقة الباشا.[3]

ذكر الرحالة الإنجليزي الكابتن ليون الذي زار طرابلس أثناء حكم يوسف باشا، أن وسائل العقاب في طرابلس تختلف اختلافاً كلياً عن أوروبا حيث أن الكثير من هذه العقوبات تقرر بحسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية،فعِقاب السرقة مثلاً قطع اليد، غير أنه إذا تكرر هذا العمل فإن العقوبة في هذه الحالة تشمل اليد أو الرجل وأن هذه العملية تتم بواسطة موس الحلاقة.[4]

بعد تنفيذ هذه العقوبة يغطس بقية العضو في سمن ساخن وبعد ذلك يسمح للمعذب الذهاب مع أصدقائه.

كما كان هناك الحكم بالسجن مدداً في سجن القلعة المظلم، وكانت هناك ثلاثة سجون أحدها خاص بالإنكشارية والاثنان الآخران خاصان بالمغاربة وكان على المسجونين تدبير نفقات أكلهم على حسابهم الخاص.[5]

---

[1]. عمر اسماعيل، المرجع السابق، ص 166.
[2]. كستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 248.
[3]. عمر اسماعيل،المرجع السابق، ص166.
[4]. كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 250.
[5]. عمر اسماعيل، المرجع السابق، ص 167.

المبحث الثالث : أثر الانكشارية في النظام الإداري لطرابلس الغرب

لقد أدى إهمال الدولة العثمانية قي طرابلس الغرب لتدهور الحال، لأنهم تركوا لجنودهم حرية التصرف بشؤون إدارة الولاية، وإذا وجد السلطان من سلاطينهم حاول تطبيق العدل ومحاسبة الانكشارية السائدة إدارياً في الولاية، فهذا لا يعني سوى محاولة فاشلة عجز السلطان وحلفاؤه عن تحقيقها.

مرت الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب بعدة مراحل إدارية تميزت كل مرحلة عن الأخرى بمميزات انعكست نتائجها على الولاية، فشكلت مع مرور الوقت شروخا اجتماعية واقتصادية عميقة الأثر ولم تكن المراحل التي شهدتها الولاية بنتائجها السلبية من صنع الولاة،[1] ولم يكن للأهالي يد في أحداثها بالشكل الذي حدثت فيه، وإنما جاءت نتيجة لبعدها عن المركز وتقرب الانكشارية من الإدارة وشعورهم بالغرور والتعالي، ويقابله شعور السكان بالظلم متأثرين بالطابع البدوي الذي يرفض الخضوع للنظام الظالم[2].

إلا أن الولاة الأوائل في طرابلس الغرب الذين كانوا من رجال البحر الإنكشاريين استطاعوا فرض هيبتهم ونفوذهم الإداري على الجنود الإنكشارية وتمكنوا من ضبطها وإلزامها بالطاعة.[3]

لم تكن تلك الفترة على مستوى عالي من القوة والمقدرة في ضبط إدارة الولاية إدارة جيدة مقارنة بما شهدته الدول الأوروبية من تطور في مختلف نواحي الحياة.

فبموت رجال البحر فقدت ولاية طرابلس الغرب الهدوء والإستقرار وشعر الأهالي بالظلم وفوضى الإنكشارية و اضطراب حبل الأمن فاضطر الشبان إلى هجر الولاية والعمل خارج بلادهم، و لم تقتصر محاولة الإنكشارية على ظلم الأهالي وتشريدهم، بل حاولوا إخضاع الرياس أيضا فنشب من جراء محاولاتهم هذه حدوث صراع تحمل الأهالي نتائجه السيئة.[4]

كان الجهاز الإداري في طرابلس الغرب يتكون من موظفين الإنكشارية الذين كانت تنقصهم الخبرة الإدارية حيث أنهم لم يمارسوا في حياتهم أي عمل إداري، فخبرتهم تقتصر فقط في الأمور العسكرية هذا الامر له بالغ الأثر على مختلف نواحي الحياة الغقتصادية والعملية والإجتماعية[5]،

---

(1). عزيز سامح، المرجع السابق، ص 140.
(2). عزيز سامح،المرجع نفسه، ص 140.
(3). نجم الدين غالب، مدينة طرابلس عبر التاريخ،الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1978، ط2، ص 94.
(4). نجم الدين غالب، المرجع نفسه، ص 95.
(5). مصطفى عبد الله بعيو، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، محاضرة عامة، المطبعة الاهلية، بنغازي، 1966م، ص 13.

حيث أهملوا الزراعة بحيث أنهم لم يدعموا المزارع بآليات الزراعية الحديثة بحيث تمكنهم من مواكبة التطور الزراعي في أوروبا.[1]

إضافة إلى ذلك قامت الإنكشارية بفرض الضرائب على المزارعين مما أدى إلى سوء حال الأهالي، فقد صارت الأرض ملكاً للإنكشارية الذين تركوا للفلاح حق الإنتفاع بها نظير دفع الضرائب، ولم يهتموا بتطوير الزراعة أو زيادة الرقعة المزروعة من الأراضي أو دعم الفلاح على منتج زراعي.[2] وبسبب فسادهم الإداري تدهورت الصناعة ولم يهتموا بتحسين الجسور وطرق المواصلات.

كما أدت سوء إدارة الإنكشارية إلى تفاقم الفقر في البلاد وأصبحت خزينة الدولة خاوية ويرجع ذلك إلى انتشار الرشوة بين الموظفين، وقيام الموظفين بصرف الأموال على اللهو وأهوائهم الشخصية.[3]

كذلك قام موظفي الإنكشارية بشراء الهدايا ومنحها لجندهم من أجل إغرائهم، مما يدل على فساد الإنكشارية تم إجراء تحقيق مع أحد الموظفين وهو مصطفى دفتردار 1578 نظراً لفساده المالي.[4]

أما التعليم لم يشهد هذه الفترة أي تطور وانعكس ذلك سلباً على البلاد فكان إهمالهم له بشكل واضح، إذ لم يقوموا بإنشاء المدارس وتطويرها.[5]

أما على الصعيد الإجتماعي، فكان الإنكشاريون يحتكرون ويمتلكون كل شئ، بالإضافة إلى سلب ونهب أموال الأهالي وعدم التقيد بأي شرعية، ففي كثير من الأحيان قام زعماء القبائل بالانتفاضة على الإنكشارية لما تعرضوا له من ظلم وعدم إنصاف فلم يتمكن الإنكشاريون من فهم طبيعة سكان طرابلس الغرب، ذلك كونهم غرباء ولم يكونوا من أهل طرابلس الغرب[6]؛ ولذلك كانوا بعيدين كل البعد عن ثقافتهم وعاداتهم، ولم يستطيعوا التأقلم مع ظروف معيشتهم الصعبة، كما

---

[1]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص 140.
[2]. مصطفى عبد الله بعيو، المرجع السابق، ص14.
[3]. نجم الدين غالب، المرجع السابق، ص 94.
[4]. وثيقة منشورة، التحقيق مع مصطفى دفتردار المال بعد اتهامه بالفساد، ضمن كتاب: طرابلس الغرب في وثائق عثمانيه، استانبول، 2013م، ص 58.
[5]. نجم الدين غالب، المرجع السابق ، ص 94.
[6]. نجم الدين غالب،المرجع نفسه ،ص 100.

كانوا يفرضون عليهم الضرائب، وكان كل من يعجز عن دفع الضريبة بسبب الفقر يتعرض لعقوبة وهي حمله إلى السجن في شبكة على ظهر جمل ويجر إلى السجن.[1]

كانت طرابلس الغرب تعاني من الفقر والفوضى وسوء المعيشة وذلك نتيجة لسوء الحكم وإدارة الإنكشارية، بالإضافة إلى قيام الفتن بين جند الإنكشارية والقولوغلية الذين كانوا يسعون وراء كسب المال والشهرة، وكان الإنكشاريون يتحكمون في تولي من يشاؤون في منصب الولاية.[2]

مما يدل على الفساد الإداري للإنكشارية قاموا بتنصيب القهوجي **عثمان القهوجي** عام 1710م حيث لم تكن فيه أي سمة من سمات الولاة حتى تكون له القدرة على ضبط الأمور الإدارية،[3] وكان الغرض من تنصيبه من أجل تلبية رغباتهم وكسب الثروات والتحكم في شؤون الإدارة.[4]

كما ساهم عامل آخر في نشأة الإضطرابات الداخلية في العهد العثماني الأول المتمثل في أن الإنكشاريين أضعفوا أنفسهم وذلك نتيجة للخصومات والنزاعات الداخلية، إضافة إلى ذلك فترة الضعف التي مر بها الدايات حيث أصبح الديوان ألعوبة بين يدي ضباط الإنكشارية.[5]

لم تكن الدولة العثمانية تعتني برفاهية البلاد وإعمارها، بقدر اهتمامهم بربطها بعجلة الإمبراطورية العثمانية واستنزاف مواردها وابتزاز أموالها،[6] كان الإنكشاريون ينظرون للأهالي بنظرة تعالي واحتقار، واحتكروا الوظائف الإدارية لهم فقط.[7]

كانت الطبقة الحاكمة التي تشمل الوالي والضباط وموظفين الإنكشارية تحتكر القرار السياسي بيدها وتستهلك أكبر نسبة من الإنتاج ومتمتعة بالإمتيازات كالخدمات الخاصة والوظائف وغيرها، أما الأهالي يعانون من دفع الضرائب والظلم والإحتكار وعليها عبئ الإنتاج، ويحظر عليها أن تستهلك إلا الحد الأدنى من إنتاجها وتعيش محرومة من الوظائف وامتيازات الخدمات والتعليم والعلاج.[8]

---

[1]. نجم الدين غالب،المرجع السابق، ص 93.
[2]. عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص 105.
[3]. كوستانزو برنيا ، المرجع السابق، ص 244 .
[4]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 204.
[5]. كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص245.
[6] نجم الدين غالب، المرجع السابق، ص 93.
[7]. نجم الدين غالب،المرجع نفسه، ص ص93 - 94.
[8]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 195.

كان لكل شئ ضريبة على الأشجار وضريبة على كل مولود جديد وضريبة عند الزواج وضريبة تجنى كل عيد، مما أثر سلباً على البلاد من اضطرابات وإحداث التمردات والثورات، وأذاقوا الأهالي كؤوس الذل والهوان.[1]

قام الأهالي والثائرون بإعلان الثورات، إلا أن ثوراتهم انعكست سلباً عليهم، بسبب تدخل الإنكشارية من خلال ديوانهم الذي ازدادت صلاحيته على حساب صلاحية الوالي القادم من استانبول،[2] ولاسيما بعدما أن تقدم ديوان الإنكشارية بمقترحات اضطر السلطان لقبولها، والحد من من صلاحية الوالي،[3] وتجريده من أي سلطة فعلية، فبعض الولاة اقتنعوا بما منح لهم من صلاحيات، فانصرفوا إلى جمع الأموال ولم يبدو أي اهتمام بالولاية والسكان، وتولى بعض الولاة الحكم ليوم واحد فقط، وبعضهم تولى لمدة أسبوع أو شهر كان هذا على حسب أهواء الإنكشارية ورغبتهم.[4]

لم تعمل الدولة العثمانية على التدخل أو إيجاد حل للأوضاع المتدهورة بغية إنقاذ الأهالي من الفوضى والإضطرابات واكتفى السلطان بالموافقة على الإجراءات المتخذة من قبل ديوان الإنكشارية، وتعرضت الولاية بمختلف مدنها وأقضيتها إلى الظلم وإرهاب شديد بسبب الإنكشارية وإدارتهم الظالمة.[5]

لقد تأثرت إدارة برقة بسياسة تغيير الولاة التى ميزت نظام الحكم العثماني ليس في طرابلس فحسب بل في المنطقة العربية بأسرها فكان يغير الوالي بعد كل فترة قصيرة أقصاها عامين، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على إقليم برقة الذي شهد بدوره تغييرات دائمة في الجهاز الإداري تتفق ومعدل التغيير في ولاة طرابلس.[6]

أمام هذا الضعف الإداري التي سببته سيطرة الإنكشارية على البلاد، كانت البلاد تتطلع إلى تغيير هذا الواقع خلال العهد القرمانلي إلا أن هذا الأمر لم يحدث، ويرجع ذلك إلى سيطرة الإنكشارية الطويلة خلال العهد العثماني الأول حيث امتدت قرابة 160 عام، مما مكنهم من تكوين

---

(1). عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 105.

(2). عبد الله مقلاتي، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر – تونس – المغرب – ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م، ص 53.

(3). أحمد زكريا، العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516م – 1916م، دار العربية للنشروالتوزيع ،مِصر، ط1، 2002 م، ص 21.

(4). محمود عامر، المرجع السابق، ص 200.

(5). وليد خالد يوسف،حكم الاسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب 1711-1835م،مج19،مجلة جامعة تكريت،ع6،2013م، ص 193.

(6). عزيز سامح، المرجع السابق ، ص 223.

ثروة طائلة فكان الإنكشاري حيث يتولى منصب إداري لا يهمه أمر البلاد بل ما يهمه جمع المال لنفسه ، ولعل ذلك يرجع إلى معرفته بأن مدته الوظيفية لن تدوم طويلا،وهذا مكنهم من التوغل في الإدارة في العهد القرمانلي، فكان أثرهم الإداري واضح من خلال نفوذهم فقد تولوا المناصب الإدارية خلال عهد أحمد القرمانلي في هذه الفترة لم تشهد البلاد التطور المطلوب الذي كان الأهالي يطمحون إليه.[1]

استمرت إدارة الإكشارية للبلاد حتى بعد وفاة أحمد القرمانلي ومن ثم خلفه ابنه محمد الذي فشل في إبعاد الإنكشارية في إدارة البلاد وفي خلال هذه الفترة ازداد الفساد الإداري للإنكشارية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي والدليل على ذلك قامت إنجلترا بفرض معاهدة على محمد باشا التي كانت تنص على أن تكون الإيالة الطرابلسية على الحياد في حالة الحرب بين انجلترا وتونس أو الجزائر في 1751م.[2]

هذا الأمر دليلا على عدم قدرة الباشا على ضبط الإنكشارية التي كان في يدها كل شئ بسبب تدخل الإنكشارية في الدول الأخرى دون الرجوع للباشا وعمت الفوضى داخليا [3]، وفي عام 1754م كانت البلاد تمر بظروف سياسية واقتصادية حرجة ومما ازداد الأمر سوء في هذه الفترة، هو سيطرة الإنكشارية على إدارة البلاد بشكل كامل، وحكمت البلاد حكما إنتهازيا.[4]

وبأفعالهم الفوضوية سببوا في عداء مع الدول التي كانت تنتهز الفرص للإنتقاص من سيادة البلاد، حتى أنه في سنة 1766م استطاع الأسطول الفرنسي بقياد بوفريمون Beaufremon أن يجبر الباشا على أن يتعهد بكل صراحة على أنه من هذا التاريخ فصاعداً سوف يعدم أي مغامر يقوم بأعمال العنف ضد أي سفينة ويعلق جثته عبرة لغيره.[5]

كذلك تمكنت بعض الدول من عقد المعاهدات حدد بمقتضاها مجال نشاط الأسطول الطرابلسي فقلت بذلك إيرادات البلاد كما أنه أرغم على مساعدة البنادقة في حروبهم ضد تونس

---

[1]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص 233.
[2]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص 137.
[3]. عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 48.
[4]. كستانزو برنيا، المرجع السابق، ص 247.
[5]. رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس ليبيا د.ت، ص 97.

بالسماح لهم بإتخاذ موانئ طرابلس قواعد لسفنهم للهجوم على تونس، فكان بذلك أكثر تحدياً من والده لمشاعر شعبه والحط من مكانته.[1]

ونظراً لحاجته الشديدة للمال فقد جعله الإنكشارية يفرض ضرائب باهظة على الأهالي فأثقل كاهلهم بها، كما جعلوه يصدر أحكام الإعدام على كل من كان محل ثقة الناس وإحترامهم[2] ولم يسلم من ذلك حتى عمه المدعو خليل والذي كان يحتل منصب باي درنة،[3] فعمت البلاد بذلك موجة من السخط والإضطراب.

مما زاد الحالة سوءاً، تعرض البلاد في سنة 1785 لوباء الطاعون حتى أن السيدة توللي وهي شاهدة عيان تحدثنا عن هذه الكارثة بأن العفونة نتيجة لكثرة الموتى ظلت رائحتها في الشوارع لعدة أيام كما أن الكثير من الناس كانوا يدفنون أحياء. وتقدر عدد الموتى بأنه خمس أهلها من المسلمين ونصف سكانها اليهود.[4]

كما أن نائب قنصل فرنسا فليبر (VALLIERE) الذي حل في سنة 1786م محل القنصل العام د. أندريه D. Andre يقول[5] ((أن الباشا لا يحكم إلا رعايا متمردين ومناطق جدباء وأكداساً من الأطلال والخرائب، وأن المدينة التي يقيم فيها ليست سوى الخراب والدمار. كما أن قصره ينهار من جميع جوانبه، أما أسوار المدينة عديمة الجدوى ولا قيمة لها أما الحصون والبطاريات المعدة بمدافع قديمة وفاسدة فإنها تتداعى كلما أطلقت لتحية البوارج الحربية التي تأتي لإلقاء مراسيها في الميناء وأن سبع سنوات أو ثمان من القحط ضاعفت عدد الموتى والمهاجرين، وأخيراً تفشي الطاعون وهكذا أصبحت طرابلس صحراء مقفرة.[6]))

كانت نتيجة هذه الظروف جميعها هو فقد قوات الباشا وسيطرة الانكشارية على زمام الأمور في البلاد فانتشرت الفوضى واشتعلت نار الحرب بين القبائل، في طرابلس تحاربت قبائل

---

(1). عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 48.
(2). رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 97.
(3). عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 48
(4). الانسة توللي، عشرة أعوام في طرابلس الغرب، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا، بنغازي ليبيا، 1967م، ص 124.
(5). رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 107.
(6). عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 49.

أولاد سليمان وقبائل الفرجان وشهدت مدينة ترهونة مواقع دامية بين الطرفين، وكذلك قامت الحرب بين قبيلة النوائل والورشفانيين حلفاء المحاميد.[1]

لم تكن برقة بأحسن حالاً من طرابلس الغرب، ففي برقة اشتدت نار الحرب بين الجبارنة والفوايد ثم بين العلايا والجوازي فكانت نتيجتها هجرة القبائل المغلوبة إلى مِصر.[2]

اشتدت الضائقة الإقتصادية حتى عجز الباشا عن دوافع رواتب جنوده الإنكشارية ففقد بذلك ولاء الكثيرين منهم[3]، وكثر السلب والنهب حتى أصبح الناس غير آمنيين على أرواحهم وما يملكون، لقد يئس الأهالي من الإصلاح ورأوا أن الباشا لم يعد في إمكانه القيام بأي عمل من شأنه أن يعيد البلاد إلى سالف عهدها، ويضمن لهم الحياة المطمئنة الهادئة، فاجتمع أعيان البلاد للتشاور فيما يفعلون واستقر رأي الجميع على ضرورة الالتجاء إلى الدولة العثمانية.[4]

في خلال عهد يوسف باشا قام بإسناد الإدارة للإنكشارية لإرضائهم ولكي يكسب ولاءهم له هذا الامر كان له بالغ الأثر على الحياة العامة إذ كانت الصناعة خلال هذه الفترة تعتمد على يد الإنسان لا على الآلة في القيام بالصناعات المحتلة، كما أهملت الزراعة حيث لم تهتم الإنكشارية من خلال إدارتها للبلاد بما تحتاجه من دعم الدولة لها[5]، لتطوير مختلف نواحي الحياة شهدت البلاد اضطراب حاد وأصبحت مدانة للدول الأوروبية ،أدى سوء الإدارة الإنكشارية إلى ضعف الدولة ولم يختلف عهد يوسف باشا عن سلفه من حكام الأسرة القرمانلية من سيطرة الإنكشارية على الإدارة وانتشار الفساد فيها.[6]

---

(1). رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص ص 97 ، 103.
(2). محمد الطيب الاشهب، برقة العربية أمس واليوم ، مطبعة الهواري، القاهرة مِصر، 1940م، ص ص 107 - 108.
(3). عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 50.
(4). أحمد النائب، المصدر السابق، ص 315.
(5) . توللي ردتشاد ، المرجع السابق ، ص 249
(6) عمر بن اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 194

الفصل الثالث

الأثر الاجتماعي للانكشارية في طرابلس الغرب

.المبحث الاول:. اندماج الانكشارية في مجتمع طرابلس الغرب وظهور القلولوغية

.المبحث الثاني:. أثر الانكشارية في الحياة والمناسبات الدينية

.المبحث الثالث:. موقف السكان المحليين من الانكشارية

المبحث الأول

اندماج الإنكشارية في مجتمع طرابلس الغرب وظهور القولوغية

لم تكن الحقبة الثانية في طرابلس الغرب وبمنطقة المغاربة مرحلة حكم عابرة، أو سيطرة خارجية زائلة كما اعتقد البعض أو صورها، بل كانت لها تأثيرات في مختلف المناحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[1]

لقد شكلت مرحلة التواجد العثماني في طرابلس الغرب منذ مطلع القرن السادس عشر والتي فاقت ثلاثة قرون أهم الفترات التاريخية حيث استطاعت أن تترك آثارها في مختلف الجوانب خاصة الجانب الإجتماعي، وذلك نتيجة للظروف التي أدت إلى استقطاب شرائح جديدة من خارج البلاد من بينها الإنكشاريين الذين اختلطوا بالسُكان المحليين فربطتهم علاقات مختلفة منها علاقة المصاهرة التي أدت إلى تغيير التركيبة الإجتماعية بظهور فئة جديدة وهي فئة " القولوغية " والتي حاولت الإندماج في المجتمع الطرابلسي والمشاركة في شتى المجالات.[2]

الواقع إن ظهور القولوغية كفئة اجتماعية يعود إلى بداية العصر العثماني الأول، عقب زواج الإنكشارية من النساء المحليات[3]، ومنها تكاثر القولوغية وأصبحوا يُشكلون مجموعة سكان يحتلوا المرتبة الثانية في السُلم الاجتماعي الطرابلسي خلال العهد العُثماني، وتضم المُدن التي بها حاميات الإنكشارية.

---

[1]. فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، كلية الآداب. جامعة الزاوية. د.ت، ص466.

[2]. حسين سالم أبو شويشة باكير، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، المكز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2009، ص45.

[3]. عزيز سامح، المرجع السابق، 228.

يعتبر مصطلح " القلولوغية " أحد أهم المصطلحات التاريخية المتداولة في طرابلس الغرب إبان العهد العُثماني، وذلك للدلالة على فئة اجتماعية ارتبط وجودها بالوجود الإنكشاري.[1]

القولوغية أصل هذا المصطلح هو الكلمة التركية : " كول أوغلو " التي تعني إن العبد، والعبد هنا يُطلق على الجندي الإنكشاري بمعنى الولاء للسلطان العثماني، وليس العبودية بمعناها الإجتماعي المعروف. [2]

كانت فئة القولوغية منتشرة وعناصرها في كل المدن التي بها الإنكشارية، أما عدد أفراد هذه الفئة فإنه كان في تزايد مستمر، فكان يُحدده مدة ارتباط الإنكشارية واندماجهم بالأهالي ومصاهرتهم[3]، وأصبحت القولوغية في القرن 16م تُشكل قوة تنافس الإنكشارية في الإمتيازات،

لقد قُدر عدد القولوغية في طرابلس الغرب نهاية القرن السادس عشر بضعة آلاف[4]، ورغم تناقص السُكان نتيجة الأمراض والمجاعات وانتهاج العثمانيون سياسة الحد من تزاوج الإنكشارية من النساء المحليات إلا أن عددهم لم يتناقص كثيراً، وقاموا بالعديد من الإنتفاضات نتيجة للمعاملة السيئة[5]، والتهميش إلا أن هذه الثورات لم تُحقق أغلب آمالهم، ومن أسباب هذه الثورات أنه من الطبيعي أن يطمح الكراغلة إلى مهنة آبائهم الإنكشارية، ونظروا إلى أن الكراغلة خطر عليهم إن وقع أي نزاع مع السُكان الأصليين فإن أولئك الأبناء يصفون إلى جانب الأهالي بدل الانضمام إلى الفرقة الإنكشارية.[6]

كذلك رغبة القولوغية في الحُصول على امتيازات أو أي منصب من المناصب لكن الإنكشارية عملوا على الحد من العدد المسموح لهم بالتسجيل في فرقتهم ثم استصدروا قوانين تمنع صعودهم إلى مراكز القوة والمسؤولية في فرق الإنكشارية.[7]

مُنع القولوغية من تسيير شؤون البلاد، وذلك نظراً لتخوف الإنكشارية منهم باعتبار أن إسهامهم في الحُكم سيؤدي إلى خلق طبقة جديدة لها امتدادات وتأثيرات في الوطن وبالتالي يمكن أن توحد المصلحة بينهم وبين سكان طرابلس ويتحدوا ضد الإنكشارية، لأن الإنكشارية ينظرون إلى

---

(1). أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي،د.ن،د.ت، ط1، ص223.

(2). أحمد الزاوي، أعلام ليبيا،دار المدار الاسلامي، ،بيروت لبنان، ط3، ص158.

(3). محمد الحبيب ابن الخوجة، يهود المغرب العربي، معهد الدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1973م، ص60.

(4). محمود علي عامر، المرجع السابق، ص194.

(5). توللي ريتشارد، المرجع السابق، ص10.

(6). عزيز سامح، المرجع السابق، 228.

(7). أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص224.

القولوغية نظرة احتقار بسبب التمييز العنصري، حيث كانوا يرفضون أبناءهم في طرابلس الغرب إذ كانوا من أسيرات مسيحيات ويخضعنونهم إذا كانوا من أمهات طرابلسيات وهدفهم هو إيجاد العنصر الأصلي من مقاليد السلطة ومنه أضحى الكراغلة هجيناً لا يرقى لمستوى الأصول التركية. المعاملة السيئة التي عانى منها الكراغلة جراء مصادرة الأملاك والأراضي وفرض الضرائب عليهم وكذلك ظلم واستعباد الإنكشارية وأعمالهم الوحشية اتجاه الكراغلة كان حافزاً في الثورات. [1]

لقد سعى الكراغلة إلى التغلغل في الجيش ودوائر السلطة لكنهم قوبلوا بالرفض من قبل الإنكشارية وعانت هذه الفئة التهميش بحكم انتماءهم العرقي غير أن تعامل الإنكشارية معهم اختلف من الناحية السياسية والعسكرية والإدارية فلجؤوا إليهم من خلال تجنيدهم لأجل تغطية العجز.[2]

تميز الكراغلة أيضاً على فهم مشاعر السُكان المحليين وحاجاتهم، لا سيما وأن حالة الإنصهار والإندماج بين الكراغلة والسُكان المحليين قد أخذت في ازدياد دائم، إلى جانب إطلاعهم على الحالة المتردية للحامية والسلطات العثمانية في طرابلس الغرب مما عزز لديهم شعور بالأحقية في إدارة دفة الحكم والإدارة المحلية. [3]

كما تميزت طبقة الكراغلة في طرابلس الغرب عن بلاد المغرب العربي والمشرق العربي خلال الوجود العثماني فكانت في طرابلس الغرب أكثر تطوراً من ناحية اجتماعية وسياسية أما في تونس فقد كانت أدناها وفي الجزائر كانت مهمشة وأما في المشرق العربي لم تشهد مثل التطور الذي حدث في طرابلس الغرب فلم تصل إلى درجة الظاهرة الإجتماعية مثل ما حدث في طرابلس الغرب ويرجع ذلك إلى قلة تزاوج الإنكشارية من سكان تلك المنطقة بسبب قرب المسافة بين مناطق المشرق العربي ومركز الدولة العثمانية في اسطنبول فكان الجندي الإنكشاري يرجع دائماً إلى مركز الدولة العثمانية وحتى إن وجد التزاوج في ولايات المشرق العربي فهو قليل ولم يصل إلى الدرجة بأن يصبح ظاهرة اجتماعية بعكس طرابلس الغرب التي بلغت فيه تزاوج الإنكشارية إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية، فالإجتماعية ناتجة عن تزاوج الإنكشارية من النساء المحليات كما ذكرنا سابقاً[4]، أما سياسياً فقد تطورت القولوغية سياسياً خلال العهد القرامانلي وقد اعتمد القرامانليين عليهم في القوات العسكرية وقلدوهم عدة مناصب إدارية. [5]

---

[1]. أحمد الدجاني، المرجع نفسه، ص224.

[2]. حسين سالم، المرجع السابق، ص46.

[3]. ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2010م، ص55.

[4]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص55.

[5]. محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، المصدر السابق، ص208.

يُعزز هذا الإعتقاد تبلور تشكيلات الكراغلة الاجتماعية في إطار مجتمع قبلي في المناطق التي استقروا بها، الأمر الذي منحهم دفعة تنظيمية قوية وسط التنظيم الإجتماعي الطرابلسي[1]، وانخراطهم في التحالفات القبلية المحلية المعروفة بـــ (الصفوف القبلية) ولعل في هذا تفسيراً منطقياً لصعود الكراغلة لسُدة السلطة في القرن السابع عشر، حينما اشتد الصراع بين الضباط على كرسي الولاية، الأمر الذي مهد إلى بروز شخصية محمد باي الملقب باسم (ابن الجن الكول أوغل) كقائد للجيش، والذي استطاع الإنتصار على آخر الولاة (خليل بك 1702- 1709م) الذي دخل في طرابلس الغرب مرحلة جديدة بدأت فيها تقسيم السلطة بين الإنكشارية والقولوغية بعد الصراع الذي كان بينهم كما ذكرنا سابقاً. [2]

كان القولوغية ليس لهم الحق في شغل المناصب العامة في الدولة ومع ذلك يصلون إلى مناصب إما عن طريق نفوذ أبائهم من الإنكشارية أو عن طريق أموالهم، فقد كانت لهم مناصب في الإدارة المحلية وحتى على مستوى دار الحاكم، وقد تم التعرف على الأسماء أبرزت هويتهم مثل آغا وأوداباشر، أما في العهد القرمانلي استعانت السلطة القرمانلية بالكراغلة، لأنهم إذا أدمجوا في الوظائف الإدارية أو حذوا في الجيش يأخذون صفة خدمة آبائهم الإنكشارية بهدف الحفاظ على طبقة المناصب، وتوارثها باعتبارأن الكراغلية يكتسبوه مسبقاً من معارف وخبرة آبائهم الإنكشارية. [3]

أما بالنسبة للدور العسكري للكراغلة، فكان الكراغلة مجموعة منهم مجرد جنود يرابطون في الحاميات العسكرية وحراسة الأسوار الخارجية للمدينة، ووصفت لهم دفاتر وسجلات خاصة بهم مع تشكيلهم فرقة خاصة بهم وحتى لا يُزاحمون الإنكشارية في امتيازاتهم أنقصت الرواتب المخصصة للجنود الكراغلة إلى حوالي النصف بالنسبة إلى أجرة الجنود الإنكشارية، فكانوا يأخذونها من أماكن عملهم. [4]

نتيجة لإرتباط هذه الفئة مع العنصر العربي بالمصاهرة فقد أصبح الأهالي ينظرون إليهم على أنهم عرب أكثر من كونهم انكشارية، ومع مرور الوقت أصبح لا يربطهم بالإنكشارية إلا الأسم، حتى أصبحوا يجهلون لغتهم، وحلت محلها اللغة العربية، وتعكس لنا العلاقة بين أحمد

---

[1]. حسين سالم، المرجع السابق، ص46.

[2]. فاتح رجب بن قدارة، المرجع السابق، ص477.

[3]. ابن غلبون، المصدر السابق، ص209.

[4]. اسماعيل سالم علي سالم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بابالة طرابلس الغرب في عهد أحمد باشا القرمانلي (1711. 1745م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم بني وليد، قسم التاريخ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2004م، ص202.

القرمانلي والعنصر العربي في بداية حكمه مدى التأييد الذي حصل عليه من (أهل الساحل والمنشية وقبائل غريان). ومثل العنصر العربي إحدى الركائز الإجتماعية في فترة حكم الأسرة القرمانلية. [1]

يبدو أن الكراغلة على الرغم من أنهم من صلب الإنكشارية إلا أن نسب أخوالهم عبر مختلف المراحل التاريخية كان يحميهم من المليشيا ولعبوا دوراً بارزاً في الربط بين المُجتمع والعناصر الحاكمة من الإنكشارية. [2]

ساعدهم في ذلك معرفتهم للغة التركية وبالرغم من ارتباط الكراغلة العائلي بالأهالي إلا أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم في مرتبة أعلى ويحتقرون الأهالي ويتعالون عليهم مثلهم مثل آبائهم الإنكشارية وهذا ما جعل الأهالي يكرهونهم، حيث إن سُكان المدينة كانوا يُعانون يومياً من قسوة هؤلاء الكراغلة إلا أنهم لا يستطيعون الشكوى بهم وذلك لأن أباءهم الإنكشارية موظفين في الدولة[3]، فقد وجد الآباء والأقرباء أنفسهم عاجزين عن إيقاف أبنائهم حتى الحكومة نفسها كانت لا تستطيع معاقبتهم، لكن هذا لا يعني أن علاقة الكراغلة قد كانت سيئة طوال الوجود العثماني فهناك فترات كان فيها الكراغلة أقرب إلى السُكان بدليل الإنتفاضات التي قام بها السُكان ضد آبائهم الإنكشارية متحالفين مع السُكان وجمعهم في ذلك قاسم مشترك وهو حب التخلص من الإنكشارية الذين انفردوا بالحُكم. [4]

أما عن لباس الكراغلة فقد كانت مميزة فحاول الكراغلة تقليد آبائهم الإنكشارية حيث ورثوا عنهم الإعتناء بهندامهم، وكانت ملابس الكراغلة عادة ما تكون مزينة بحواش الذهب والفضة أو الحرير طبقاً لغرور الشخص ونزواته، وشكل العمامة وثناياها ونوع المادة التي صنعت منها هي المقياس الذي يحكم علىه الناس قيمة الرجل الذي يلبسها، فالكراغلة يتمتعون بلبس الملابس المغرزة بالذهب. [5]

أما لباس المرأة الكرغلية فهو يتكون من سروال طويل أبيض بالنسبة للمرأة المتزوجة، ومتعدد الألوان بالنسبة للفتاة، وتضع فوق السروال قميص طويل وعريض بأكمام طويلة وعريضة مصنوع من قماش شفاف مطرز بالحرير والذهب وتلبس فوقه فرميلة وقفطان من الحرير والذهب، وتضع حول أسفل جسمها فوطة طويلة، وتتحزم بحزام حريري أو ذهب يقفل بواسطة حلقتين معدنيتين، وبالنسبة لشعرها فتظفره ، بما أن فئة الكراغلة كانت تشكل طبقة حضرية فإنه من

---

[1]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص263.

[2]. عمار جحيدر، الكراغلة في طرابلس الغرب، محاضرة صوتية، منشورات المركز الليبي للدراسات التاريخية والمحفوظات.

[3]. فاتح رجب بن قدارة، المرجع السابق، ص478.

[4]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص349.

[5]. عمار جحيدر، المرجع السابق، (محاضرة، صوتية).

الطبيعي أن تشارك في المجال الإقتصادي كما الطبقات الأخرى، وقد احترف الكراغلة في عدة أنشطة اقتصادية تنوعت بين الزراعة والصناعة وحتى التجارة.[1]

1. النشاط الزراعي للكراغلة:-

لقد كان للسلطة فضل كبير في تشجيع الأجيال من أبناء الإنكشارية على ممارسة الوظائف في المُحيط العمراني والريفي للتحكم في الظروف السياسية ومسايرة التحولات الإجتماعية والإقتصادية، إضافة إلى أن الوضع الإداري الظلامي لدار السلطان قد نتج عنه استحواذ البرجوازية العثمانية بما فيها الكراغلة على أخصب الأراضي[2]. ملك الكراغلة أراضي واسعة في مناطق مختلفة في ولاية طرابلس الغرب مثل مصراته والزاوية وغيرها، كما إن صلتهم بالإنكشارية قد مكنتهم من الإستفادة من نظام توزيع الأراضي الذي عرفته طرابلس الغرب في الفترة العثمانية[3]، لقد كان الكراغلة يمتلكون أراضي منتجة للقمح حيث إن التجارة فيها مربحة إضافة إلى زراعة الشعير أيضاً، كما إن للكراغلة دور في إنتاج أنواع مختلفة بين الخضر والفواكه. [4]

2.النشاط الصناعي للكراغلة:-

إلى جانب النشاط الفلاحي الذي قام به الكراغلة فقد كان لهم حظ أوفر في القطاع الصناعي حيث إن القرون الأولى من الوجود العثماني شهدت بروز فئة الكراغلة في المجال الحرفي والصناعي، وكانت الحرف التي مارستها هذه الفئة كثيرة ومتنوعة منها حرفة التطريز، حيث إن طرابلس الغرب كانت تنتشر فيها المحلات المخصصة للخياطة وكان أغلب الخياطين من اليهود أما الطرازون فكانوا من الكراغلة ويسمى صاحب هذه المهنة " الباش تارزي " ويختصون بخياطة وتطريز الملابس بمختلف أنواعها، كما نشط الكراغلة في حرفة " السمار " والسماورن هم الذين يصنعون حذوة الأحصنة ويمارسون البيطرة عن طريق الكى[5]، ويمتهنون ممارسة حرفة السراج وهي أكثر الحرف تشريفاً لأنها تتعلق بالفروسية من جهة وبفن التطريز من جهة أخرى، وعملوا كذلك بحرفة (الحفافة) وهذه الحرفة لم تكن لقص الشعر فقط بل كان الحفافون يمارسون الحجامة ويقلعون الأضراس، وبرزوا كذلك في حرفة النجارة، وإضافة إلى هذه الحرف والصناعات التي

---

[1]. عمار جحيدر، المرجع نفسه، (صوتي).
[2]. عقيلة البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا، مالطا، د،ت، ص19.
[3]. أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص221.
[4]. عقيلة البربار، المرجع السابق، ص9.
[5]. أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص221.

مارسها الكراغلة فقد كان لهم دور في صناعة الحلي والأحجار الكريمة، ومما شجعهم على مزاولة هذه الصناعة هو ما كانت توفر لهم من أرباح.[1]

3. النشاط التجاري الكراغلة:-

يبدو أن استثمار الكراغلة لملكياتهم وانشغالهم بالمهن المتنوعة قد ساعدهم على تشكيل طبقة ميسورة الحال تمارس التجارة، فاهتموا بها إلى درجة إنهم قد ضيقوا فيها على أنشطة التجار السكان المحليين، حيث لعبوا دوراً في تعميق أزمة التجار المحليين[2]، وظهر من هؤلاء الكراغلة تجار وملاكون كبار تمتعوا بامتيازات خاصة، وكانت لهم عدة محلات تجارية ذات بضاعة متنوعة وبصورة تدل على ذوق أصحابها الكراغلة، وتكون البضائع في أغلب الأحيان من الروائح والعطور المستخرجة من الورد والياسمين ومن المصنوعات المحلية وكثيراً من الأشياء من خيوط الصبار مثل أكياس الصيد وأحذية الأطفال وهم في أغلب الأحيان يقومون بشراء هذه المصنوعات من بعض الحضريات وتجد بضاعتهم هذه أسواقاً رائجة في أوروبا، وكان الكراغلة يتاجرون بالعقارات عن طريق شرائها ثم بيعها بثمن أكبر من ثمن شرائها وبهذا يحققون دخلاً معتبراً.

بهذا استطاع الكراغلة أن يمتلكوا ثروات ضخمة جمعوها من الإنتاجات الزراعية ومن التجارة فهم بذلك منتجون وتجار في نفس الوقت. [3]

---

[1]. أحمد صدقي الدجاني،المرجع نفسه، ص222.

[2]. عمار جحيدر، المرجع السابق، (محاضرة صوتية).

[3]. عمار جحيدر، المرجع السابق، (محاضرة صوتية).

المبحث الثاني

أثر الإنكشارية في الحياة والمناسبات الدينية

كان للإنكشارية تأثير مباشر على السُكان مما أثر على عاداتهم وتقاليدهم أتت بها الإنكشارية وسنتناول هذه العادات والتقاليد.

إن أوضح الملامح الحياتية لسكان طرابلس الغرب الأصليين كانت متصلة بشكل طبيعي بالحوادث الأكثر أهمية في حياتهم[1]، لذلك فهي سهلة التناول نسبياً، كما هو الحال في كل مكان فإن الأعراس هي من أكثر المناسبات مرحاً واحتفالاً، وفي طرابلس الغرب فيعد الحدث النبوي " المولد النبوي الشريف " من أكثر المناسبات التي ترد فيها الأناشيد الدينية، ويُقيم أهالي طرابلس الغرب أهمية خاصة للمناسبات المفرحة ولاسيما الزواج[2] لذلك يشهرون الزواج لأن الزيجات غير المعروفة تسبب المشاكل والمتاعب[3]، على الرغم من أن اختلافات الزواج تختلف من مكان لآخر، إلا أنها على العموم تعتبر من الملامح الرئيسية للسكان الأصدق تعبير، وكما هو معتاد فإن العروسين الخاطبين لا يعرفان بعضهما البعض، وتتم طريقة التعارف على ملامح أحدهما بواسطة أحد الأقارب [4] ،يستمر الاحتفال خمسة أيام مبتدئاً بيوم الإثنين، وبعد استكمال الإجراءات الشكلية

---

[1]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص264.

[2]. عفاف البشير الميروك، المرأة في المجتمع الليبي خلال العصر العثماني (1835- 1911م)، دراسة تاريخية موثقة- وزارة الثقافة والمجتمع المدني، جار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2013م، ص42.

[3]. عفاف البشير،المرجع نفسه، ص45.

[4]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص263.

يتم تحديد المهر[1]، وبعدها يقوم العريس بإرسال الهدايا إلى عروسه، والهدايا غالبا ما تكون ملابس ثمينة وعقود وحلويات مع الأثاث المنزلي، ترسل في وضح النهار على شكل قافلة تعبر الشوارع والأحياء إلى منزل العروس، وبعدها يُدعى أصدقاء الطرفين للإعراب عن تمنياتهم الطيبة، ويُسمح فقط للنساء بالدخول إلى مجلس العروس.

في اليوم الثاني. ليلة الكسوة – ترتدي العروس لباس الزفاف دون أن تترك المنزل لإستقبال الزائرات من صديقاتها لتهنئتها والمباركة لها، وفي يوم الأربعاء للحنة، وتقوم الزيانة أي اختصاصية الأغاني المفرحة[2]، المملوءة بالأهازيج، وفي يوم الخميس تعود الزيانة أي اختصاصية الأغاني المفرحة المملوءة بالأهازيج[3]، وفي يوم الخميس تعود الزيانة ثانية لتجميل العروس وصبغ أيديها وأقدامها، ثم تنتقل العروس إلى منزل الزوج يوم الجمعة في عربة مقفلة بعناية وبرفقتها قريباتها وصديقاتها، أما في منطقة الداخل فتنتقل العروس على الجمل جالسة وسط هودج مُحاط بستائر حريرية، وهناك بعض المناطق تعتمد اختطاف النساء بالقوة وعلى الرجل الراغب بالزواج خطف عروسه التي تتظاهر بالهرب ليلحق بها العريس ويمسك بها بمفردها[4]، وبعد ذلك يُقام مهرجان سباق الخيل وبعض المعارك الهزلية إلى جانب هذه العادات في المراسم الزوجية المأخوذة عن الإنكشارية توجد أيضاً مراسم إطلاق النار في الهواء بالمدافع.[5]

كما كانت للإنكشارية اهتمامات خاصة بالمناسبات والأعياد الدينية، كان بالغ الأثر على السُكان الاحتفال بالمولد النبوي الشريف.احتفلت مدينة طرابلس شأنها شأن كافة المدن الإسلامية الأخرى بمناسبات المسلمين المختلفة،[6]غير إن الإحتفالات الإسلامية وإن كانت موحدة على طول العالم الإسلامي وعرضه إلا أن لكل مدينة ومنطقة أساليبها في الاحتفال، فليلة المولد النبوي الشريف تظل من أبهج الليالي التي كان يستقبلها أهالي مدينة طرابلس فيحيونها بالاحتفال والدعاء والإبتهال[7]، التي تزدهي بها المدينة حتى الساعات الأولى من الصباح، ففي هذه الليلة ترتدي مدينة مدينة طرابلس أبهى حليها، فتسرج المصابيح بكافة المساجد وتشعل القناديل حيث كان الإنكشارية

---

[1]. حسين سالم أو شويشة، المرجع السابق، ص195

[2]. حسين سالم أو شويشة، المرجع نفسه، ص197.

[3]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص263.

[4]. حسن الفقيه، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،2001م، ص403.

[5]. حسين سالم أو شويشة، المرجع السابق، ص196.

[6]. حسين سالم أو شويشة،المرجع نفسه، ص183.

[7]. تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص543.

يقومون بإشعال المصابيح والقناديل في مقراتهم ولازالت مصابيحهم موجودة إلى يومنا هذا في السرايا الحمراء.[1]

كما كان الإنكشاري يحتفل بالأعياد الدينية كعيد الفطر ،تودع الولاية آخر أيام الشهر العظيم برفع الأعلام عند العصر، ويظهر مركز الولاية بمظهر مغاير عن الأيام العادية للاستعداد لإستقبال العيد، كما تأثر الأهالي بعادات الإنكشارية بطرق الاحتفال بالأعياد، ومن عادات الباشوات والولاة وكبار رجال الدولة فيما يتعلق بهذه المناسبة، وفي حين ذكرت أن الوالي اعتاد في هذا العيد القيام بزيارة مرضى في المستشفيات وثكنات الجنود، لتهنئة الذين لم يشاركوا في الإحتفالات بسبب مرضهم أو الأعمال التي تتطلب أن يبقوا في ثكناتهم.[2]

في عيد الأضحى في أول الأيام ما أن يفرغ المسلمون من صلاتهم، حتى يقوم المستطيعون منهم بنحر الكباش[3]، ويوزعون قسماً من لحومها على الفقراء ويأكلون قسماً منها.

كما اعتادت المدينة أن تحتفل برأس السنة الهجرية، وفي يوم عاشوراء تصادف اليوم العاشر من رأس السنة الهجرية، وهي من المناسبات الدينية التي شهدتها ولاية طرابلس الغرب خلال العصر العثماني، واهتم الإنكشارية بأحيائها.[4]

أما بالنسبة للأعياد والمناسبات الرسمية، فقد شهدت ولاية طرابلس الغرب خلال الفترة العثمانية عدداً من المناسبات والأعياد الرسمية والوطنية والخاصة مثل عيد السلطان وعيد جلوسة وكذلك عيد الحرية، ويشاركون في هذه الإحتفالات كبار التجار والباشوات كما أن الإنكشارية يشاركون في مراسم هذه الإحتفالات بتقديم العروض العسكرية، ومشاركتهم في هذه الأعياد تضاهي المشاركة في الأعياد الدينية.[5]

أما الملابس فكانت لهم ملابس مميزة لهم مثلا الكاط وهو لفظ تركي الأصل، ومعناه يعود على الطابق ما بعد السفلي وقد تدرج هذا اللفظ مع اللهجة العامية حتى صار يحتل مكانه كلفظ عربي، ولفظ الكاط يدل على ما حوى الطقم من (الزبون ثم الفرملة والسروال) وهي مجموعة

---

(1).تيسير بن موسي، المرجع نفسه، ص544.

(2). عفاف البشير المبروك، المرجع السابق، ص118.

(3). محمود ناجي، المرجع السابق، ص140.

(4). عفاف البشير المبروك، المرجع السابق، ص121.

(5). محمود ناجي، المرجع السابق، ص143.

متجانسة من الملابس التي يجمعها وحدة اللون والرقعة، وكذلك وحدة الزخرف الخارجي الموشى بالخيوط. [1]

كان الكاط اللباس الوطني في شموليته، وكان من لباس بعض الرجال المهمين في الدولة، وبعض الرجال من (رياس البحر) وغيرهم في الزمن العثماني والقرمانلي. [2]

كانت للإنكشارية عادات في مراسم خوض المعارك الحربية حيث يقومون بمسيرة استعراضية وتقدمهم فتاة شابة على ظهر جمل مرتدية ملابس براقة ويقوم الجند بضرب الطبول وتعرف بالفتاة (الجياشة). [3]

كما كانت الإنكشارية تتقرب من المرابطين من رجال الدين والزوايا وأصبحت عادة وتقاليد لهم في كل منطقة تسيطر عليها الإنكشارية ومن بينها طرابلس الغرب التي أصبحت تحت الحكم العثماني المباشر عام 1551م [4]، في العهد العثماني الأول ظهر في مجتمع طرابلس الغرب فئة تكونت من مجموعات واسعة من الشرفاء والمتصوفة والعلماء والخطباء والمفتين وغيرهم ممن يملكون رأس مال ثقافي يعتمدون في معاشهم عليه.[5]

تنقسم هذه المجموعات إلى فئتين، الفئة الأولى ملكت ثروة المعرفة وفي مقدمتها يأتي الأشراف الذين يعود نسبهم إلى آل البيت وهم يملكون ثروة متجددة لا تنضب، حيث خول لهم الشرف حقوقاً واسعة لدى الحاكم والسكان.[6]

الفئة الثانية ملكت الثروة الروحية ومنهم الأولياء المتصوفون والمرابطون والقائمين على الزوايا وشيوخها وكتبة التعاون والأحجبة وقُراء الكف وضاربوا خط الرمل والتقازة، ويكتسبون رموزهم من خلال الكرامات التي أضفت عليهم نوع من القدسية وكلما تعددت ارتفع مقام الولي أو المرابط ونال منزلة عالية لدى الإنكشاريين.[7]

تميز عهد الإنكشارية باهتمام ملحوظ، بالفقهاء والأولياء الصالحين، وتقريبهم والتودد إليهم من قِبل الإنكشارية، فقد كثر الاعتقاد بالأولياء والصالحين عند الإنكشارية لإستغلال نفوذهم في

---

(1). سالم شلبي، اللبسة الليبية على مسجب التراث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1990م، ص33.

(2). حسن الفقيه، المرجع السابق، ص291.

(3). فائز ديهوم، المرجع السابق، ص53.

(4). أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن 19م، د.ن ، مصر، 1988م، ص240.

(5). عيسى رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص371.

(6). عيسى رمضان القبلاوي،المرجع نفسه، ص371.

(7). عيسى رمضان القبلاوي، المرجع نفسه، ص372.

تدخل هؤلاء في الكثير من الأحيان لحماية الناس والدفاع عنهم بجرأة، وبحكم كونهم مؤثرين عند الحُكام وبين عامة الناس[1]، وفي تهدئة بعض الإنتفاضات والثورات وإقرار السلم الإجتماعي.[2]

لا يمكن للقوة أو القانون من السيطرة أو إخضاع القبائل البدوية، لذلك كان من الصعب تحقيق نفوذ الإنكشارية في مضارب القبائل التي كانت تتمتع بأكثر قوة من مراكز المدن فلم تكن قبائل البدو تخشى الدولة فهم لا يحتاجون لدوائر الحكومة، وبالتالي استخدمت الدولة الإنكشارية رجال الدين للاتصال بتلك القبائل لحثها على احترام الدولة وتحصيل الضرائب.[3]

لذا نما نفوذ المرابطين وأصحاب الطرق الصوفية بين طبقات المجتمع لاسيما في الأرياف وأطراف المدن، وكثيراً ما استخدمهم الولاة الإنكشارية لفض النزاعات بين القبائل، وحل الكثير من المشاكل وتحريض العامة للدفاع عنهم[4]، وبالمقابل كثيراً ما تخوف رجال كبار الإنكشارية من غضبهم إذا ما أزعجوهم بسياستهم، لذلك كان كثير منهم يُعفى من الضرائب.[5]

الزوايا المرابطية لا تدخل تحت نفوذ الدولة لا لشيء إلا لكونها تحت إدارتهم، وكثير ما تمتنع الرعية من الإستكانة والإطمئنان لحاكم أو والي حتى يتبنوا موقفهم من الزوايا والمرابطية.[6]

والمرابطية.[6]

كلمة مرابط جاءت من الرباط أو المرابطة على الثغور في أطراف الدولة الإسلامية، ويرجع تاريخ تأسيس أول رباط في طرابلس الغرب سنة (180هـ. 796م) إلى أمير أفريقيه هرثمة بن أعين الهاشمي.[7]

تواصل بناء الرباطات على هيئة سلسلة متقاربة تمتد من طرابلس غرباً إلى الإسكندرية شرقاً، ومن سواحل المتوسط إلى المحيط الأطلسي مخترقة الصحراء الكبرى لتقدم كافة الخدمات للقوافل التجارية في الصحراء. [8]

استمرت على حالها مأهولة بالمجاهدين المرابطين والمتصوفة من الزهاد تؤدي واجبها الحربي، ومع قدوم الإنكشارية إلى طرابلس الغرب[1]، تولوا المهام التي كانت منوطة بالرباطات،

---

[1]. أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص255.
[2]. ابن غلبون، المصدر السابق، ص440.
[3]. عيسى رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص372.
[4]. أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، 255.
[5]. ابن غلبون، المصدر السابق، ص440.
[6]. ابن غلبون، المصدر السابق، ص442.
[7]. الطاهر احمد الزاوي. معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، 1968م، ص57،53.
[8]. تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص78.

فتحولت إلى زوايا لتؤدي دور التعليم في المنطقة وساهمت هذه الزوايا بدور كبير في استقطاب المزيد من السكان الرُحل للإستقرار بها بصورة دائمة مما أهلهم للإنضمام للمجتمع المستقر. [2]

للمرابطين أو المرابطية بصمات على أرض طرابلس الغرب، فقبور الصالحين منهم أصبحت أضرحت أولياء، وحولها تكونت تكتلات سكانية أدت إلى استيطانهم بصفة دائمة، وقامت حولهم المدن والقرى، كما سُميت بعض المُدن بأسماء ساكنيها من المرابطة والأولياء والصالحين، مثل مدينة بنغازي نسبة إلى سيدي غازي وتكونت مدينة زليتن على ضريح سيدي عبد السلام الأسمر، [3] ومدينة العجيلات على ضريح سيدي محمد حركات (أبو عجيلة)، ومدينة الزاوية الغربية التي سُميت نسبة إلى زاوية أولاد سنان[4]، ولكثرة ما بها من زوايا ،وقامت مدينة البيضاء على زاوية السنوسية بالجبل الأخضر، وكثيراً ما كانت هذه الأضرحة والمزارات تعج بالدراويش وبالمستجيرين بها مما يتعرضون إليه من أهوال. [5]

تذكر اليوميات الليبية الكثير من الحوادث التي استجار بها العامة بأضرحة المرابطة والأولياء هروباً من ظلم الإنكشارية وملاحقتها لهم على جرائم اقترفوها، خاصة ضريح المرغني وسيدي الصيد ،حيث أن الإنكشارية كانت تعظم أماكن الأولياء فلا تقتحمها، هذا من معتقدات الإنكشارية. [6]

أما الدراويش فيؤدون خدمات عديدة لمقام الولي الصالح ويستأثرون بما يقدمه المعتقدون الزائرون من الإنكشارية من صدقات وهبات. [7]

ألفت القبائل البدوية رؤية علماء الدين والفقهاء، وكان للتدين والزهد ومعرفة القراءة والكتابة والإتيان بالمعجزات أثراً كبيراً في تكوين عقيدة البسطاء الذين ارتبطت لديهم تلك المعرفة بالتبحر بالدين والعلم، والرجل العالم في اعتقادهم هو من يشفي أبدانهم من الأمراض، فهذا المعتقد كان لدى الإنكشارية سائد بحيث يعتقدون بأن الأولياء بيدهم العلاج والرزق. [8] وبلغ من تأثير المرابطة والأولياء والدراويش على الإنكشارية إلى درجة الاعتقاد فيهم بأنهم يستطيعون مساعدتهم

---

(1). صالح المزينى، ليبيا منذ الفتح حتى الخلافة الفاطمية، جامعة قاريونس، ليبيا، 1994م، ص ص 256-257.

(2). صالح المزينى، المرجع نفسه، ص257.

(3). تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص79.

(4). أحمد النائب الأنصاري، نفحات النسرين والريحان فيمن كان في طرابلس من الأعيان، دار الفرجاني، د.ت، ص167.

(5). الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ص 73.

(6). شارل فيرو، المرجع السابق، ص36.

(7). الدراويش هم مجموعة من الاشخاص يلبسون الجلباب الابيض الواسع الطويل ويرتدون قبعات شبيهة بشواهد القبر بهدف انشاء حلقة ذكر الله تعالي ،عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، منشورات مكتبة صيدا بيروت 1969، ص308.

(8). عبد الجليل الطاهر،المرجع نفسه، ص183

في قضاء حوائجهم، فتراهم يتبركون بقبر الولي ويتوددون إليه ويصل اعتقاد الإنكشارية إلى تقبيل الضريح لتحقيق مطالبهم وتيسير أمورهم. وتوجد بطرابلس العديد من المزارات التي اختفت بسبب تداول الحُكام على المدينة. [1]

قد أدى تقديس الإنكشارية للمرابطين والأولياء إلى تأثير مباشر على السكان ،وشاع بين العامة تسمية أبنائهم بأسماء المرابطين وفاءً منهم بالنذور التي قطعوها على أنفسهم حينما دعوا عند مرقد المرابط بالإستجابة إلى حوائجهم[2]، سواء كان ذلك بشفاء مرضاهم أو إنجاب الذكور وحمايتهم من الموت أو إرجاعهم بعد غيبة طويلة، ومن أسماء الصالحين والمرابطين الشائعة في طرابلس الغرب، والتي أصبحت ألقاب لعدد من العائلات، المرابط ، الشريف، الدرويش، المجدوب، الصياوي، المدني، الدوكالي، أو عجيلة، الفيتوري، المحجوب، الزروق، الشيحن، الأسمر .... [3]

ينقل لنا أحد الرحال"جون فرنسيس ليون" الذي مر بطرابلس الغرب عام 1819م ما شاهده خلال الإحتفال حيث يقول " استمرت الإحتفالات ثلاثة أيام، بمراسم همجية (الإنكشارية) وحماس من المشاركين، ويسير المخبولون في الموكب وترى نظرات الدهشة في عيونهم وخلال سيرهم يواكبهم الإنكشارية لحراستهم". [4]

استمرت الإنكشارية خلال العهد القرمانلي بالتقرب إلى المرابطين حيث بالغ الولاة القرمانليون في تعظيم العلماء المرابطة وإكرامهم وفرضوا لهم في العطاء، وتشريفهم وإعفاءهم من الضرائب[5]، حتى نرى الوالي أحمد باشا القرمانلي، يهتم كثيراً بتقريبهم إليه، واهتم بزيارة الأولياء الأولياء وقبور المرابطين إلى حد إنه خاطب عُماله في المدن بإحترامهم ومن لاذ بهم وكان الوالي يفصل هذا الأمر (القرمانلي) من أجل استخدامهم لإخضاع الإنكشارية لهم وراعى جانب الدين فزاد الاهتمام بتحصيل العلم[6]، وأشهر المرابطين في عهد القرمانلي ومنهم أبو عبد الله محمد بن مصطفى الماعزي، والشيخ أبي عبد الله محمد بن العربي الذي مدح الوالي أحمد باشا القرمانلي.[7]

---

[1]. علي فهمي خشيم، الحاجية من ثلاثة رحلات في البلاد الليبية، دار الفكر، طرابلس، 1974، ص144.
[2]. فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، مكتبة الدعوة بالأزهر، القاهرة، 2005، ص128.
[3]. جون فرنسيس ليون، من طرابلس إلى فزان، 1818، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1976، ص14.
[4]. جون فرنسيس ليون،المرجع السابق، ص15.
[5]. ابن غلبون. المصدر السابق، ص199.
[6]. ابن غلبون،المصدر نفسه، ص201.
[7]. ابن غلبون. المصدر نفسه، ص202.

قام أحمد باشا بإعادة بناء الزوايا التي هُدمت نتيجة الأمطار الغزيرة وبناء مسجد محمود خازن دار. كما أعاد بناء زاوية أبي الحسن علي بن الصادق بساحل الحامد.[1]

يذكر أن أوقاف أحمد الزروق[2] كانت قد تقاسمها القائمون عليها فأعادها واهتم بها[3]. وقام وقام ببناء زاوية الماعزي بالمنشية وأيضاً ببناء أوقاف بمدينة طرابلس يذهب ريعها للمساجد والزوايا[4] كما قام ببناء جامع بجانب مقام سيدي المرغني الذي كان يوسف باشا يحترمه ويقدسه.

نجح أحمد باشا في استمالة المرابط سيدي الصيد [5] إلى جانبه ليقنع أرملة خليل بك الأرناؤوط التي استجارت بحرمة مزاره، بعد أن عجزت عن رد أحمد باشا الذي كان يلاحقها ليتزوجها بعد مقتل زوجها والذي تعتبره المحرض على ذلك وقد استطاع احمد باشا الزواج منها بعد اقناعها من المرابط الصيد[6].

في عهد علي باشا القرمانلي لجأ إلى المرابطة من أولاد أبو سيف لحل النزاع بين القبائل أولاد سليمان والفرجان، والذي عجز عن التدخل لحله باستخدام قواته الإنكشارية.[7] وطلب تدخل سيدي الصيد عند وقوع نزاع عنيف بين رمضان أغا الأدغم حاكم مصراتة والشيخ سيف النصر[8]، النصر[8]، والذي وفق في التدخل وحل النزاع.

كان علي باشا القرمانلي يتقرب إلى الأولياء والصالحين بدافع من الإنكشارية[9]، أراد يوسف باشا أن تكون له حظوة عند كبار العلماء وشيوخ الطرق الصوفية، لإعتقاده بقوة هؤلاء الرجال واتقاء شرهم، وممن اتصل بهم يوسف باشا من أعلام الصوفية السيد محمد ظافر المدني، صاحب الطريقة المدنية[10]، المعروف عندما رأى فيه الهيبة والاستقامة، فقربه يوسف باشا إليه بعد استقبال كريم حافل.[11]

---

(1). ابن غلبون،المصدر نفسه، 173.

(2). علي فهمي خشيم، أحمد الزروق والزروقية، دراسة حياة وفكر ومذهب وطريقة، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1980م، ص21.

(3). ابن غلبون. المصدر السابق، ص202.

(4).ابن غلبون، المصدر نفسه، ص210.

(5). حسن الفقيه، المرجع السابق، ص340.

(6). أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص ص 251-252.

(7). شارل فيرو، المرجع السابق، ص ص302 -303.

(8). شارل فيرو،المرجع السابق، ص 324.

(9).شارل فيرو، المرجع نفسه، ص331.

(10). ناصر الدين سعيدوني، ليبيا كما وصفها رحالة جزائري، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاز الليبيين للدراسات التاريخية، ع1 س4، يناير، 1982م، ص119.

(11). الطاهر أحمد الزاوي، إعلام ليبيا، ص ص360-361.

فرض يوسف باشا على سكان المنشية ضريبة بعد أن كانوا معفيين منها، وعندما رفضوا استدعى مشائخ وطلب منهم اقناع السُكان، غير إن المشائخ توجهوا إلى ضريح سيدي الصيد، واستجاروا به، فعلم الباشا بذلك ونظراً لمكانة هذا المرابط تراجع عن مطالبتهم بتلك الضريبة. [1]

أعطى عهد بالأمان إلى بعض المرابطين ومنع التدخل في حرماتهم أو انتهاكها، أو مضايقة من كان بها، إلا بقصد الزيارة وطلب صالح الدعوات[2]، كان من بين مصروفات يوسف باشا التي كانت سبباً في عجزه المالي ما كان يتكرم به من الأموال للمرابطة والأولياء الصالحين الذي كان يرى إنه من المفيد الاحتفاظ بتأييدهم ومباركتهم له.[3]

يتضح مدى عمق انتشار الثقافة الصوفية والدروشة وسط مجتمع طرابلس الغرب، من خلال تأثر المجتمع بثقافة الإنكشاريين التي جلبوها معهم من الدولة العثمانية إلى طرابلس الغرب وغيرها من الولايات العربية التي سيطرت عليها الإنكشارية، ونظراً لظهور أولئك الأولياء والصالحين والدراويش من تلك الزوايا التي تتمتع بقدسية في ثقافة مجتمع طرابلس الغرب ودعوتهم للناس بالزهد في الحياة والاقتناع بالموجود،هذا الأمر الذي تناغم مع متطلبات الولاة الإنكشارية في إبقاء الحال على ما هو عليه وعدم التفكير في التطور أو إدخال طرق وأفكار جديدة لتطوير واقع الحياة، الأمر الذي استغله الولاء الإنكشارية، خلال العهد العثماني الأول والقرملي في تطوير أركان حكمهم في كثير من الأحيان، وفي استقرار الأوضاع في طرابلس الغرب باستخدامهم لحل النزاعات بين القبائل، وحل الكثير من المشاكل.

يمكن القول إن تأثير أولئك المرابطية لا يزال قائماً حتى وقتنا الحاضر بالرغم من انتشار العلم وتقدم المجتمع، فتأثيرهم في ليبيا يظهر من خلال أسماء المدن وبعض الأحياء السُكانية، والشوارع.

---

[1]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص 423.

[2]. عمر علي بن اسماعيل،المرجع السابق ، ص418.

[3]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص415.

المبحث الثالث

موقف السُكان المحليين من الإنكشارية

بالرغم من استنجاد السكان بالدولة العثمانية من أجل تخليصهم من فرسان القديس يوحنا، إلا أن الوضع أصبح يتغير في فترة حكم الإنكشارية.

خلال فترة الحكم العثماني مرت طرابلس بمراحل تميزت كل مرحلة عن الأخرى بمسارات انعكست نتائجها على المنطقة، فشكلت مع مرور الزمن شرخاً عميق الأثر، لم تكن تلك النتائج السلبية أو الإيجابية في بعض الأحيان من صنع السلطات العثمانية، ولم يكن للمجتمع الطرابلسي يد في أحداثها بالشكل الذي حدث به، وإنما جاءت النتيجة لبعدها عن المركز ولشعور العنصر

الإنكشاري بالغرور والتعالي والعنجهية، يقابله شعور المجتمع بالظلم متأثراً بالطابع البدوي الذي يرفض الخضوع للنظام والسلطة إضافة إلى جهل حُكام الإنكشارية. [1]

كانت الإنكشارية في طرابلس تحتكر أدوات العنف السياسية والعسكرية وتمتلك موارد المجتمع الإقتصادية عبر النظام الضريبي، ذلك ما جعل علاقة السلطان علاقة متوترة، فالإندماج بين السلطات الإنكشارية وبين السُكان بقي محْكوماً بجدلية الإخضاع والتمرد، وكان منطق النظام السُكاني يقوم على إن القبائل حينما تعيش علاقات سلم مع السلطات كانت تتوجه إلى داخلها لتشب صراع بينهم، أما حينما يتأجج الصراع بين القبائل شبه المستقلة والمستقلة والسلطات الإنكشارية، فإن مظاهر الصراع الداخلي فيها وفيما بينها يختفي.

حاول الإنكشاريون استمالة بعض القبائل من أجل السيطرة فاعتمدوا على فئة الكراغلة[2]، التي منحوها بعض الوظائف الإدارية التي لا تشكل خطر عليهم ولم تكن لها أي أهمية وظلت الوظائف الكبرى والمهمة بين الإنكشارية، ومن ناحية أخرى فقد استخدم الإنكشارية أفراد القبائل في الجيش وبالتالي قاتل هؤلاء الجنود أبناء جلدتهم من أجل الإبقاء على الحكم الإنكشاري في البلاد[3].

أخذ التنظيم الإجتماعي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس نتيجة لتحكم القوة العسكرية والإقتصادية ترتيباً تفاضلياً من الإمتيازات والمكانة الإجتماعية، فهو أشبه شيء بهرم اجتماعي مقلوب تحتل قمته العريضة الشرائح المحفوظة من فئات المدن وجماعة المخزن بالريف، والتي قد لا تتجاوز نسبتها من مجموع السكان 8 و 10% على الرغم من استحواذها على جُل الإمتيازات، بينما يحتل أسفل الهرم بكثرة مطالبه وقلة امتيازاته وحقوقه أغلبية السكان بالمدن والأرياف بحيث أصبحت أكبر الجماعات والطوائف عدداً وأقلها حقوقاً وأكثرهما استغلالاً وأقل الجماعات عدداً أوسعها امتيازات وأرفعها مكانة اجتماعية، وهذا يتضح لنا عند تعرف فئات المدن وجماعات الريف.[4]

1. فئات المُدن:

تتكون من الأتراك والأعلاج والكراغلة والحضر والدخلاء (البرانية)، تتميز كل جماعة بوضعها الخاص:.

---

[1]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص273.
[2]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص55.
[3]. ناصر الدين سعيدونى،المرجع نفسه، ص55.
[4]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص53.

أ. الأقلية التركية الضئيلة العدد: تتركز أساساً في عواصم الولايات والمدن الرئيسية، فبولاية طرابلس الغرب وصل عددهم إلى آلاف أغلبهم يعمل في الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية، وعلى الرغم من قلة عدد العناصر التركية إلا أنها كانت تؤلف أساس القوة العسكرية والتنظيم الإداري، مما خولها احتكار المناصب العليا، ومكنها من تسخير موارد البلاد لصالحها وحسب حاجتها. [1]

ب. طائفة الأعلاج: عناصر أوربية مسيحية أغلبهم من الرجال وبعضهم من النساء، جلبوا عن طريق الأسر قبل أن يعتنقوا الإسلام، ويفضلوا الاندماج بالطائفة التركية، وهذا ما جعل الأعلاج عنصراً دخيلاً ارتبط وجوده أساساً بنشاط البحرية، فقد تكاثر عددهم في فترة قوة البحرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي[2]، ليقل عددهم بعد ذلك في القرن الثامن عشر، عندما ضعفت البحرية وقل عدد الأسرى، ففي الفترة الأولى أصبح لهم نفوذ كبير واشتهر كثير منهم بثرواته.

ج. الكراغلة: المولدون من آباء انكشارية وأمهات محليات[3]، كما ذكرنا بالتفصيل في المبحث السابق.

د. الحضر: غالبية سكان المدن الذين ظلوا مرتبطين بوسطهم المحلي ومحافظين على تقاليدهم العربية الإسلامية، وتلحق بها جماعة الأشراف والمرابطين، وهؤلاء هم الأسر التي قدمت من مواطن بعيدة وعرفت بنسبها الشريف وظلت تحظى بالإحترام والتقدير لدى عامة الناس، كما تُدرج في جماعة الحضر جماعة الأندليسين[4]، وهم مهاجرو الأندلس الذين ظلوا يتميزون عن غيرهم بنشاطهم الإقتصادي ومعارفهم الثقافية ومهاراتهم الفنية، وكان لهم نفوذ قوي وكلمة مسموعة اكتسبوها بفعل الخدمات التي كانوا يقدمونها والأعمال الفنية التي أوكلت إليهم[5]، ساعدهم في ذلك ارتباطهم بالموظفين الإنكشارية عن طريق المصاهرة والاشتراك في الأعمال التجارية[6].

هـ. اليهود: قدمت أعداد كبيرة من يهود أسبانيا مع مسلمي الأندلس وأصبحوا في القرن السادس عشر يشكلون تجمعات مهمة بالمدن الرئيسية مثل درنة وبنغازي ومصراتة وطرابلس[7]،

---

(1). آتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي الاسلامي حتي سنة 1911م، ص458.
(2). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص54.
(3). أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل احتلال الايطالي، ص221.
(4). شارل فيرو، المرجع السابق، ص ص 182-184.
(5). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص58.
(6). ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق، ص58.
(7). مدنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص22.

ونجحت جماعات اليهود في تبوء مكانة متميزة بمجتمعات المدن بفضل الصنائع والأعمال التجارية التي كانوا يتقنونها، كان عددهم في مدينة طرابلس بضعة آلاف،[1] وقد تضاءل عددهم في القرن الثامن عشر ميلادي.[2]

و. الأغراب (البرانية): الذين قدموا إلى المدن من المدن الداخلية للإقامة والعمل و ظلوا يعتبرون دخلاء ينتمون إلى مواطنهم الأصلية، ويُحافظون على أوضاعهم بالإشتغال بمهن وأعمال معينة لم تجد الإقبال عليها من طرف الحضر[3]، وهي في الغالب مِهن متواضعة وأعمال بسيطة. [4] يعود الإشراف على جماعات البرانية إلى أمناء ومقدمين يختارون من بينهم بينهم ويأتمرون في مهامهم بتوجيهات الموظفين المكلفين بمراقبتهم مثل شيخ البلد والقائد، وقد فاق عددهم في طرابلس الغرب 3000 نسمة. [5]

ز. الجالية الأوروبية: وهي تتألف أساساً من التجار ورجال الدين المسيحيين والقناصل وبعض الرحالة والأطباء والصيادين، وهم في الغالب يقيمون بمراكز الولاية، حيث لا يتجاوز عددهم عدة مئات، وهم في الغالب منعزلون عن بقية السكان، وقد حظيت الجاليات الأوروبية بمكانة خاصة لدى الإنكشارية، فقد تمتع أفرادها بامتيازات واسعة تتصل بأمور القضاء[6]، وشروط الإقامة والعمل خولتها لهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها دولهم مع الوالي. [7]

2.جماعات الريف: تُصنف جماعات الريف إلى جماعة المخزن والرعية والقبائل الحليفة ، وذلك حسب الإمتيازات التي كانت تحظى بها والخدمات التي كانت تقدمها والعلاقات التي كانت تربطها بالحكام والصلات التي كانت تشدها إلى سكان المدينة، وهذا ما يتبين من وضعية كل جماعة على حدة.

أ. عشائر المخزن: ظهرت في الفترة الإسلامية التي أعقبت حكم الموحدين، وحافظ عليها الحُكام الأتراك وأعطوها صلاحيات واسعة منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي بهدف القيام بخدمات ومهام كانوا في حاجة إليها مثل ضمان الأمن والاستقرار، واستخلاص الجباية من

---

(1). عزيز سامح، المرجع السابق، ص ص 584-585.
(2). محمد الحبيب ابن الخوجة، المرجع السابق، ص ص52-53.
(3). اسماعيل سالم علي، المرجع السابق، ص198.
(4). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص61.
(5). ناصر الدين سعيدوني،المرجع نفسه، ص61.
(6). تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص115.
(7). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص61.

سكان الريف، وهذا ما جعل عشائر المخزن تقوم بدور الدركي[1]، وهي قوة عسكرية تتألف في الأساس من مجموعات من الفرسان الموصوفين بالمرتزقة، أو الصبائحية، توكل لهما مراقبة السُكان، ويطلب منها المشاركة في الحملات العسكرية التي تقوم بها فرق الإنكشارية (اليولداش) مقابل نيل الأراضي وحيازة المراعي، والإعفاء من الضرائب غير الشرعية[2]، ولهذا الغرض أمر حكام الجزائر وتونس وطرابلس قبائل المخزن بالقرى من المدن المهمة وفي الأماكن المتحكمة في المواصلات والتي يسهل منها مراقبة تحركات القبائل الجبلية والعشائر البدوية مثل جهات طرابلس ونواحي برقة ومن أهم هذه القبائل: مخزن المنشية بطرابلس.[3]

كان موقف السكان المحليين من جماعات المخزن رافضاً لها نتيجة لأفعالها القبيحة ضد السكان، كانت تقوم بأعمال مشينة منها سلب وتخريب أراضي السكان الذين يرفضون دفع الضرائب لهم، فكان السكان ينعتوها بأنعت الأوصاف[4] ومما يدل كره السُكان لهذه الجماعات يوجد يوجد مثلا شعبياً دارجاً في البلاد وإلى يومنا هذا " صاحب كلب ولا تصاحب مخزني".

ب. جماعات الرعية:. تؤلف غالبية سكان الريف الذين يقومون بممارسة الزراعة[5]، فأفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الدولة أو باستغلال الأراضي الخاصة بهم، ونظراً لخضوع جماعات الرعية لموظفي الدولة كرهاً، فهي مطالبة بتقديم أنواع عديدة من الجبايات والمساهمة بخدمات إلزامية لمصالح الدولة وموظفيها وأعيانها، كما أنها ملزمة بتنفيذ تعليمات موظفي الجهاز الإداري المركزي من شيوخ القبائل وقادة العشائر.[6]

ج.القبائل الحليفة: هي القبائل البعيدة عن نفوذ الحامية الإنكشارية المقيمة في الجهات النائية، وهي عادةً المناطق الجبلية والأقاليم الصحراوية، سواء منها القبائل المتعاونة أو المعادية للسلطة المركزية وهي تشكل تجمعات قبلية كبيرة تعرف بالأحلاف أو المشيخات أو النجوع، تتصرف حسب مصالحها ومنطلق موقعها ومكانة زعمائها، وهذا ما جعلها ترتبط بعلاقات خاصة مع الإنكشارية تضمن لها الإستقلال الفعلي والانتفاع بالتسهيلات التي يوفرها الإنكشاريون لها مثل تصريف إنتاجها إلى المدن وشراء حاجاتها من الأسواق[7]، هذا وعندما تضطر إلى دفع المطالب المخزنية (اللزمة) فهي لا تلتزم بها خضوعاً أو تبعية، وإنما لتتجنب الآثار المدمرة للحملات العسكرية

---

(1). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص62.
(2). عزيز سامح، المرجع السابق، ص 192.
(3). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص62.
(4). ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص62.
(5). اسماعيل سالم علي، المرجع السابق، ص198.
(6). ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص63.
(7). حسين سالم أو شويشة، المرجع السابق، ص41.

الإنكشارية، أو مقابل حيازة أراضي زراعية ومراعي إضافية أو للحصول على تسهيلات في التبادل التجاري، ولهذا فهي لا تتردد في إعلان العصيان والقيام بالتمرد في حالة إقدام الإنكشارية على محاولة الحد من نفوذها أو الإنتقاص من مكانتها، كما هو الحال بالنسبة للتي توجد بالجبل الأخضر وبالجبل الغربي وغيرها من القبائل التي توجد بدواخل طرابلس وبرقة وفزان.

تحكمت العلاقة بين السكان المحليين في المدن والريف وبين القوة الإنكشارية المتحكمة في الجهاز الإداري والمعتمدة على المؤسسة العسكرية في نوعية الإجراءات الجبائية وطبيعة التعامل، فقد كانت هذه العلاقة تقوم أساساً على إقرار النظام والمحافظة على الأمن اللذين يترتب عليهما الخضوع كرهاً أو تبعية، واستخلاص الضرائب.[1]

فالتعامل مع طوائف المدن كان يقوم على مبدأ التفاضل في الإمتيازات حيث تحتل الطائفة التركية المكانة المفضلة وعلى الالتزام بالخدمات التي يقع أغلبها على كاهل الأغراب (البرانية والأسرى والعبيد).[2]

كانت السيادة العثمانية في العهد العثماني الأول على طرابلس الغرب لم تتجاوز بعض المدن وخاصة إقليم برقة، الإقليم الذي كان موقف سكانه معادياً لحُكم الإنكشارية.

ففي عام 1638م انتفض سكان مدينة بنغازي على الحامية الإنكشارية، واستنجدوا بسكان درنة فأنجدوهم وساعدوهم على محاصرة جنود الإنكشارية داخل حصنها حتى أنقذهم منها (عثمان باشا الساقزلي) الذي استولى على مدينة بنغازي، وقد كان لهذه النجدة، نجدة مدينة درنة لإخوانهم في بنغازي أثرها فيما بعد إذ جهز عثمان الساقزلي حملة فاستولى على مدينة درنة بعد أن أصبح والياً على طرابلس الغرب[3]، وانتقم ممن ساهم من سكان بنغازي على الحامية الإنكشارية، ومنذ هذه الفترة أصبحت مدينة درنة خاضعة للحكم العثماني، ولكن خضوعها هذا لم يكن حائلاً دون انتفاضات سكانها على الولاة العثمانيين، لأن موقفهم من البداية كان واضحاً أنهم ضد الحامية الإنكشارية، فقد حدثنا (العياشي) في رحلته التي سنذكرها، أن الأندلسيين الذين عمروا مدينة درنة قد ثاروا على عثمان باشا الساقزلي فأخرجهم منها بعد واقعه قُتل فيها مئات من أشرافهم، ثم عادت إلى طاعته. [4]

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص64.

[2]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص64.

[3]. مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، المرجع السابق، ص 51.

[4]. مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، المرجع السابق، 51.

مال أهالي إقليم برقة بطابعهم القبلي إلى الحرية وآثروا الحكم القبلي في مناطق التجمعات السكانية، عن غيره ورفضوا كافة مظاهر السلطة المركزية من أي جهة كانت[1]، وارتبطوا من جهة ثانية بروابط اقتصادية وثقافية بمِصر بحكم العلاقات التاريخية الوطنية الممتدة عبر القرون الماضية، كما لمسوا عن كثب طابع الحكم الإنكشاري لمِصر منذ عام 1517م وعلموا ما فيه من سلبيات، وهذا ما يفسر قوة مقاومتهم لمحاولات الهيمنة العثمانية. [2]

بقيت أراضي برقة خارج السيطرة الإنكشارية، واستمرت تحت سيطرة زعماء القبائل والحكام المحليين حتى 1638م [3]، ومن الواضح أن موقف أهالي طرابلس اختلف عن موقف أهالي برقة إزاء الحكم العثماني، فبينما رحب الأولون بالحكم العثماني قاومه الآخرون، وربما يرجع السبب في ذلك إلى خطر فرسان مالطا الذي أجبر الطرابلسيين على اتخاذ مثل هذا الموقف، ولولاه لفضلوا الاستقلال عن الحكم العثماني. [4]

عندما انتشر الظلم والفساد وسيطرت طبقة الجند وضباط الغنكشارية على أمور البلاد وأزداد نفوذهم واغتروا بقوتهم وسيطرتهم حتى أصبح الولاة ألعوبة في أيديهم يولونهم ويعزلونهم متى يشاؤون مما أدى إلى انتشار الظلم بين الأهالي وسوء الأحوال السياسية والإقتصادية في البلاد وأدى إلى تدهور الأوضاع إلى قيام العديد من الإنتفاضات. [5]

كان من أبرز هذه الثورات تلك الثورة التي قادها يحيى بن يحيى سويدان من بلدة تاجوراء قاعدة النضال الشعبي عام 1587م[6]، والتف حوله الأهالي وأعلنوا تأييدهم له ضد الوجود العثماني، وعجزت القوات الإنكشارية في القضاء عليها بل إن الانتفاضة حققت انتصارات كبيرة وألحقوا بها الهزائم في العديد من المعارك مما جعلها تنسحب من مواقعها وتحتمي بأسوار طرابلس[7].

---

[1]. محمد مصطفى بازامة، واحات الجنوب البرقي بين الأسطورة والتاريخ، دار الحوار الثقافي،بيروت لبنان،ط1، 1994م، ص298.

[2]. امساعد محمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص47.

[3]. امساعد محمد عبد الرازق، المرجع نفسه، ص49.

[4]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص180.

[5]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص180.

[6]. نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص52.

[7]. محمد الاسطى، ثورة يحيى بن يحيى السويدان، مجلة البحوث التاريخية، منشزرات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي،ع1984،1م، ص141.

يذكر المؤرخ التركي عزيز سامح عن أسباب قيام ثورة يحيى بن يحيى سويدان بقوله " إن طغيان الإنكشارية بلغ أقصى حدود وأصبحوا يستولون حتى على بيت المال ولا يأبهون بأمر الأمراء".[1]

أضاف بأن الظلم قد بلغ مداه فمن أمير الأمراء (الوالي) إلى النفر العادي كلاً يظلم قدر استطاعته حتى لم يعد للأفراد والسكان قدرة على الاحتمال، وفي هذه الأثناء ظهر يحيى بن يحيى سويدان في تاجوراء الذي قاد الإنتفاضة الشعبية والتف حوله الأهالي والسكان نتيجة لكرههم للظلم الذي يتعرضون لها من الإنكشارية، وحين انهزموا وانسحبوا داخل الأسوار أرغموا الوجهاء والأعيان على كتابة تقرير بعثوا به إلى استانبول وصفوا فيها هذه الأحداث وأشاروا بأن يحيى ابن يحيى قد ثار مع أهل طرابلس وادعى بأنه المهدي المنتظر وطالبوا بسرعة التدخل خوفاً من أن يستفحل أمر الإنتفاضة مما يؤدي إلى القضاء على الوجود العثماني في طرابلس الغرب.[2]

إن إلصاق تهمة المهدي المنتظر بالشيخ يحيى بن يحيى هي تهمة ملفقة وباطلة روجت عليها السلطات العثمانية لتحريض السلطان العثماني على التدخل بسرعة وبقوة للقضاء على هذه الثورة الشعبية[3]، قاموا بإرسال قواتهم براً وبحراً ودعم الجنود الإنكشارية الحملة بالعدة والتجهيزات العسكرية للقضاء على الإنتفاضة في طرابلس الغرب التي استمرت لمدة أربع سنوات والتي قادها الثوار من الأهالي والسكان ضد السيطرة العثمانية لبلادهم، وتمكن السكان أثناء سنوات الإنتفاضة من هزيمة قوات الإنكشارية في معارك عديدة، لكن كثافة قوات الحملة العسكرية الإنكشارية التي وصلت من مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية وقوة تجهيزاتها وتفوقها العسكري وأساليب العنف التي اتبعتها، ونجاح السلطات العثمانية في حبك المؤامرات والدسائس بين الأشقاء واتباعها لسياسة فرق تسُد[4]، ففي عام 1588م عُين حسين باشا والي على طرابلس الغرب الغرب الذي باشر فور وصوله إلى الاتفاق مع زعيم قبيلة المحاميد ابن نويرة ووعده بوعود دفعت ابن نويرة للوقوف إلى جانبهم ضد يحيى بن يحيى. [5]

لجأ ابن نويرة إلى اتباع أسلوب التحايل والخداع وتظاهر بتأييده ليحيى سويدان واتفق الطرفان على مهاجمة الأتراك سراً[6]، وما إن بلغا سور المدينة حتى ألقى القبض على يحيى بن

---

[1]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص98.

[2].عزيز سامح، المرجع نفسه، ص101.

[3]. عبد الرحمن محمد الدرسي، الانتفاضات الوطنية ضد الوجود العثماني في ليبيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، د، ت، ص5.

[4]. محمد الاسطى، المرجع السابق، ص153.

[5]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص182.

[6]. نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص55.

يحيى وسلمه إلى الوالي حسين باشا فقطع رأسه وأرسله إلى استانبول [1]، وهذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها الإنكشارية إلى ضرب القوى الوطنية ببعضها بعضاً. [2]

في عهد درغوث باشا انتفض سكان غريان وأعلنوا العصيان عليه، وهاجموا الحامية الإنكشارية، وقتلوا منهم كثيراً، فجهز درغوث جيشاً من الإنكشاريين قادهم بنفسه، وما إن بلغ غريان حتى حاصرها، وطلب من الثائرين الإستسلام، لكنهم رفضوا طلبه[3]، وصمموا على مقاومته والتصدي له، عندئذٍ أمر بضربهم بشدة وقسوة، وبعد إخماد انتفاضة الأهالي فرض عليهم غرامة مالية كبيرة[4]، ثم اتجه إلى بني وليد وألزمها بالطاعة وكانت جولته جولة إرهابية لسكان الدواخل، تأثرت مدينة تاورغاء أكثر من غيرها من قسوة الريس درغوث وحملته على الأهالي. [5]

رغم هذه التضحيات الجسيمة التي قدمها الأهالي لرفع الظلم عنهم ومعرفة السلطان العثماني بحالة الفقر والبؤس الشديدين التي وصلت إليها أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية إلا أن السلطات العثمانية أمعنت في ممارسة الظلم والعسف والعنف ضدهم باستمرار وربما أكثر وطأة من ذي قبل مما جعل الأهالي ينتظرون ساعة الخلاص حتى إذا ما نجح أحمد باشا القرمانلي في الاستيلاء على الحكم في طرابلس الغرب عام 1711م[6]، وجد التأييد والمبايعة وبصورة مريحة من من الأهالي على أمل أن يتخلصوا من الظلم الكبير الذي حل بهم من الإنكشارية وينعموا بالأمن والإستقرار في أوطانهم وبين أهليهم، وقد بذل أحمد باشا القرمانلي جهودا كبيرة، لكنه واجه العديد من حركات التمرد والإنتفاضات ضده ومن أبرزها انتفاضة علي بن عبد الله بن عبد النبي الملقب (بأبي قيلة) عام 1715م وانتشرت هذه الإنتفاضة في مناطق طرابلس الغرب وبرقة، وقد تحرك أحمد باشا القرمانلي لحملة عسكرية حيث التقى بالثائر علي بن عبد الله بالقرب من مرسى الزعفران غرب سرت وتمكن من هزيمته والقبض على أنصاره من الأهالي، ونجح أحمد القرمانلي في فرض إدارته على الولاية وأرغم الأهالي على دفع الضرائب والإتاوات[7].

بوفاة أحمد القرمانلي عام 1745م، كان خلفاؤه على درجة كبيرة من الضعف والعجز وترك أمور البلاد في أيدي الإنكشارية، مما أدى إلى تجدد التمرد والانتفاضات ضد حكم الأسرة

---

[1]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص183.
[2]. محمود علي عامر،المرجع نفسه، ص183.
[3]. محمود علي عامر، المرجع نفسه، ص170.
[4]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص196.
[5]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص170.
[6]. عبد الرحمن محمد، المرجع السابق، ص6.
[7]. عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص 38-40.

القرمانلية والإنكشارية، حيث أعلنت قبيلة (أولاد علي) القوية القاطنة في الجبل الأخضر انتفاضتها ضد حكم القرمانلي الذي أصبح ألعوبة بأيدي الإنكشارية، فأرسلت الحكومة القرمانلية حملة عسكرية كبيرة براً وبحراً للقضاء عليها تكونت من رجال القولوغلية والإنكشارية التي واصلت تحركاتها حتى وصلت إلى منطقة درنة حيث التقت برجال قبيلة أولاد علي ودارت بينها معارك كبيرة تمكن رجال الإنكشارية نتيجة لتفوقهم العسكري من هزيمة (أولاد علي) (تجريدة حبيب) ودفعهم شرقاً نحو البلاد المصرية حيث استقروا في المنطقة الممتدة من السلوم غرباً وحتى شرق الاسكندرية[1]، كما أرسل علي باشا القرمانلي عام 1790 حملة عسكرية من جنود الإنكشارية لمحاربة سكان مصراتة الذين رفضوا تعيين ابنه يوسف باشا[2] حاكماً عليهم نظراً لجرائمه واستباحته لأموالهم وحرماتهم فوقفت إلى جانبهم قبائل أولاد سليمان وحلفائهم وتمكن جنود الإنكشارية من دخول مصراتة بعد معارك عنيفة وقتال ضار من المدافعين عنها مما زاد من كراهية الأهالي لحكم علي باشا الذي كانت تسيطر عليه الإنكشارية سيطرة كاملة. [3]

عندما تمكن يوسف باشا من الاستيلاء على الحكم عام 1795م حاول إعادة هيبة وقوة الأسرة، ولم يختلف عن أسلافه من حكام طرابلس الغرب فبالرغم من أنه بذل جهوده لدعم وتقوية نفوذه بالقوة إلا أنه واجه العديد من حركات التمرد والإنتفاضات ضده، فكان قاسياً كثيراً كأسلافه في معاملته لرعاياه والسكان، قد قام أيضاً ابنه الكبير البي أحمد بالقضاء على حركة التمرد والمقاومة التي أبدتها إحدى القبائل الصغيرة، القاطنة في خليج سرت حين امتنعت عن دفع الضرائب الجائرة المقررة عليها.[4]

في عام 1817م حدث انتقامٌ مخزٍ وجريمة بشعة قامت بها الإنكشارية بقيادة البي أحمد ضد قبيلة الجوازي أكبر القبائل الكبيرة المقيمة في بنغازي وضواحيها حيث غرر بها وبمشائخها بناء على تعليمات يوسف باشا وكعادة أفراد الأسرة القرمانلية والإنكشارية بصفة عامة في حبك الدسائس وإثارة الفتن[5]، طلب البي أحمد من مشايخ القبيلة إرسال وفدٍ من الأعيان الولاء والطاعة للباشا في طرابلس ثم أظهر كثيراً من الود والتسامح والعطف تجاه رجال القبيلة ومشايخها ، حيث شعروا

---

[1]. صلاح الدين محمد جبريل، تجريدة حبيب، دار الكتاب الليبي، ط2، 1995م، ص ص 38-42.

[2]. عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص 54-55.

[3]. عبد الرحمن محمد، المرجع السابق، ص7.

[4]. باولودي لاشيلا، أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة 1817م، ترجمة، الهادي بولقمة، طرابلس، دار الفكر، 1968م، ص ص17-21.

[5]. مصطفى عبد العزيز، المرجع السابق، ص74.

بالأمان نحوه ودعاهم إلى حضور الإحتفال الكبير بالقصر الذي يقيم فيه لتوزيع البرانيس والهدايا فأجتمع رجال القبيلة وقرروا إرسال خمسة وأربعين من كبار مشايخهم لحضور الإحتفال فاستقبلهم البي أحمد استقبالاً كبيراً وأظهر شكره وسعادته لقدومهم ثم قدم لهم القهوة وبدأت خطب الترحيب بهم[1]، وفجأة وبدون مقدمات هجم الإنكشارية بكل قسوة وعنف على الشيوخ بالسيوف والبنادق وقضوا عليهم جميعاً. ثم جمع أحمد البي فرسانه بسرعة وقادتهم من الإنكشارية وهاجموا على نجوع قبيلة الجوازي في بنغازي وقتلوا النساء والشيوخ والأطفال دون رحمة ولا شفقة وفي حين تمكن باقي أفراد القبيلة من الهرب شرقاً والالتجاء نحو البلاد المِصرية.[2]

قد أدت سياسية الإنكشارية المستمرة في قهر السكان المحليين بأن جعلهم يتخذون موقفاً معادياً للسلطة الإنكشارية إلى درجة وصلت بالسكان الندم على استنجادهم بالدولة العثمانية وأصبحوا يترحمون على عهد فرسان القديس يوحنا بالرغم ما لقوه في هذا العصر من ظلم ويرجع ذلك إلى تفنن الإنكشارية في قهر السكان بالوسائل المختلفة[3]، كما كان استنجاد السكان بالدولة العثمانية يهدف إلى إنقاذهم من الظلم فانخدع السكان أمام مطامع الدولة العثمانية وحبها للسيطرة وتوسع نفوذها على حساب السكان فأصبحوا يجهلون حقوقهم المشروعة التي ينص عليها القانون والشرع الإسلامي. [4] كان باستطاعة الدولة العثمانية أن تكسب ثقة وولاء الأهالي بعد أن سئموا السنوات الطويلة من الحرب والإضطرابات وانعدام الأمن وذلك بأن تتبع سياسة مناسبة وحكيمة في إدارة شؤون البلاد، إلا أن النوايا السيئة للدولة العثمانية تجاه شيوخ وزعماء القبائل أدت إلى نفور وتذمر الأهالي وجعل البلاد تدخل مرحلة عنيفة من الصراع الدموي بين السكان المحليين والسلطات العثمانية. [5]

---

[1]. باولودي لاشيلا، المرجع السابق، ص ص92-97.

[2]. باولودي لاشيلا،المرجع نفسه، ص 97.

[3]. عبد الرحمن محمد، المرجع السابق، ص9.

[4]. محمود علي عامر، المرجع السابق، ص170.

[5]. أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص357.

الفصل الرابع

الدور الاقتصادي للانكشارية في طرابلس الغرب

المبحث الأول:. **مصادر دخل الانكشارية**

المبحث الثاني: **ملكية الاراضي للانكشارية في طرابلس الغرب**

المبحث الثالث: **أثر الانكشارية علي الاوضاع الاقتصادية**

المبحث الرابع:- **نهايـــــــــة الانكشـــــــارية**

المبحث الأول

مصادر دخل الإنكشارية

كانت للإنكشارية مصادر دخل عديدة ومتنوعة سواء كانت مصادر اقتصادية عن طريق التعسف أو الإحتكار وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

فقد كانت الإنكشارية تقوم بفرض الضرائب على السكان الذين يمتلكون المحاصيل الزراعية والمواشي وغيرها من المداخيل الإقتصادية.[1]

تقسم الضرائب بمجتمع الخدمة إلى نوعين:

- **نوع عام:** يشترك فيه جميع سكان الولاية، سواء كانوا من أهل المدينة أو الريف أو البادية، ويعرف هذا النوع من الضرائب باسم (الإعانة العمومية) فقد جرت العادة بأن تقوم الدولة العثمانية بفرض مبلغ معين من المال على ولايات الشمال الأفريقي في بداية كل سنة مالية، وكانت قيمته تختلف في وقت الحرب و وقت السلم[2]، وهذه الضريبة كانت تُجبى من قِبل الإنكشارية في ولايات الشمال الافريقي خاصة طرابلس الغرب لتدعيم خِزاناتهم من أجل الثراء وكان الهدف من فرض هذا المبلغ هو مساعدة الدولة العثمانية على مواجهة نفقات الحرب مع أحداثها وتمكنها من القيام بمسؤوليتها والتزاماتها المالية في الداخل والخارج، وخاصة فيما يتعلق بدفع ثلث رواتب جند الإنكشارية. [3]
- **النوع الثاني من الضرائب التي كان يدفعها السكان يقسم إلى الأنواع الآتية:**

1. **ضريبة الجمارك:**.كانت هذه الضريبة على التجار فقط وكانت الضريبة على الاستيراد 8%، وعلى تصدير 1%، وقد جمعت الإنكشارية من هذه الضريبة أموال كبيرة لصالحها وكان أول من فرض الفوائد الجمركية محمد الساقزلي 1633م- 1649م. [4]

2. **ضريبة الدخل على الأعمال التجارية:**.كانت قيمة هذه الضريبة بالنسبة لبائعي الخضار 5% من قيمة الربح السنوي، أما بالنسبة للتجار فإنها كانت 10%.

3. **ضريبة الدخل على الأراضي:**.كانت قيمة هذه الضريبة 10% لصالح التجهيزات العسكرية، إذ كانت العقارات المؤجرة لا تزيد عن 20 ألف قرش، و 5% إذا زاد الدخل على المبلغ المذكور. [1]

(1)

---

(1). فرانشيسكو روفيري، المرجع السابق، ص93.

(2).الصالحين جبريل محمد الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، 1835.1912م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، جامعة عمر المختار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2000م، ص37.

(3). ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، 1835م-1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2006م، ص174.

(4). شارل فيرو، المرجع السابق، ص182.

4. ضريبة ضم المجوهرات وفحصها:.كانت قيمة الضريبة 16 بارة عن كل مثقال من الذهب أو أوقية من الفضة، كما كانت هناك ضريبة على تحديد وزن هذه المعادن الثمينة مقدارها 8 بارات عن كل أوقية من الفضة أو مثقال من الذهب.

5. ضريبة المتاجر والمقاهي:.كان كل متجر يدفع سنوية قيمتها 50 قرش، في حين أن كل مقهى يدفع 25 قرشاً سنوياً.

6. ضريبة الخدمة العسكرية (الإعانة العسكرية):.لا يجوز لغير المسلمين الإنضمام في الخدمة العسكرية (للقوات الإنكشارية) غير إن هؤلاء كان يفرض عليهم دفع (بدل العسكرية). [2]

كان هذا في الواقع مقصوراً على اليهود الذين يدفعون (بدلهم) أما عن النوع الثاني من هذه الضريبة كانت تدفع من قبل المواطنين البالغين من الذكور على أساس سنون وتعرف هذه الضريبة أحياناً باسم ضريبة التجهيزات العسكرية، والهدف المعلن من وراء جمعها هو تجهيز وتسليح القوات الإنكشارية، وكانت الإنكشارية تقوم بزيادة قيمة هذه الضريبة دون أي ضابط يضبطها. [3]

7. الضرائب على التبغ والملح:.

كانت هذه الضريبة أيضاً من ضمن الضرائب الكثيرة التي فرضتها الإنكشارية تجبى من قبلهم، والتبغ تنجح زراعته بشكل جيد وخاصة ذلك الذي يستعمل للمضغ والاستنشاق وكان بالإمكان التوسع بشكل أكبر في زراعة التبغ في ولاية طرابلس لولا الإحتكار القائم لها من الإنكشارية. [4]

في الواقع إن الإنكشارية احتكرت هاتين الصناعتين فتحكمت في إنتاج الملح وفي تسويقه وكذلك في تصدير وفي توريد وبيع التبغ كما أنها تحكمت أيضاً في كميات التبغ المزروعة، واحتفظت لنفسها بحق شراء كميات باقي المحصول، وبسبب التشدد في هذا المضمار فإن كمية التبغ المزروعة كانت قليلة جداً على الرغم من إن التربة صالحة للنبات وزراعته، الجدير بالذكر أن مصراتة وغريان كانت من بين أهم المناطق التي نجحت فيها زراعة الدخان، وحصلت

---

[1]. مخلوف إمحمد سلامة، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها، كلية الآداب جامعة الزاوية، ليبيا، د، ت، ص667.

[2]. انتوني.ج. كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، ترجمة: يوسف حسن العسلي،دار الفرجاني، ص ص 72-73.

[3]. الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ص59.

[4]. محمود ناجي، المرجع السابق، ص35- انتوني.ج. كاكيا، المرجع السابق، ص97.

الإنكشارية من جراء ذلك على مبالغ نقدية جيدة. أما عن جباية ضريبة الملح فقد كانت توجد في البلاد عدة ملاحات في تاجوراء وبنغازي وزوارة [1]، وظل الملح يمثل عنصراً مهماً من مصادر الدخل الإنكشاري.

إضافة إلى الضرائب المشار إليها سابقاً من قبل الإنكشارية على بعض الرسوم التي كانت تفرضها الولاية، وهذه الرسوم تعتبر مصادر مالية مهمة للإنكشارية وإن لم تكن كافية، لقد دأبت الإنكشارية إلى فرض مبالغ استثنائية من حين لآخر على المواطنين[2]، وذلك من أجل الصرف لمصالحهم الشخصية ولغرض إرسالها إلى الخزينة المركزية في استنابول كمساهمة في تغطية بعض النفقات العسكرية أو المدنية، كما كانت هناك طريقة أخرى لجمع الأموال لخزينة الولاية وهي فرض الإتاوات والمبالغ الإضافية على المناطق والفئات التي أعلنت الثورة في وجه الحكم الإنكشاري في الجهات الداخلية، ومن هذه الرسوم تلك التي كانت تفرض على عقود الزواج والطلاق والميراث، كما كانت هناك ضريبة على الخمور الروحية. [3]

لقد فرضت الإنكشارية ضرائب على الزراعة كانت هذه الضريبة تفرض على المنتجات الزراعية بما في ذلك نبات الحلفاء، وكذلك محصول شجر الزيتون، غير إن المحاصيل الزراعية التي كانت تُسقى بجهد الإنسان كان يؤخذ عليها نصف عشر هذه الضريبة ،تحصيل غير عشر الكمية المنتجة عن المحاصيل الرئيسية في البلاد كالقمح والشعير والتمور، وكما هو واضح من التسمية فإن مقدارها أساساً كان يساوي عشر كميات المحاصيل التي تجبى من المواطنين في مختلف أنحاء البلاد، وتعتبر ضريبة العشر من وجهة نظر مالية، من أهم مصادر الدخل للإنكشارية [4]، حيث إن الزراعة كانت تعد المصدر الرئيسي لغالبية المواطنين في البلاد، لكن الكميات المحصلة من هذه الضريبة كانت غير منتظمة حيث إن المحاصيل الزراعية في البلاد خاصة في المناطق الشمالية كانت تتوقف على الأمطار.

ففي السنوات التي يكون فيها موسم الأمطار جيداً تكون المحاصيل وفيرة، وفي السنوات التي تقل فيها الأمطار أو يكون نزولها غير موزع على الشهور تقل فيها المحاصيل التي تحصل

---

[1]. الصالحين جبريل، المرجع السابق، ص75.

[2]. الصالحين جبريل، المرجع نقسه، ص76

[3]. ياسين شهاب، المرجع السابق، ص178.

[4]. مخلوف إمحمد سلامة، المرجع السابق، ص674.

عليها ضريبة العشر، ومن ثم فإنه بالرغم من أهمية هذه الضريبة بالنسبة لخزينة الولاية إلا أن المحصل الفعلي منها كان غير منتظم، وأيضاً من مصادر دخل الإنكشارية ضريبة الحيوانات.[1]

كما ذكر تعدد مصادر الدخل للإنكشارية ، يوجد مصدر دخل للإنكشارية هام جداً وهو التجارة البحرية، بالإضافة إلى القرصنة البحرية، إن النشاط البحري للأسطول الطرابلسي في البحر المتوسط كان له دور اقتصادي مهم بالنسبة للإنكشارية طرابلس، والتي انعكست على الحالة الاقتصادية للبلاد وتعتبر طرابلس من أهم المدن التجارية. [2]

فقد كانت منذ القدم ملتقى طرق القوافل البرية التي تأتي من وسط افريقيا محملة بالسلع، حيث يتم تبادل هذه السلع مع تجار الدول الأوربية، والذين بدورهم يقومون بجلب سلع أوروبا إلى طرابلس، ومن الطبيعي أن نشاط تجارة القوافل البرية لم يكن لها أن تستمر وتزدهر إلا عن طريق النشاط التجاري البحري الكثيف. [3]

كان ميناء طرابلس مزدحماً بالسفن التجارية، فقد كانت البندقية ترسل الملابس الحريرية والزجاج والمصنوعات المعدنية إلى طرابلس ومنها إلى فزان وبالعكس كان الصيد وتبر الذهب وعاج الفيل والبضائع الأفريقية تأتي إلى طرابلس عن طريق القوافل البرية من وسط أفريقيا ومن طرابلس تصدر عن طريق الميناء إلى الموانئ الدول الأوروبية في الشمال [4].

---

[1]. انتوني.ج.كاكيا، المرجع السابق، ص 77.

[2]. تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص163.

[3]. كامللو بنفروتي، ايطاليا في الأحداث الطرابلسية، ترجمة عمر محمد الباروني، طرابلس مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي 1988، ص95.

[4]. حسين مسعود بومدنية، جغرافية ميناء طرابلس، دار مكتبة الشعب، مصراتة ليبيا،ط1، 2005م، ص85.

وهذا بيان بأسماء وحمولة سفن الأسطول الطرابلسي وعدد المدافع والرجال سنة 1685م.[1]

جدول رقم (1)

أسماء وحمولة سفن الاسطول

اسم السفينة	عدد الأطنان	عدد الرجال	عدد المدافع
1. سفينة الأميراليه	450	540	44
2. سفينة نيابة الأميراليه	400	500	40
3. سفينة الحصان الطائر	400	480	38
4. سفينة التنين	370	400	38
5. سفينة النسر	450	450	40
6.سفينة الشمس	430	500	40
7. سفينة القديس كلير	300	350	44
8.سفينة اكتا ACTA	270	250	26
9. سفينة السيدة السوداء	250	230	30
10. سفينة القديس انطوان	200	200	18

مصدر الجدول:. شارل فيرو

من خلال حمولة السفن نلاحظ أن سفن الأسطول الطرابلسي كانت تستخدم إلى جانب الأعمال الحربية، في نقل البضائع والسلع التجارية.

قد شهد الأسطول البحري قوة في ميناء طرابلس في القرن السابع عشر، شهدها عدد من الرحالة المغاربة كان أشهرهم الرحالة المغربي أبو سالم عبد الله العياشي الذي مر بمدينة طرابلس

[1]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص210- امحمد ابراهيم امحمد الترهوني،الاوضاع العسكرية لايالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي 1711م-1835م،رسالة ماجستير، جامعة عمر المختار، كلية الادآب، قسم التاريخ 2002م، ص136

في طريقه لأداء فريضة الحج، فوصف المدينة وانتعاشها الإقتصادي وقوة أسطولها الحربي وما يجلبه من غنائم سنة 1662م. [1]

أعمال البحرية الإنكشارية: عادت المشاركة في الحرب البحرية بغنائم كبيرة للإنكشارية، وهذه العائدات تذهب إلى مصالح الإنكشارية الخاصة من أجل قضاء حاجاتهم، وبلغ من ضخامة العائدات الإستيلاء على السفن الأوروبية إن تمكن درغوث باشا من الإنفاق على قواته الإنكشارية، التي تعتبر كبيرة في تلك الفترة.

كان رياس البحر يطاردون فوق غاليراتهم الخفيفة سفن اسبانيا الثقيلة والبطيئة الحركة وينقضون عليها بالأيدي ويأسرون طواقمها ويستولون على حمولتها، بالإضافة إلى إن هذا الإستيلاء على السفن والبضائع والبشر كان يعود بالإثراء على الرياس و المقربين منهم.[2]

كما هو الأمر في جميع بلدان الشمال الأفريقي كانت طرابلس الغرب تشهد التنامي المطرد لدور طائفة الرياس، تلك الفئة المتميزة التي كان لها حق المشاركة في اقتسام الغنائم بعد غزوات القرصنة وكان التوزيع يتم بعد أن يقتطع جزء معين للسلطان، قائد الجيش والأسطول.

أما طواقم سفن القرصنة العائدة ليس فقط إلى نائب السلطان في طرابلس الغرب بل وللأفراد فكانت من بين المتطوعين وأغلبهم من الأتراك ومن المشارقة المسلمين والمشارقة المسيحيين على الإسلام، وكانت الأقلية من العرب. [3]

قد استخدم العبيد المسيحيون مجدفين على هذه السفن يعملون تحت الرقابة التي لا تكل للمشرفين، وعلى الرغم من أن غزوات درغوث قد تمت تحت راية الكفاح ضد العالم النصراني وباسم الدفاع عن المسلمين فإن اهتمام الرياس بالغنيمة الأوفر كان أكبر من اهتمامهم "بالجهاد المقدس ضد الكفار".

وقعت أثناء حكم محمد الساقزلي سلسلة من الأحداث الهامة، ذلك إن القرصان المتقاعد لم ينسى ما كان يجنيه من حرفته القديمة من مكاسب، فشجع تسليح السفن وإعدادها للقرصنة في البحار فكان أسطوله الصغير يتكون من ثمان سفن ومن قادة طواقمها من البحارة الأتراك ومن الأعلاج الذين كانوا يترأسون عدة مئات من الأرقاء النصارى المنخرطين كجدافين.

---

[1]. حسين مسعود، المرجع السابق، ص96.

[2]. مخلوف أمحمد، المرجع السابق، ص670.

[3]. نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص47.

في اللحظة التي قرر فيها محمد الساقزلي إنزالهم في البحر، رأى إنه من الحكمة احتجاز شاهد رسمي في طرابلس يشهد على أعمال النهب التي كانوا بصدد الإقدام عليها، فما كان منه إلا أن استدعى القنصل الفرنسي (دومولان) وأمره بالعودة إلى بلاده فوراً مرغماً إياه على الصعود على ظهر مركب كان متأهباً للإقلاع فنقله في نفس اليوم متجهاً به إلى سواحل أوروبا. وأكبر دليل على النجاحات التي حققها القراصنة الإنكشارية هو كثرة عدد من أسروهم من النصارى في تلك الفترة فإن سجن (القديم) لم يعد كافياً لإستيعابهم. [1]

فاقتضى الأمر تشييد سجن جديد لإحتجاز الأسرى الآخرين الذين اختطفوا أثناء هجمات أولئك القراصنة ولقد أطلق الأسرى النصارى على السجن الجديد اسم السجن (القديس أنطوان) وهو اسم رهبة القلعة التي كان يطلق على هذا السجن تجاه باب المنشية، وبدأ في تشييده في سنة 1632م، ثم أضيف إليه ساحات جديدة بالتدريج فلم ينتهِ من بنائه بكامله إلا في سنة 1640م.[2]

حيث كانت الإنكشارية تجني أموال كبيرة من وراء الأسرى عن طريق الفدية، ولم يكن القراصنة يكتفون بالإستيلاء عن السفن التجارية التي يملكها النصارى، بل كانوا يختطفون سكان القرى والبيوت المعزولة في العمران. وفي عهد عثمان الساقزلي بلغ الأسرى المسيحيين ثلاثة وثلاثين ألف أي بمعدل ألف وخمسمائة أسير سنوياً، ورغب عثمان الساقزلي سنة 1671م في إستعراض جميع الأسرى النصارى الذين اختطفتهم قراصنة.[3]

في خلال العهد القرمانلي انتهجت الإنكشارية نفس السياسة الإقتصادية خلال العهد العثماني الأول بفرض الضرائب على كل شيء حيث كان الإنكشارية يتوجهون مرتين في السنة لجمع الضرائب وعندما ترفض القبيلة دفع ما عليها، توجه إلى أراضيها فرقة كبيرة من الإنكشارية تقوم بانتزاع كل شيء، الماشية والأمتعة ذات القيمة والنقود، وعند العودة من أمثال هذه الغزوات النهبية كان الإنكشارية يجبرون الأهالي "المطوعين " على أن يشتروا الأمتعة المنهوبة والمواد الغذائية والمواشي، ويتم الإستحواذ على الأموال المغتصبة بهذه الطريقة على أساس أنه تم الحصول عليها بحق السيف أي أنها أخذت أثناء القتال.

---

[1]. شارل فيرو، المرجع السابق، ص146.

[2]. شارل فيرو،المرجع نفسه، ص 169.

[3]. كامللو بنفروتي، المرجع السابق، ص95.

أدى الوضع الإقتصادي المتدهور للإمبراطورية العثمانية إلى التوقف عن دفع المرتبات على مدار شهور عديدة للإدارة التركية بما في ذلك الإنكشارية وهذا ما كان يضاعف من مضايقاتهم وسوء مسلكهم.[1]

يقدم عزيز سامح وثيقة طريفة للسلطات المركزية موجهة إلى نائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب جاء فيها إن الماشية والأمتعة ينبغي أن تصادر من أولئك الذين يرفضون دفع الضرائب أما الأموال التي يتم الحصول عليها من البيع فتوزع على الأساس التالي:.

ثلث للحاكم والإنكشارية وثلثان يرسلان للخزينة العامة، وتظهر هذه الوثيقة بوضوح كيف كان الإنكشارية يصنفون الصيغة القانونية على ظلمهم للسكان. [2]

كما إن نظام إحالة الإنكشارية على المعاش كان يدفعهم لإساءة مسلكهم، ذلك لأنه كان حق للإنكشاريين الأنفار وفقاً لقانون تشكيلات الإنكشارية.

هكذا اعتمد القرامانليون في تمويل الخزانة بالدرجة الأولى على جباية الضرائب من الأهالي، أو تلك التي كانت تفرض على السفن التجارية التي تمر بالموانئ الطرابلسية.

حيث أدت سياسة البحارة الإنكشارية خلال العهد القرمانلي إلى مشاكل مع الدول الأوربية في حوض البحر المتوسط من أجل تمويل خزاناته.

من مصادر دخل الإنكشارية أيضاً استغلال وظائفهم الإدارية دون أي رقيب أو حسيب بل وصل بهم الأمر أيضاً بفرض ضرائب على مقابر السكان المحليين. [3]

سنتناول في هذا المبحث العملات المتداولة بين الإنكشارية وسنوضح هل السكة العملة كان في عهد الإنكشارية.

كانت مدينة طرابلس الغرب مقراً لسك العملات حتى أثناء العصور التي سبقت الحكم العثماني، وقد حدث ذلك أثناء الحكم الروماني عندما كانت باسمها القديم أويا، وفي بداية الفتح الإسلامي كما هو مبين من الفلوس وهي أول نوع من العملة النحاسية استخرجت أثناء القرون

---

[1]. نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص49.

[2]. أحميده سالم، الأوضاع الاقتصادية ف طرابلس نهاية العهد القرمانلي، ج40، كلية الآداب، عين شمس، (يناير، مارس، 2012م)، ص201.

[3]. أحمد النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص332.

الأولى من الحكم الإسلامي. [1] بعد انقطاعها فترة طويلة نجدها من جديد أثناء حكم الحفصيين حيث برز الدينار الذي نسب إلى أبي عمر عثمان سنة 1435-1488م.

توجد بعض الإختلافات في الآراء بشأن تاريخ تأسيس دار ضرب السكة في طرابلس الغرب في أثناء العهد العثماني ربما يكون قد بدأ منذ عام 1574م، خلال عهد السلطان مراد الثالث أي بعد عشرين سنة من بداية الحُكم العثماني.

يذكر أيضاً بأنه كان يوجد مكان سك العملة في السرايا الحمراء وكان عزيز سامح يعتقد بأن تأسيس دار السكة في طرابلس يرجع إلى عهد مصطفى باشا 1584م الذي حكم البلاد[2]، ونظراً لأن مصطفى باشا حسب ما جاء في نفس المصدر توفى في عام 1574م، فمن المعتقد أن ضرب السكة في طرابلس قد بدأ قبل هذا العام وقد جمع 700 قطعة من العملات الطرابلسية الذهبية والفضة النحاسية تشمل الفترة (1574-1835م). [3]

من أهم هذه العملات على النحو التالي:.

- **العملة الذهبية الطرابلسية:** كانت أقدم عملة ذهبية تصنع في دار سك النقود بطرابلس الغرب. كما ذكرسابقاً. تحمل اسم السلطان مراد الثالث بتاريخ 1574م، ويتضح كذلك بأن حكام طرابلس الغرب قاموا فيما بعد بسك عملات أخرى في دار الغرب بطرابلس مثل الالتون. وقد أدرجت هذه القطعة في " كاتالوج الزجرا " وتحمل ختم السلطان محمد الرابع ابن ابراهيم حيث ظهرت إلى الوجود بتاريخ 1667م. حيث إن الإنكشارية تلاعبت بهذه العملات وقامت بتزويرها فهذا يعتبر أحد مصادر دخلها، أي بمعنى آخر تقوم بتزوير العملات عن طريق تغيير كميات المعدن الثمين[4]، كانت العملات المتداولة في طرابلس الغرب في ظل الحكم الإنكشارية هي الآتي: الإشرافي التي

---

[1]. محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود، منشورات مركز دراسة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1991، ص35.

[2]. عزيز سامح، المرجع السابق، ص88.

[3]. محمود ناجي، المرجع السابق، ص176.

[4]. محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص37.

تساوي 48 خمسين. النصف (الإشرافي) التي تساوي 24 خمسين. المحبوب الطرابلسي الذي كان يساوي 28 خمسين وكانت الخمسين عملة فضية أكثر انتشاراً في بداية القرن التاسع عشر.[1]

- **العملة الفضية:** من أقدم النقود الفضية التي استعملها الإنكشارية في فترة حكمهم في طرابلس الغرب، واستعمل المؤرخون العرب كلمة (بيض) عند الإشارة إلى (ضريبة البيضة) التي كان يفرضها الإنكشارية على السكان المحليين، ويضيف ايتوري روسي " اعتقد بأنه اسم عملة ربما (بيضاء، اللون الأبيض) بالإغريقية (اسبرون) و(اقجه) بالعثمانية وهي عملة من الفضة النظِرة، يذكر ابن غلبون أن محمد باشا أقام على كل غلة ضريبة تساوري 20 عثمانياً في العام"[2]، وكتب أحمد النائب الأنصاري في كتاب المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب مشيراً هو الآخر إلى القرار الذي اتخذه محمد باشا الساقزلي بعد أن استقرت قدمه في الحكم" على كل شجرة من الزيتون والنخيل بيضة ثم عرضها بعشرين بارة "[3].

كما كان في عهد الإنكشارية العملة النحاسية التي كانت تتداول في طرابلس الغرب ضمن باقي العملات.[4]

*** القرش الحقيقي والقرش الخيالي:.**

قبل ظهور القرش الحقيقي المُشار إليه كان سابقاً في طرابلس ما يسمى (القرش الخيالي أو القرش المثالي). ولقد أُدخل القرش الحقيقي لأول مرة في الدولة العثمانية في عام 1687م وأصبح عملة فعلية حتى ظهور النظام النقدي التركي الجديد في عام 1844.[5]

إن الإشارة إلى القرش الخيالي أثناء السنوات المتتالية بأنه في عام 1805م كان المحبوب الطرابلسي يساوي 28 خمسين بينما يساوي الخمسين قرشاً (عملة خيالية) ولا يوجد أي شيء يمكن

---

[1]. محمد مصطفي الشركسي،المرجع نفسه، ص41.
[2]. ابن غلبون، المصدر السابق، ص 44-45.
[3]. أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص ص 170-232.
[4]. محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص57.
[5]. محمد مصطفي الشركسي،المرجع نفسه، ص62.

مقارنته بالفوضى التي تشهدها هذه الولاية حيث يتضح بأن القرش القوى الذي كان يساوي منذ 4 سنوات أربعة آلاف قرش خيالي ارتفعت قيمة إلى 24 ألفاً و 25 ألفاً قرش خيالي.[1]

المبحث الثاني

ملكية الأراضي للإنكشارية في طرابلس الغرب

ورثت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر جزءاً من النظم التي كانت سائدة في البلدان والمناطق التي استولت عليها ومنها ولاية طرابلس الغرب. وكان من أهم تلك النظم ما يتعلق بأنماط ملكية الأرض وطريقة توزيعها واستثمارها، هذا وقد أخذت الدولة العثمانية في المرحلة المبكرة من تاريخها بالأسس الإقطاعية من خلال توزيع الأراضي على الجند لإستغلالها مقابل تقديم الخدمات المختلفة للدولة، وخاصة القيام بخدمات عسكرية من خلال تقديم عدد مناسب من جند الإنكشارية مع تحمل نفقاتهم، وهذا التوزيع لا يعني في الحقيقة تملك الأراضي لهم بقدر ما يعني تفويضهم بجباية الأعشار وسائر الضرائب والرسوم المترتبة من الأرض. [2]

في حين تبقى الأرض بيد مالكيها السابقين من الفلاحين الذين عليهم القيام بالعمل فيها بوصفهم رعايا للدولة شريطة دفع الإلتزامات المالية المترتبة عليهم. [3]

إن قيام الدولة بهذه الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالأرض وحرصها على تطبيقها، كان الهدف منه " تكوين قوة عسكرية وتأمين موارد العيش لها وللموظفين المدنيين إذا إن إقطاع

---

[1]. محمد مصطفى الشركسي، المرجع نفسه، ص62.

[2]. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا1864 – 1914م، دار المعارف، مِصر، 1969م ، ص222.

[3]. مختار محمد الأمير، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني(1835-1911م)، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط1، 2006م، ص39.

الأراضي للجند قد ألزمهم بتجهيز عدد من الإنكشارية المحاربين يتناسب مع إيراد إقطاعه، دون أن تتحمل الدولة أية تبعات مالية في هذا الشأن. [1]

قد استند النمط الإقطاعي في الدولة العثمانية إلى عدد من الأسس منها:. إن الدولة هي صاحبة جميع الأراضي، كما أنها صاحبة الأعشار والضرائب والرسوم المفروضة على جميع الأملاك والأراضي الخاصة. [2] وقد كان التصرف في الأرض الأميرية على وفق المصلحة فقد يكون مقابل عشر أو خراج أو يتم التفويض مقابل أجر، وتبقى بقية الأرض لبيت المال بحيث يكون التصرف أو التفويض للانتفاع فقط، أما الإقطاعيون الذين منحتهم الدولة أرض زراعية على شكل اقطاعيات فقد اختلف إيراد كل منها بحسب أهمية صاحبها وخدماته التي يقدمها للدولة ومن خلالها فرضت أحقيتها في التصرف في جميع الأراضي العائدة لها وكذلك في الضرائب والرسوم مع عدم التزامها بدفع رواتب أو التزامات مالية لرجال الدولة وجنود الإنكشارية، وقد شكل الفلاحون قاعدة النظام الإقطاعي، وفي ظلها عاش الفلاح حياة قاسية راضخاً لتعسف الملاك والملتزمين والإقطاعيين.[3]

تشكلت الإقطاعيات في الدولة العثمانية وفق إيرادها، فالإقطاعيات الصغيرة التي يقل إيرادها عن عشرين ألف أقجا[4] في السنة عرفت باسم (تيمار) والإقطاعي الذي يتولى شؤونها "تيمارجي" ، كان بإمكانه الحصول على إقطاع أكبر بما يقدمه من خدمات للدولة. [5]

أما الإقطاعات التي يتجاوز دخلها "100" ألف اقجا في السنة تعرف باسم (زعامت) التي تمنح للقائد الأعلى للإنكشارية ،وقد تبين أن هذين النوعين كانا يخضعان لنظام التفتيش الذي يقوم به الموظفين والإنكشارية. [6]

أما النوع الثالث فهو يمثل الإقطاعيات الكبيرة التي يزيد دخلها على " 100 " الف اقجا في السنة والتي تسمى (خاص) وهي تمنح للولاة المحليين ولا يخضع للتفتيش.

---

[1]. عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص222.
[2]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص41.
[3]. عماد عبد العزيز يوسف، المرجع السابق، ص51.
[4]. حسن الفقيه، المرجع السابق، ص176.
[5]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص42.
[6]. مختار محمد الأمير،المرجع نفسه، ص42.

شكل أصحاب التيمار والزعامت مركزاً مهماً في الدولة بما يقدمانه من خدمات ومن حفظ الأمن في إقطاعياتهم [1]، لقد أحدث النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية في طرابلس الغرب وضعاً عسكرياً واقتصاديا ممتاز خلال الفترة الأولى من عمر الدولة العثمانية. [2]

غير إن سرعان ما جار عليها الدمار فيما بعد بسبب تحايل أصحاب الأراضي على دفع ما عليهم من أموال أو تقديمهم للدولة، لقد انعكس هذا الاتجاه على الفلاحين وصغار المُلاك الذين تحملوا دفع الضرائب الباهظة وأجبر العديد منهم على الانخراط في سلك الجندية، الأمر الذي سبب ضغطاً اقتصادياً انتهى بترك العديد منهم لحرفة الزراعة، فأهملت الأراضي التي لجأ أصحابها إلى المدن لاحتراف الأعمال الخدمية والحرفية، وأصبح أمام الدولة ضرورة معالجة هذا الأمر تحقيقاً للحصول على إيراد ثابت مرتبط بالأرض والزراعية وحماية المصالح العسكرية للدولة. [3]

قد ساهمت قلة الأرض الصالحة للزراعة وتركز السكان في المناطق الساحلية الضيقة إلى انعدام إقطاع الأراضي فيها[4]، والاعتماد على ما توفره هذه الأراضي من ضرائب، وحتى المناطق المناطق الداخلية الأكثر إتساعاً والتي بقيت تحت سيطرة القبائل، كان خضوعها للحكم العثماني متذبذباً لعدم مقدرته على السيطرة عليها مباشرة باعتبارها " مناطق صحراوية جافة نادرة المطر صعبة المواصلات" وقليلة الأهمية الإقتصادية.

إن الإنكشاريين خلال المرحلة الأولى من تواجدهم في ولاية طرابلس 1551- 1711م وبالرغم مما توفر لهم من قوة حين ذاك أبقوا على الكثير من مظاهر النظام القبلي وساعدوا على تعزيزه، فقد أمر السلطان مراد الثالث (1574-1595م) والى طرابلس الغرب جعفر باشا بأن يمنح المحاميد امتيازات كبيرة على أرض إقامتهم[5]، بسبب تحالفهم مع الإنكشاريون في محاربة يحيى سويدي الذي قام بثورة ضد ظلم الإنكشارية غير إن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من اتباع كل الوسائل الممكنة في ولاية طرابلس الغرب لضمان جباية الضرائب والأعشار، حيث طبقت نظام الالتزام[6]، ثم حاولت الحد من استغلال وسوء معاملة الملتزمين للفلاحين، فاتبعت نظام الملكية وطريقة الجمع المباشر للضرائب بواسطة موظفي المالية.

---

[1]. محمد فريد، المرجع السابق، ص46.

[2]. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991م، ص7.

[3]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص42.

[4]. الطاهر احمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ص81.

[5]. الطاهر احمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ص81.

[6]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص48.

أما العهد القرمانلي "1711-1835م" فقد حرص على الإستقرار في تحصيل الضرائب والأعشار غير إنه أولى الموارد الإقتصادية المتمثلة في الغنائم والإتاوات أهمية خاصة بفضل ما توفر له من قوة بحرية حقق من خلالها مكاسب عديدة. [1]

شكلت الملكية الجماعية " القبلية " أحد أهم أشكال الملكية في المناطق الداخلية من ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الأول وفي العهد القرمانلي، حيث ارتبطت الأرض بالتقسيم السنوي للأراضي وتوزيعها على العائلات سنوياً، وكان نصيب كل عائلة أو شخص يشمل أرض تستغل في أغراض مختلفة مثل الزراعة " مروية وبعلية " وكذلك في الرعي. وقد كان هذا النوع من الملكية بالرغم من أن إدارته يتم من خلال القبيلة وتحت سيادتها[2]، إلا أنها كانت تلزم بدفع الضرائب والأعشار المقررة للدولة التي تعتبر مالكة لكل الأرض ومن حقها فرض الضرائب بل واستخدام قوة الإنكشارية في أغلب الأحيان بجبايتها وهي في الغالب تؤخذ عيناً. [3]

في ظل سياسة حكام ولاية طرابلس الغرب المتنوعة فهناك أرض تحت أفراد وهي تمثل حيازات زراعية صغيرة في المنطقة الساحلية ومناطق الواحات وهذه تستغل من قبل مالكيها وتقع تحت سيطرة الدولة من الناحية الجبائية والأمنية، وقد شجع على الاستقرار في هذه المنطقة حالة الهدوء النسبي الذي توفر تحت الإدارة التركية بالإضافة إلى وفرة المياه نسبياً وصلاحية تلك الأراضي للزراعة وكذلك قربها من الأسواق والمناطق الحضرية الإستهلاكية[4]، كما توجد أرض القبائل وهي تمثل مساحات شاسعة في الدواخل تُدار جماعياً في الزراعة والرعي من جميع أفراد القبيلة، كانت هذه الأراضي تحت إدارة الإنكشارية وذلك بإلزام الأهالي بدفع الضرائب والأعشار بصورة جماعية[5]، بالإضافة إلى أراضي الأوقاف وهي التي تنفق إيراداتها لما اوقفت عليه كالمساجد والزوايا وغيرها من المؤسسات العامة وهناك أيضاً الأراضي الأميرية " الحكومية " التي تتصرف فيها الدولة الإنكشارية.

تألفت أراضي الإقطاع من ثلاث أنواع: الخاص، والزعامة، والتيمار، واختلف كل نوع عن الآخر بحسب إيراده السنوي، فالإقطاع الخاص تجاوز دخله 100 الف اقجا والزعامة راوحت بين

---

[1]. مختار محمد الأمير،المرجع نفسه، ص48.

[2]. عبد المالك التميمي، ملامح الوضع الاقتصادي قبيل الاستعمار الغربي، مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، 1984م، ص113.

[3]. عبد المالك التميمي، المرجع نقسه، ص113.

[4]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص50.

[5]. محمد الحشائش، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تحقيق: مصطفى المصراتي، دار لبنان، بيروت لبنان، ط1،1995م، ص91.

20 الف ومائة الف، والتيمار أقل من ذلك، وحق الإقطاع الخاص أكثر ما يكون للوالي[1]، وأقل من ذلك بكبار الموظفين الإنكشارية في حين أعطيت الزعامة إلى قادة الجيش، والتيمار إلى الجنود الذين عرفوا بالتيماريين وأحيانا شملت هذه التسمية الزعماء أيضاً، وكان هؤلاء في الغالب من "الفرسان "السباهية" ، وكان الزعيم والتيماري يأتي كل منهما بعدد من الجنود الإنكشارية يتناسب دخل إقطاعه، بالنسبة للزعيم كان يجنذ فارساً بكامل سلاحه لكل خمسة آلاف أقجا من مورد زعامته في حين يأتي التيماري بفارس لكل ثلاثة آلاف اقجا من دخله، وذلك قبل أن تتضاءل أهمية هذا الجيش الذي أخذ أفراده يتمسكون بالأرض أكثر من تمسكهم بالقتال.

بالرغم من أن الإقطاع العسكري هذا يمنح لصاحبه لقاء خدمة العسكرية مادام يقوم بواجبه ويسترجع منه حين يعجز عن ذلك، إلا أن هذا النظام أصابه الخلل، وامتنع أصحاب الإقطاع عن إعادته إلى الدولة، وأورثه بعضهم إلى أبنائهم.

كان الهدف من إقطاع الزعامة والتيمار أن يكون واردهما بمثابة مرتب لأصحابها من السباهية، واختلفت طريقة تعيين الزعيم والتيماري، فالزعيم يعين بأمر سلطاني على الزعامة التي قد تضم أكثر من قرية ومزرعة ملحقة بها، ويعمم والي الولاية التي تتبعها الزعامة أمر تعيين الزعيم على رؤساء القرية والفلاحين فيها.[2]

ارتبط الإنكشاري ارتباطاً وثيقاً بالأرض كونه يعتبر نفسه ليس له وطناً يأويه فهو يعتبر الأرض التي يتواجد عليها بأنها أرضه وبذلك يقوم باستغلالها،و تُعد ملكية الأرض وطرق إستغلالها المختلفة من أهم مصادر الدخل له في العهد العثماني الأول والقرمانلي، و تُعد الزراعة الحرفة الرئيسية للإنكشارية، وأهم مصادر دخل الخزينة للدولة من خلال الضرائب المختلفة التي تتم جبايتها اعتماداً على المحاصيل الزراعية، كانت الزراعة تحتل المكانة الأولى في مصادر الدخل، وأصبحت الأرض كأحد المعايير الحقيقية لقياس ثروة قادة الإنكشارية. [3]

في عام 1579 سُمح لأمراء الإنكشارية بوضع أيديهم على القرى ونواحيها ،وعلى بكلربك طرابلس الغرب والدفتردار تنفيذ ما أمر لهم بإستغلال الأراضي لصالح الخزينة. [4]

---

[1]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص50.

[2]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص53.

[3]. مختار محمد الأمير، المرجع نفسه، ص60.

[4]. طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية، المرجع السابق، ص60.

بالإضافة إلى ملكية الأرض، أولت الإنكشارية اهتماماً بالغاً بالزراعة بغية زيادة دخلها وتحسين أحوالها المعيشية، كان ولاة طرابلس الغرب حريصين على متابعة النشاط الزراعي وتوجيه التعليمات الكفيلة بالتوسع في زراعة الأشجار المختلفة وقد لقيت الأشجار النخيل العناية اللازمة نظراً لملائمة أراضي الولاية لزراعتها، خاصة وإن التمور تسهم بدور فاعل وأساسي في غذاء اللأهالي في العديد من المناطق، حيث أن الإنكشارية استفادت مبالغ كبيرة في إنتاج التمور.

كان التركيز على الجانب الزراعي لأنه مورد أساسي يتصدر قمة إقتصادها وذلك لإتساع مساحة البلاد في طرابلس الغرب.

لم يتم القيام بأي مسح عام أو معاينة شاملة للأراضي في أي جزء من الولاية ولهذا فإنه من الصعب تقدير حجم الأراضي الصالحة للزراعة، وتزرع الحبوب في كافة أنحاء الولاية تقريباً وترتفع الكمية أيضاً بسهولة في كل من مناطق غريان والجفارة ومصراتة، وبالنسبة لنظام الدورات الزراعية فلا يوجد نظام معين معمول به، وهذا راجع إلى المساحة غير المحدودة للأراضي الواقعة تحت تصرف الإداريين في سهول ترهونة وورفلة وأراضي مصراتة التي لا تحرث ولا تزرع أحياناً لمدة سنوات وبإستثناء المساحة الواسعة من التربة الخصبة التي تغطي الأراضي والتي تتطلب فقط الأيدي العاملة والمياه لتصبح أراضي منتجة فإن المساحات الهائلة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي يسكنها اسمياً الفلاحون من أجل زراعة الحبوب سوف تظل أراضي بور بسبب قلة السكان ونقص المياه والدليل على أن التربة التي تغطي الأراضي لم تفقد خصوبتها الطبيعية الأولى. [1]

هناك أسباب أخرى غير نقص الأيدي العاملة والمياه أثرت على توسع زراعة الحبوب بشكل عام وتتمثل في عدم تشجيع المزارعين ومساعدتهم حيث يجد الفلاح نفسه باستمرار وجهاً لوجه أمام محصل الضرائب وبهذا نجد الفلاح يقوم ببذر الحبوب التي تكفي حاجته هو فقط العام المقبل.[2]

في ظل احتكار الإنكشارية للأراضي الزراعية دون دعم السكان المحليين وإثقالهم بالضرائب بإجبارهم على تركها واستغلال الإنكشارية لها يلاحظ أن المزارع ليس لديه أي استعداد أو حافز لزيادة طاقته الإنتاجية بسبب الضرائب التي تفرضها عليهم الإنكشارية.

---

[1]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص63.

[2]. مختار محمد الأمير،المرجع نفسه، ص71.

اعتمد الإنكشارية استغلالهم الأراضي الزراعية من أجل زراعتها على الأساليب البدائية فلم تشهد الزراعة تطور يذكر ، فقد كان يعتمد على نوعين من الزراعة وهي زراعة المروية والزراعة البعلية. [1]

أ. **الزراعة المروية:**.تركز هذا النوع من الزراعة في الأراضي الزراعية القزمية المملوكة ملكية خاصة لقادة الإنكشاريين، والتي استُغلت في إنتاج الخضروات التي تستهلك محلياً، وقد مثل الري العقبة التي حدّت من التوسع في هذه الزراعة، فبالرغم من توفر العديد من الآبار إلا أنها لم تكن كافية، واعتمدت البلاد في زراعتها تبعاً لذلك على مياه الأمطار، أما الري الدائم فكانت الإنكشارية تستخدم الأفراد في سحب المياه من الآبار بواسطة الحيوانات وتجميعها في أحواض " جوابي " ومن ثم توزع بواسطة قنوات صغيرة على البساتين. [2]

إن حرص الولاة على الإهتمام بالمياه والمحافظة عليها قد مكنها من الحصول على مردود مادي مباشر، ومن ثم أصبح المستغلون للمياه مطالبين بدفع قيمة محددة عن كل ساعة مائية مستهلكة، فالماء المستخدم في ري المحاصيل الزراعية ملكاً للدولة تجبر على استعماله مقابل مادي.[3]

ب. **الزراعة البعلية:**.هذه الزراعة انتشرت في ولاية طرابلس وهي تعتمد على مياه الأمطار وقد ضم هذا النوع زراعة بعض الخضروات والبقول والشعير والقمح اللذان يمثلان الغذاء الرئيسي للسكان[4]، ويعد الشعير أكثر المحاصيل الزراعية انتشارا إذ كان ينتج بكميات كبيرة، ويشكل القمح المنتوج الثاني من حيث الأهمية في الزراعات البعلية وإن لم يكن بنفس الحجم الإنتاجي حيث كانت المساحات المزروعة منه أقل من التي زرعت شعيراً بسبب تعرضه لبعض الآفات والأمراض الضارة. [5] لاشك إن الأوضاع الزراعية البعلية غير مستقرة لعدم انتظام هطول الأمطار حيث تفيد الإحصاءات المحلية بأن في كل 10 سنوات تكون نسبة هطول الأمطار جيدة في أربعة سنوات مما تسبب في حدوث أزمات ومجاعات اصابت البلاد في سنوات عديدة حيث تدخلت الدولة في تخفيف آثارها بتقديم المساعدات العينية للمواطنين المحتاجين. [6]

---

[1]. انتوني .ج.كاكيا، المرجع السابق، ص119.
[2]. انتوني.ج. كاكيا، المرجع نفسه، ص119.
[3]. رولفس، رحلة عبر افريقيا، ترجمة: عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1،1996م، ص179.
[4]. عبد القادر حامي، من طرابلس إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، دار المصراتي، ط1، 1974م، ص84.
[5]. محمود ناجي، المرجع السابق، ص58.
[6]. محمود ناجي،المرجع نفسه، ص41.

من العوامل الإجتماعية التي أثرت في ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب الخلافات بين القبائل والأفراد ويُحدد في كثير من الأحيان إلى أسلوب تقسيم الأرض التي فرضتها الإنكشارية وقد تتسم تلك الخلافات في بعض الأحيان " بالعنف والقتل والنهب وانتشار عادة الأخذ بالثأر[1]، وقد فرضت أنماط الحياة الأجتماعية والتي تُقر احترام التقاليد القبلية في حل المنازعات حيث شجعت الإنكشارية على اتباع هذا الأسلوب وبرزت بعض القبائل لعب دور المصالحة بين المتنازعين وأصبحت لها مكانة اجتماعية كما تمتعت بامتيازات الإعفاء من دفع بعض الضرائب مثل قبيلة المسامير في برقة، وقبيلة أولاد أبو سيف. [2]

قد أدى أيضاً تقسيم الأراضي الغير منصف من الإنكشارية إلى هجرة بعض الأفراد والقبائل للتخلص من وطأة الظروف الصعبة التي عاشوها في بلادهم من فرض الضرائب التعسفية التي فرضتها الإنكشارية التي أنهكتهم، وضع الإنكشارية أيديهم على هذه الأراضي واستغلوها لمصالحهم.[3]

استمرت هجرة القبائل حتى العهد القرمانلي بهجرة العديد من القبائل مثل قبائل الجوازي والفوايد وأولاد علي إلى مِصر وقيام الإنكشارية بالإستيلاء على أراضيها. [4]

المبحث الثالث
أثر الإنكشارية على الأوضاع الإقتصادية

كان بتدخل الإنكشارية في الحياة الإقتصادية والسيطرة عليها أثر بليغ مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية في ولاية طرابلس الغرب، حيث كان هذا الأثر على مختلف نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

---

[1]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص115.
[2]. هنري اوغسطين، سكان ليبيا، ترجمة: خليفة التليسي، دار الثقافة والنشر، ط1، 1975م، ص73.
[3]. هنري اوغسطين،المرجع نفسه، ص422.
[4]. مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص115.

قد تدهور الإقتصاد خلال العهد العثماني الأول والقرمانلي في طرابلس الغرب، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثقل الضرائب والرسوم التي أصبحت تمثل الدخل الرئيسي للدولة.

حيث سببت هذه الضرائب التي فرضتها الإنشكارية في تلك الفترة أثرعلى الجانب الإقتصادي بمختلف فروعه والتي سنتناولها كالتالي:

- أثرها على الزراعة :-

كان الإقتصاد في طرابلس الغرب يعتمد أساسًا على الزراعة، نظرًا لإتساع الأراضي الزراعية، وخصوبة التربة في طرابلس وضواحيها واعتدال المناخ[1]، وقد عرفت الزراعة في تلك الفترة خلال سيطرة الإنكشارية عدة صعوبات مما عرقل نموها وتطورها ونعتقد أن تكون السياسة الضريبية في هذه الفترة من أبرز هذه الصعوبات، وذلك بعد أن أرتفعت قيمة الضرائب التي كانت تفرضها الإنكشارية المقررة على الفلاحين[2]، فأصبح هؤلاء يدفعون أضعاف المبالغ مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية، لينسحبوا إلى الجبال والصحاري فارين من الجباة[3]، حيث كان العرب البدو يفرون إلى الصحراء بسبب غارات اللصوص و التابعين لولاة البكلربك وولاة الدايات الذين كانوا رغم أنهم يدفعون لهم إتاوة سنوية فإنهم يبتزون أموالهم ويأخذون قطعانهم بالتهديد والوعيد[4]، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الضرائب لم تكن موحدة أو محددة وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها فقد كانت تخضع لاعتبارات خاصة فهي تقوم على المعاملة المفضلة ومنح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة من مرابطين، وشيوخ القبائل الملكفين بمراقبة السكان الخاضعين « الرعية » وضمان نفوذ السلطة في أوسط سكان الأرياف، في الوقت الذي تُرغم فيه جماعات الرعية والفلاحين على تدعيم الضرائب المختلفة، والقيام بأعمال الصخر دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو إعفاءات جبائية، وقد كان لإستعمال الإنكشارية جمع الضرائب أثر واضح في نفور السكان في خدمة الأرض والإرتباط بها، فتحولت مجموعة قبائل كبرى إلى حياة الترحال.

أدى ذلك إلى انعدام الأمن[5]، وإعلان العصيان والتمرد وما أنجر عنه من حملات عسكرية زاد الفلاحين شقاء وحرمانًا، لاسيما أن هذه الأعمال كثيرًا ما تسببت في حرق المحاصيل

---

(1). ياسين شهاب الموصلي، المرجع السابق، ص52.

(2). المدني سعيد عمر، أثر سياسة الولاة العثمانية في النشاط الزراعي بالجبل الغربي خلال العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث العلمية،ع3 ، 2017م، ص241.

(3). مخلوف امحمد، المرجع السابق، ص679.

(4). مخلوف امحمد،المرجع نفسه، ص674.

(5). محمود ناجي، المرجع السابق، ص109.

الفلاحية[1]، وإتلاف المواشي وقتل السكان مما أضر بالحياة الإقتصادية بالأرياف، واختفت الزراعة من مساحات شاسعة من أراضي الولاية، وأصبحت مجال تَنقُل موسمي لقطعان المواشي، في وقت أصبحت فيه الجهات الجبلية الصعبة القليلة الموارد ،مناطق كثافة مرتفعة بالنسبة للسهول الخصبة التي أصبحت هي الأخرى مناطق طرد بشري بفعل ثقل الضرائب، وتهديد القبائل المتحالفة مع الدولة واستحواذ حكام الإنكشارية على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب وهذا زاد في عداء السكان للسلطة وأدى إلى تناقص الإنتاج وضئل مردود الضرائب[2].

ففي سنوات الازدهار عند وفرة الإنتاج كانت القبائل تستقر لتتولى الحرث والحصاد جماعيًا، أما في زمن الجفاف والمجاعات كانت تطلب التنقل والترحال الذي أصبح عنصرًا سائدًا، خاصة أن معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة كانت في أيدي الإنكشارية الحاكمة كما ذكرنا سابقًا ومن يتبعها[3]، أما باقي الناس فكانوا يقيمون في الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة علماً إن القطاع الزراعي، يعد من القطاعات التي تتطلب أيدي عاملة واسعة.

أثرت الضرائب التي كانت تفرضها الإنكشارية على السكان القيام بالعديد من الثروات والإحتياجات، فهذه الإضطرابات الداخلية قد أدت إلى وقت التفاعل بين السكان والإنكشارية مما أضر بالحالة الإقتصادية[4]، كما أدت إلى تكاثر الفتن واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض، ونتج عن عوامل هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وأرتفاع الأسعار ارتفاعًا فاحشًا، ولم يكن نظام الجباية يطبق نظام العشور كما ينص عليه علماء الفقه، بل كان الحكام يعتمدون على العرف المتداول، ولم يكن يراعي في التقديرات كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة فيه[5]، بالإضافة إلى إنه ما كان يتم تحصيله من ضرائب مهمة، لم تكن تتفق في التخفيف من بؤس السكان أو التقليل من خطر أوبئة المجاعات الدورية، أو إنشاء الطرق ووضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو والإحتلال الأوروبي، وإنما كانت الإنكشارية تنفق على حياة البذخ في قصور الوالي ومع المتعاونين معهم، كما إنه في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة كانت ترفع المحلة وتجوب الأرياف لمدة طويلة قد تصل إلى ستة أو سبعة أشهر تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين[6]، وقد كانت تأخذ شكل شكل حملة عسكرية واسعة النطاق القصد منها توسيع نفوذ الإنكشارية في المناطق النائية بالجهات

---

(1). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص325.
(2). مخلوف امحمد، المرجع السابق، ص676.
(3). فرانشيكسو روفيري، المرجع السابق، ص93.
(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص52.
(5). ريتشارد نيل، الضرائب في ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز دراسة مهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ع1، يناير،1989م،ص78.
(6). ريتشارد نيل، المرجع السابق، ص75.

الصحراوية مثل حملة عثمان بيك علي أوجلة لإخضاع السكان تحت حكم الإنكشارية، وكانت هذه الحملات تخلف دمارًا كبيرًا بالأرياف وقد أثرت سلبيًا على اقتصاد البلاد وأدت إلى تحول كثير من السكان إلى نمط البداوة والتنقل كما سبق ذكره[1].

لهذا يمكن أن نحكم على نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني الذي كان يشكل العمود الفقري للبناء الإقتصادي في طرابلس الغرب[2]،بإنه غير عادل ولا يراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم فهم لا يأخذون بعين الإعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين وهذا ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين وتردي المنتوج الزراعي[3].

- أثرها على الصناعات الحرفية:-

قد تعرضت الصناعة إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي، فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني[4]، ارتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصُناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج وإرتفاع أسعار خامتها[5]، فتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة إثر كساد مصنوعاتهم وإنخفاض أسعارها، ويمكن أن نرجح هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة في ولاية طرابلس الغرب إلى ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية التي فرضها الإنشكارية على أمناء الحرب وألزموا الصناع بتسديدها، فقد كان الصناع والحرفيون ملزمين بتزويد الخزانة بمبالغ مالية تحدد مسبقًا بدون اعتبار لنسبة الأرباح، ومبلغ الفائدة، كما كان لكل دكان بغض النظر عن إمكانياته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيمًا[6].

في بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد الولاة بالمواد المصنعة بدون مقابل، ويضاف إلى هذا النظام الضريبي الذي كانت تفرضه الإنشكارية على السكان حال دون تطور العمران، ودون إزدهار الفنون والصناعات الحرفية، ثم إن إنتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية

---

(1). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص65.
(2). محمد عبد المجيد جبيل، إيالة طرابلس الغرب 1795- 1858م، دراسة الأنماط الأوضاع الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة السابع من أبريل، قسم تاريخ، 2004م، ص12.
(3). ريتشارد نيل، المرجع السابق، ص74.
(4). عقيلة بربار، المرجع السابق، ص ص 20- 21.
(5). صلاح الدين، حسن السوري، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ع2 س6، 1984م، ص279.
(6). عقيلة بربار، المرجع السابق، ص30.

في المدن تفقد أسواقًا مهمة، التي أثرت عليها كثرة الضرائب[1]، كما إن الحروب مع دول أوروبا حالت دون تصدير المصنوعات إلى الخارج بكيفية منتظمة، ونجد كذلك إنه في الوقت الذي أضطر فيه الصناع المحليين إلى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الإلتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات الولاة كان الحكام يُقبلون على شراء المصنوعات الأوروبية ويعملون على تشجيع الإستيراد من الخارج وهذا ما ترك أثرًا سلبيًا على نوعية المصنوعات المحلية وحد من إنتشارها[2].

أثرها على التجارة :-

إن الضعف العام الذي تعرضت إليه ولاية طرابلس الغرب إبان الحكم العثماني لهم، لم يكن مقصورًا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل القطاع التجاري بفروعه الداخلية والخارجية، وذلك نظرًا للترابط والتكامل بين مختلف القطاعات الزراعية والصناعية، فقد كانت الضرائب[3] والمكوس والرسوم التي فرضتها الولاية على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلة مسار الحركة التجارية[4]، فنجد إن عدد القوافل القادمة من الجنوب إلى المدن الساحلية قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الانكشارية على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة طرابلس، إلا إذا دفع أصحابها الضرائب، على شكل هدايا، كما إن الوالي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقًا لنظام الاحتكار الذي أقرته الانكشارية، هذا الإحتكار أصبح يساير النظام الضريبي، ويتكيف معه نظرًا للإقتصاد السائد، والقائم على تصدير المواد الأولية، واستيراد الأشياء المصنعة، أو غير المتوفرة في البلاد[5]، حتى إن الفلاحين انصرفوا على استغلال استغلال الأرض، وصار أغلبهم لا ينتج إلا الإستهلاك المحلي، فهذا النظام الذي أعتمدته في جميع المرافق وحضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الطرابلسية وقضى على الزراعة في البلد قضاء مبرمًا.

من هنا نستنتج أن ثقل الضرائب التي كانت مفروضة على التجار بالإضافة إلى نظام الإحتكار الذي كان قائمًا في هذه الفترة من أبرز العوامل التي أثرت على تطور ونمو التجارة الداخلية والخارجية في طرابلس الغرب[6].

---

(1). الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص25.
(2). عقيلة الباربار، المرجع السابق، ص34.
(3). الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص25.
(4). الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع نفسه، ص26.
(5). الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع نفسه، ص27.
(6). الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع نفسه، ص27.

أمام هذا الضعف الإقتصادي وتدهور حال البلاد أصبح الأهالي يتطلعون إلى حياة اقتصادية أفضل وكانوا يتأملون أن يتغير الحال خلال العهد القرمانلي إلا أن القرامانليين اتبعوا سياسة اقتصادية كانت امتداداً للعهد العثماني الأول[1].

ساءت الأحوال الإقتصادية خلال عهد الأسرة القرمانيلية لكثرة ما كان يرهق كاهل الفلاح من مختلف أنواع الضرائب[2]، فالسياسة الضريبية استمرت في الاقتصاد القرمانلي معتمدين في إدارة الشؤون الغقتصادية الإنكشارية مما كان له الأثر السلبي على اقتصاد الدولة، لاسيما حينما بدأ الحكام القرمانلية بإحتكار تجارة الحبوب، واضطراره في كثير من الأحيان إلى بيع المحاصيل مقدمًا لتسديد ما عليه من ديونهم، كما شارك أفراد الأسرة في تدني هذه الأوضاع باشتراكهم في التعاملات التجارية المعتمدة على الاحتكار[3]، معتمدين في ذلك على الانكشارية التي لها باع طويل باحتكار التجارة وفي السياسة الضريبية[4]، هذا فضلاً عن حالة الإسراف والبذخ التي كان عليها الحكام القرامانليين، دون أن يأخذوا في الاعتبار تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث كانت الزراعة والصناعة والتجارة تعاني حالة من الضعف والإضمحلال، ولم تكن واحدة منها بقادرة على أن تفي بحاجات الحكام المالية الكبرى[5]، فضلاً عن إن قافلة الحجاج الكبرى التي كانت تضم الآفا من الرجال والجمال في طريقها إلى مكة، وتمر بطرابلس منذ عهود طويلة، حيث إنها غيرت طريقها وآثر الحجاج السفر بطريق البحر، وذلك بسبب فرض الضرائب عليهم ونهي الإنكشارية لهم[6].

في هذه الظروف كانت السلطة عاجزة أيضًا عن تقديم أية تجهيزات للقوات الإنكشارية، ولم تكن الدولة قادرة على سد حاجتهم من المواد الغذائية، فكان على أفراده تدبير مؤونتهم واحتياجاتهم بأنفسهم، وغالبًا ما كان هذا على حساب الأهالي التي تمر الإنكشارية من أراضيهم، الأمر الذي أرهق الأهالي وسبب لهم الضنك[7]، وأدى ذلك إلى خلق حالة من عدم الرضا، بل السخط وإعلان العصيان ضد الحكم القائم، فقد شلت الأزمة المالية تفكيرهم لدرجة لم يعد بإمكانهم بأي عمل من شأنه إصلاح الحالة الإقتصادية، وتحولوا الحكام في هذه الفترة من حُكام يُدِيرون أمور البلاد إلى حكام منغمسين في ملذاتهم وشهواتهم[8].

---

(1). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911 م، ص ص 413، 416.
(2) احميدة سالم، المرجع السابق،201.
(3). الهادي مصطفى بو لقمة، دراسات ليبية، مكتبة قورينا، بنغازي، ط3،1975م، ص249.
(4). رودلف ميكاكي، المرجع السابق، ص206.
(5). رودولف ميكاكي،المرجع نفسه، ص206.
(6). احميدة سالم، المرجع السابق، ص 202.
(7). كامل علي الويبة، المرجع السابق، ص ص 27- 28.
(8). الهادي مصطفى بولقمة، المرجع السابق، ص250.

على سبيل المثال، وبسبب الضغوط الأوروبية على يوسف باشا عقد اتفاقية مع فرنسا في عام 1816 م والتي أقر فيها فضلاً عن تقديم الإعتذار لفرنسا، التنازل لها بصفة تامة ونهائية بالنسبة له ولمن يخلفه في الحكم من حقه القيام بالهجمات البحرية على السفن التابعة للدول الكبرى التي كان يقوم بها الإنكشارية وعدم قدرته على السيطرة عليها[1]، وبذلك تحطم إقتصاد طرابلس تقريبًا بنهاية الغارات البحرية، وتلا ذلك محاولات تحول التجارة عبر الصحراء نحو الغرب والجنوب إلى موانئ المستعمرات الأوروبية على ساحل الأطلسي[2]، وبإنقطاع موارد الغارات البحرية، أصبحت الأوضاع المالية في الإيالة تنذر بالكارثة، ولجأ الباشا إلى بعض الإجراءات المالية، فركن إلى الوسيلة العاجلة للخروج من أزماته بتغيير قيمة العملة، فأعلن في مرات عديدة إلغاء العملة المتداولة ليستبدل بها عملة أكثر منها رداءة وأقل قيمة[3].

لما كان يوسف باشا يقوم بعمليات سحب العملة المعدنية بصور دورية، بدأ السكان يقاطعون النقد الجديد، وفي كل مرة كان يهدد بأشد العقوبات بكل من يرفض قبول القطع الجديدة ذات النسبة النحاسية الكبيرة وذلك بتسليط الإنكشارية عليهم، فكان التجار المسلمون الذين يرفضون قبول العملة الجديدة يتعرضون لقطع أيديهم أو أرجلهم، أما التجار اليهود فيحكم عليهم بالإعدام، والدليل على فشل السياسة الإقتصادية فقد رفض رعايا القنصليات قبولها بمساندة دولهم فتم إخراجهم من البلاد[4]، وندد قناصل الدول الأوروبية في مراسلاتهم بهذا النظام الذي عرقل التجارة وأفقد الثقة بالإقتصاد المحلي[5]، ولكن الأهالي كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت بواسطة الإنكشارية[6]، وذكر النائب الأنصاري أن يوسف باشا باع بعض قطع أسطوله الحربي، وسك مدافعها النحاسية نقودًا[7]، كما لجأ إلى الإقتراض من بعض الأجانب بفوائد باهظة لم يقدر على سدادها فأخذت بريطانيا وفرنسا – مثلاً، تهددان بأساطيلهما لإستخلاص ديون رعاياهما[8].ولتغطية نفقات البلاط الخاصة عمد باشاوات طرابلس إلى رهن مجوهرات حريمهم ورهن سفنهم الحربية أو بيعها في محاولة لتسديد تلك الديون[9].

---

(1). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م،ص ص 402 - 403.
(2). جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبد الحفيظ الميار، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1972م، ص99.
(3). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتي 1911م، ص404.
(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص239.
(5). اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتي 1911م، ص404.
(6). كوستنازيو برنيا، المرجع السابق، ص319.
(7). أحمد النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص332.
(8). علي سلطان، المرجع السابق، ص436.
(9). شارل فيرو، المرجع السابق، ص339.

تحتم على يوسف باشا في ظل هذا الوضع البحث عن المزيد من النقود، لذا فرض ضريبة على كل شجرة فاكهة أو شجرة زيتون، والتي كان يعتمد عليها الأهالي كثيرًا، وكان هذا الإجراء سببًا في تذمر الأهالي[1].

كانت السلطات تجني ضرائب باهظة عن الحيوانات والسمن والزيوت التي تباع في الأسواق، وفرضت ضرائب على المباني المملوكة للأهالي في مدينة طرابلس وضواحيها دون الأرياف، وأيضًا ضرائب على البساتين والآبار لأهالي المنشية[2]، مع فرض مبلغ من المال على كل رجل، عرفت بضريبة الصائم أو ضريبة الرأس و تأخذ من كل الرجال الذين تعدو مرحلة الطفولة[3].

اضطرت ضائقة يوسف باشا إلى الضغط على اليهود الذين شملهم في أوائل أيام حكمه بكثير من الرعاية، وكانوا أغنى طبقات سكان المدينة، إذ كانت تتركز تجارة البلاد في أيديهم، حيث كانوا يسيطرون على تجارة الحبوب، وبسبب تكدس أموالهم راحوا يفقدون حزمهم فأظهروا ما هم فيه من بذخ ورفاهية[4]، الأمر الذي أثار شعور الأهالي من المسلمين ضدهم، وكان المسلمون رغم كراهيتهم الشديدة لليهود، مضطرين للخضوع لهم لسيطرتهم على الشؤون التجارية، فألزمهم يوسف باشا بتوريد بعض مستلزمات الحياة أو الرفاهية إلى البلاط مثل الشحم والعطور وأدوات الزينة، وأتخذ ضدهم إجراءات شديدة، مثل إصدار تعليمات باعتبار جميع العقارات والأملاك التي لا توجد لها عقود مكتوبة من أملاك الدولة، حيث كان معظم اليهود لا يملكون عقودًا لعقاراتهم في طرابلس[5]، فكانت الإنكشارية تقوم بأخذ هذه العقارات والممتلكات.

لقد شملت الضرائب والرسوم مختلف الأنشطة الإقتصادية، وتم استخدام نظام الإلتزام بشكل أشمل من ذي قبل، فشل هذا النظام الذي ابتكر في أراضي الدولة العثمانية في النشاط الزراعي بوصفه بديلاً عن النظام الإقطاعي العسكري، وجميع الأنشطة الإقتصادية الأخرى لغرض توفير المداخيل المالية بطريقة مضمونة وسريعة عبر قيام بعض الأثرياء لا سيما اليهود بدفع مبالغ مالية للحكومة مقدمًا لقاء أمتثال الضرائب على أنشطة اقتصادية معينة، مثل الأسواق والحانات وأبواب المدن والجمارك والموازين، وبعض المواد المحتكرة مثل الملح والفحم فضلاً عن الضرائب الزراعية[6]، وبسبب إرتفاع الأسعار الناشئ عن التلاعب بالنقد وغشه لم يتمكن السكان من القيام

---

(1). جون رايت، المرجع السابق، ص100.
(2). احميدة سالم، المرجع السابق، ص203.
(3). امحمد سعيد الطويل، البحرية الليبية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795م-1832م،المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية،طرابلس ليبيا،ط2012،3م، ص172.
(4). احميدة سالم، المرجع السابق، ص203.
(5). عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص206-207.
(6). حسن الفقية، المرجع السابق، ص ص 404،406.

بمتطلبات الحياة المطلوبة منهم، لذلك كان رد فعل السكان تجاه فرض تلك الضرائب القيام بالعديد من الإنتقاضات ضد السلطة[1].

حاول يوسف أيضًا السيطرة على النشاط التجاري، باحتكار بعض الصادرات والواردات من السلع والبضائع، مثل تجارة الحبوب وبعض الصناعات المحلية وشراء مستلزمات الجيش والبلاط[2]، ومن بين المواد التي احتكرها يوسف باشا الملح، الذي وإن لم يكن التعامل به مباشرة باع حق تصديره إلى الشركات الأوروبية والتجار في الداخل[3].

كما احتكر الباشا أيضًا تصدير بودرة الصودا التي كانت تنتج محليًا، حيث بيع هذا الإحتكار إلى تجار فرنسيين وبريطانيين[4]، وفضلاً عن هاتين المادتين احتكرت السلطات شراء وتصدير الجلود، حيث كان يمنح كإلتزام للتجار اليهود مقابل دفع مبالغ سنوية[5]، يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من السلع التي كان يمنح حق المتاجرة بها وفق نظام الإلتزام إلى مَن يستطيع دفع أعلى قيمة، فمن بين هذه السلع الصابون والدخان والفحم، واهتم أيضًا[6] حكام طرابلس بتجارة أخرى غير السلع التي ذكرت وهي تجارة الرقيق، الذين كانوا يحصلون عليهم بأعداد كبيرة، سواء في شكل ضرائب ترسل إليهم من المناطق الجنوبية لطرابلس، أو على شكل غنائم يتحصلون عليها من عمليات الغزو على بلاد السودان الغربي، وكانت هذه السلطة الأدمية تصدر إلى مناطق مختلفة أوروبية أو غير أوروبية، وقد تباع إلى بعض التجار الأجانب لمقايضة مشترياتهم من السلع الأخرى[7].

إن سيطرة الأوروبيين لم تقتصر على هذا فحسب، بل شملت أيضًا تجارة طرابلس الخارجية بصورة عامة، وهو ما يبرز بشكل جلي في الإحتكار شبه الكامل على عمليات النقل البحري، من السفن البريطانية والبندقية والفرنسية، ويذكر القنصل الفرنسي إن عائدات فرنسا من عمليات النقل التي تقوم بها السفن الفرنسية فاتت عائداتها من التجارة مع طرابلس[8].

كذلك تورط السلطات في النشاط الإقتصادي غير الإنساني لم يقتصر في ظهور المعاملات الخاصة بالباشا، بل طالت أيضًا قادة الإنكشارية[9]. على عكس ما هو متوقع فإن احتكار التجارة

---

(1). ياسين شهاب أعوصلي، المرجع السابق، ص33.
(2). رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص ص 202- 203.
(3). حسن الفقيه، المرجع السابق، ص509.
(4). شارل فيرو، المرجع السابق، ص335.
(5). حسن الفقيه، المرجع السابق، ص504.
(6). شارل فيرو، المرجع السابق، ص333.
(7). شارل فيرو،المرجع نفسه، ص333.
(8). حسن الفقيه، المرجع السابق، ص377.
(9). احميدة سالم، المرجع السابق، ص205.

من قبل يوسف باشا لم يؤدي إلى عدم الإنتعاش فحسب، بل أدى إلى كساد التجارة وانحطاطها الشامل في البلاد[1].

من جهة أخرى خولت السلطات بعض الموظفين سلطات استبدادية في الدواخل، حيث كانت المزارع التي لا يتمكن أصحابها من تسديد الضرائب تحال للبيع بالمزاد العلني، يبتاعها القادر على دفع ثمن أكبر لها، لذا كان الفلاح غالبًا ما يجد نفسه مضطراً إلى هجر أرضه والإرتحال بعيدًا[2].

مما زاد من تسلط الإنكشارية من قبل الحكومة، أنهم كانوا يجبرون الأهالي ومن معهم، بتقديم رسوم إضافية زيادة على الرسوم الأساسية، لذلك تذمر السكان، فمثلاً كان السكان يتذمرون من سماع قرع الطبول من قبل الإنكشارية، والدمى معناه أن على كل أسرة أن تُعد طعامًا الإنكشارية المكلفة بجمع الضرائب[3].

هذا دليل آخر على الناحية الإقتصادية في البلاد لم يتضرر الأهالي فقط من تدهور الأوضاع الإقتصادية بل تضرر أيضًا قانون الدولة، فلم يعد للدولة قوانين وأصبحت منبوذة حيث إنها كانت تمارس قيود اقتصادية على الرعايا الأجانب وعلى الأقليات المتمثلة في اليهود كما ذكر سابقًا بفرض ضرائب باهضة عليهم دون الرجوع إلى قوانين تربطهم فكان للقانون السائد لديهم هي توفير الحاجة بالطرق المشروعة أو غير المشروعة[4]. لم يقتصر تدخل الإنكشارية في الإقتصاد على تدهور حال السكان والدولة[5]، بل كان له بليغ الأثر على الإنكشارية أنفسهم فأصبحوا يبيعون أسلحتهم ومدافعهم وأصبحوا بذلك ضعفاء مما سهل على يوسف باشا تنفيذ قرار السلطان محمود الثاني بإلغاء فيلق الإنكشارية من الدولة العثمانية وخاصة الولايات العربية (طرابلس الغرب)[6].

فقام يوسف باشا بتنفيذ هذا القرار لأنه كان يطمح للتقرب من السلطان محمود الثاني حتى يمد له يد العون لسد ديونه الكبيرة وإمداده بما يلزم من أموال لتدعيم دولته المنهارة اقتصاديًا[7].

---

(1). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص217.
(2). جون فرانسيس ليون، المرجع السابق، ص190.
(3). شارل فيرو، المرجع السابق، ص ص 413- 414.
(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص239.
(5). احميدة سالم، المرجع السابق، ص208.
(6). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص169.
(7) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص545.

المبحث الرابع

نهاية الانكشارية

على الرغم من أن الجيش « الإنكشاري » كان منذ نشأته في القرن الرابع عشر وطيلة القرن الخامس عشر ومطلع القرن الذي أعقبهما، يمثل عماد المؤسسة العسكرية العثمانية وسر قوتها في تحقيق الإنتصارات على الأعداء، إلا أن هذا الجيش أخذ منذ النصف الأول من القرن السادس عشر يفقد الكثير من صفاته العسكرية والإنضباطية، بل أصبح مصدر خطر دائم يهدد الحكم العثماني، ولم يعد بالإمكان الوثوق بأفراده في ميدان القتال[1]، ويرجع سبب اختلال نظام الجيش «الإنكشاري» وبروز مظاهر التمرد فيه إلى علو مكانته بسبب الإنتصارات التي حققها في بداية نشاطه العسكري، واعتماد السلاطين عليه، الأمر الذي منحه سطوة في تركيبة الدولة[2]، وقد أدى هذا إلى غرور في نفوس الكثير من قيادته، وحين ضعف السلاطين تحولت الإنكشارية إلى قوة ضاغطة راحت تسعى إلى ابتزازهم بوسائل شتى[3].

للحصول على الأموال والتفرد في النفوذ وكان ذلك على مستوى إدارة الدولة في العاصمة – استانبول – وكذلك في الولايات[4]. طرابس الغرب نموذجًا.

في أواخر القرن السادس عشر استطاع « الإنكشارية » إلغاء مبدأ تحريم الزواج والذي يعد من مبادئ تنظيمهم الرئيسية، الأمر الذي ترتب عليه شيوع مظاهر الفوضى إذ أصبح الإنتماء إليهم وراثيًا بصرف النظر عن المقدرة العسكرية[5].

مما زاد في فساد « الإنكشارية » مدى الإختلال الذي أصاب نظامهم، فقد أخذ الكثيرون منهم يزاولون مهن وأنشطة اقتصادية مختلفة، الأمر الذي ترتب عليه تضاؤول ارتباطهم بثكناتهم، وضعف قدراتهم القتالية وعزوفهم عن التدريب، لإنشغالهم بمهام غير عسكرية، حتى صار العديد منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لإستلام المرتبات، التي كانت تسمى « العلوفات »، إضافة إلى قيام بعضهم ببيع تذاكر علوفاتهم إلى الراغبين من عامة الناس، ورافق هذه العمليات سوء استعمال كان

---

(1). أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص104.
(2). يوسف عبد الكريم ،المرجع السابق، ص157.
(3). محمد فريد، المرجع السابق، ص108.
(4). محمد فريد،المرجع نفسه، ص68.
(5). ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط3،1965م، ص47.

آغا الإنكشارية وضباطه، قد تغاضوا عنه، لأنه يسير في مصلحتهم[1]، إذ بإمتناعهم عن إخبار المسجلين بما يحدث من نقص في (غرف الإنكشارية)، جعلهم يقومون بإصدار تذاكر جديدة بقصد بيعها أو سحب مرتباتها بأنفسهم، وشجع هذا الوضع بعض الموظفين من ذوي النفوذ بالقيام بتسجيل أسماء خدمهم و أتباعهم في القوائم الرسمية « الجيش الإنكشاري »، وبذلك كلف الدولة مبالغ طائلة تدفع لهم كمرتبات دون أن يقوموا بأي دور عسكري[2]، كما أن الغاء نظام « الدوفشرمة » أدى إلى دخول المسلمين الأحرار في الجيش الإنكشاري، ممن كانوا مرتبطين بأسرهم وحرفهم، مما ساعد ذلك على امتزاج جند الإنكشارية بالمجتمع المدني، التي نشأت في البداية مغلقة عن المجتمع المدني ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالوالي[3].

لما أراد السلطان إبراهيم (1640– 1648م) التخلص من رؤوساء الإنكشارية ووضع حد لإختلال نظامهم واستمرار تدخلهم في شؤون الحكم تآمروا ضده وقاموا بقتله خنقًا بعد حصولهم على فتوى من شيخ الإسلام (عبد الرحيم أفندي)[4].

قد انصب ذلك في إطار التحالف بين المشيخة الإسلامية و« الإنكشارية » فكانت الأولى تقدم الأعمال الخيرية أحيانًا التغطية « الشرعية » عن طريق الفتوى[5].

استمر « الإنكشارية » في أساليبهم هذه حتى سادت حالة من الفوضى وعدم الإستقرار، ليس فقط في استانبول بل في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية وتشمل طرابلس الغرب، والأمثلة الكثيرة الدالة على أثر الإنكشارية في طرابلس الغرب من قتل وخلع الولاة وتنصيب الأضعف منهم للسيطرة عليه، كما حدث مع الوالي سليمان الذي قاموا بقتله، وكما قاموا بقطع رأس محمود مويس وتنصيب عثمان القهوجي للولاية[6]، وللمزيد من التوضيح للتدخل الإنكشارية في شؤون الحكم، انظر للفصل الثاني.

استمر تمرد الإنكشارية وتدخلهم في شؤون الدولة، طيلة القرن الثامن عشر وما بعد، وكان أغلب سلاطين الدولة، في تلك الفترة، عرضة للخلع والعزل[7].

فتمكنوا من خلع السلطان مصطفى الثاني في سنة 1703 م بعد أن رفض الإنصياع إليهم[1]، في عام 1711م دبر أحمد القرمانلي خطة جريئة وغادرة لإستغلال عدد كبير من

---

[1]. عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص110- 111.
[2]. محمد فريد، المرجع السابق، ص129.
[3]. محمد فريد،المرجع نفسه،ص129.
[4]. محمد فريد، المرجع نفسه، ص129.
[5].محمد فريد، المرجع نفسه، ص129.
[6]. كوستانزو برنيا، المرجع السابق، ص109
[7]. محمد فريد، المرجع السابق، ص146.

الإنكشارية، وطبقاً لهذه الخطة استدعى حوالي الـــ 300 من الإنكشارية إلى منزل له خارج المدينة بالمنشية وذلك بمناسبة تنصيبه قائدًا للجند، وحسب وصول الضيوف كان يتم استقبالهم وقتلهم في السدة الطويلة الضيقة المؤدية إلى القاعة الكبرى في المنزل، وبدأت في الوقت نفسه مطاردة علنية في المدينة للإنكشارية الذين كان يقضي عليهم في كل مكان، وبعد أن جمع أحمد القرمانلي ثروات الضحايا أرسل منها هدية للسلطان فتقبلها بكل رغبة، وبهذه الطريقة مهد الطريق إلى السلطة، أما تخلص طرابلس الغرب من رؤوس الإنكشارية الذين كانوا أصحاب المؤامرات وسبب الإستبداد والإضطراب الدائم في الولاية فكان حقيقة إيجابية قابلها الأهالي بكل ارتياح[2].من نتائج ذلك فقد الإنكشارية كليًا أهميتهم كقوة عسكرية، أما باقي عناصر الإنكشارية فأعيد تنظيمها، ووزع أفرادها على مختلف الفرق العسكرية والحاميات، إلا أنهم عادو بكامل قوتهم خلال عهد علي القرمانلي وفرضوا سيطرتهم عليه[3].

مع ازدياد خطرهم عملت الدولة العثمانية على التقليص من عددهم حيث عدلت من الإلتحاق بالجيش الإنكشاري بحيث أصبح لا يتجاوز خمسة عشر ألف، الذي كان فيما مضى 150 ألف جندي، ترتب على ذلك إلغاء ضريبة الغلمان تدريجيًا إلى أن ألغيت تمامًا أوائل القرن السابع عشر[4].

أدرك السلاطين أن الإنكشارية لم تُعد عامل قوة أو أداة طبيعية يمكن الإلتجاء إليها وقت الأزمات لمواجهتها، بل أصبحوا مصدر إزعاج للدولة، ولخطورتهم تم توزيعهم بين الولايات[5]، ولم يبق منهم بالعاصمة العثمانية عدا أربعة آلاف انكشاري فقط، لقناعة السلاطين المتعاقبين بخطرهم، لأن بقاءهم بأعداد كبيرة في مكان واحد يزيد من قوتهم وجبروتهم وازدياد مشاكلهم.

رغم السماح للإنكشارية بممارسة حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والإختلاط مع شرائح المجتمع المختلفة فإن ذلك لم يخفف من جبروتهم على الدولة والمواطنين الذين تضرروا من شرورهم حيث بدءوا يتعمدون ممارسة السلب والنهب واقتحام البيوت ومهاجمة الأعراض[6].

كما قاموا بزيادة الضرائب على السكان، وفي الوقت نفسه وخشية وقوف السكان ضد تزايد الضرائب المفروضة قام الإنكشارية الذين ساهموا بفعالية اتخاذ هذا القرار بإلزام علي القرمانلي

---

(1). يوسف عبد الكريم ، المرجع السابق، ص168.
(2). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص ص 111- 112.
(3). نيكولاي بروشين،المرجع نفسه، ص112.
(4). مروان محمد عمر، الانكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها، مجلة جامعة مصراته، كلية التربية،مجلة ع8، 2017م، ص328.
(5). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ص 501- 502.
(6). مروان عمر محمد، المرجع السابق، ص329.

بإصدار قانون الإعدام ضد كل من ينظر بإزدراء إلى الإنكشارية وأدى طغيان الإنكشارية إلى تفاقم النزاعات وإلى النهب وقطع الطرق في الإيالة وإلى ضعف التجارة[1].

ازداد الوضع الإقتصادي سوءً بعد تفشى الطاعون سنة 1785م مما زاد من تفاقم أحوال الإيالة[2].

خلق الإنكشارية فوضى عارمة نتيجة إهمالهم واجباتهم العسكرية، و تدخلهم في شؤون الدولة، وسلب اختصاص السلاطين وعزلهم، وأحيانًا تصل إلى قتلهم، الأمر الذي دفع بالسلاطين إلى الإصرار على تحديث الجيش ،عرف ذلك (بالنظام الجديد)، خاصة بعد ضعف الجيش الإنكشاري وتلقيه هزائم كثيرة أمام الجيوش الأوروبية[3].

فمن عهد السطان سليم الثالث (1789– 1807م) بدأت الإمبراطورية العثمانية بتطبيق نظام كان موجهًا بالدرجة الأولى ضد الإنكشارية وهو إعادة تنظيم الجيش العثماني1773م[4]، وردًا وردًا على ذلك هبطت الروح القتالية هبوطًا حادًا في أوساط الإنكشارية وتفاقم العصيان وكثرت الحوادث فاستحدث قطع مشاة جديدة وألبسها الملابس الأوروبية وأعطى للإنكشارية فرصة الإنخراط فيها وأصدر في الوقت نفسه أمرًا إلى حكام إيالات الإمبراطورية العثمانية ومن بينهم يوسف القرمانلي يطالبهم فيه بتشكيل قطاعات عسكرية مماثلة.

على نحو ما حدث في جميع الإيالات رفضت الإنشكارية في إيالة طرابلس الغرب الإنصياع للنظام الجديد وإدخاله في فيالقهم العسكرية[5]، الأمر الذي زاد من خطرهم وتمردهم وعصيانهم، وليقينهم أن هذا النظام إذا ما تم تطبيقه سيجبرهم على الإندماج في فيالق أخرى وفرق جديدة تفقدهم خصوصيتهم وامتيازاتهم الخاصة[6].

كان اعتراض الإنكشارية على إصلاحات السلطان سليم الثالث (1789–1807م) وغيره من السلاطين دليل على التدهور والتهور والإنحلال الذي وصلوا إليه، فقد سبقت هذه الإصلاحات موجة من الإضطرابات والفساد من قبلهم تمثلت في عزل وقتل السلاطين وكبار رجال الدولة[7].

---

(1). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص135.
(2). نيكولاي بروشين،المرجع نفسه، ص136.
(3). مروان محمد عمر، المرجع السابق، ص329.
(4). نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص168.
(5). نيكولاي بروشين،المرجع نفسه، ص168.
(6). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص512.
(7). عبد العزيز الشناوي،المرجع نفسه، ص514.

لم يكتفِ الإنكشاريون بعزل السلاطين وكبار رجال الدولة، بل عمدوا إلى خلق المشاكل في المناطق التي ضمتها الدولة إلى حوزتها، فأعمالهم المرعبة لم تقتصر على العاصمة وضواحيها، بل امتدت إلى منطقة البلقان وشمال أفريقيا[1]، فعلى سبيل المثال لعب الانكشاريون في شمال أفريقيا دورًا أساسيًا، وكانوا القوة الداعمة التي اعتمد عليها درغوت باشا من بعد فرض سيطرته على طرابلس الغرب[2].

حيث سيطروا بها على الديوان الذي تكون من كبار ضباطهم، ونافسهم في ذلك كبار القراصنة، إلا أن اليد العليا للإنكشارية مكنتهم من مقاسمة القراصنة الغنائم التي حصلوا عليها[3].

كذلك استطاع الإنكشاريون السيطرة علي الهيئة الدينية الحاكمة فقد أصبح شيخ الإسلام أداة في يد الإنكشارية وخاصة في إصدار الفتاوى الدينية ضد السلاطين.

يتضح إن تدخل الإنكشارية وسيطرتهم على مقاليد السلطة في البلاد وتدخلهم في شؤون الدولة أهمها منصب السلطان، و ثاروا على عدد منهم، وتم عزلهم وقتلهم، هذه الأسباب جعلت المسؤولين بالدولة يفكرون جليًا بالقضاء على مؤسسة الإنكشارية لما سببوه من ضعف عام للدولة و طموحهم ورغبتهم بالسيطرة على مؤسسات الدولة ومقاليد السلطة بها[4]، وانغماسهم في الحياة العامة وملذاتها، وتركهم ساحات القتال، واتجاههم إلى السلب والنهب خاصة أثناء عمليات الغزو.

نتيجة لتلك السياسة خسر العثمانيون الكثير من القلاع والحصون والسيطرة عليها من قبل أعدائهم الأوروبيون[5]، إن المسلك الذي انتهجته الإنكشارية بخلع وقتل السلاطين وتعيين أبنائهم صغار السن مكانهم كسلاطين، أطمع الأوروبيين في القضاء على الجيش العثماني، لأن الضعف بدأ يهز كيانه، والهزائم تلحق به من حين إلى آخر لتكاسل الإنكشاريين واستعمالهم الأسلحة التقليدية القديمة، مما أدى بالسلاطين التفكير بتطوير المؤسسة العسكرية وتجديد بنيتها بما فيها الجيش الإنكشاري الذي تمادى بإلحاق الضرر بمؤسسات الدولة وشعبها[6].

فشل السلاطين في إحداث التطور المطلوب حتى عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الذي وضع نصب عينيه العمل على إنهاء مؤسسة الإنكشارية التي اتسمت بالتسلط والتخريب والعنف[7]، حيث أيقن أنه لا يمكن إصلاح الوضع القائم الذي عليه الدولة من فوضى

---

(1) .عبد الكريم رافق،العرب والعثمانيون 1516-1916م،مكتبة التاريخ العثماني،دمشق،ط1993،2م، ص127.
(2) .مروان محمد عمر، المرجع السابق، ص331.
(3) .عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص127.
(4) .مروان محمد عمر، المرجع السابق، ص334.
(5) .عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص142.
(6) .مروان محمد عمر، المرجع السابق، ص334.
(7) .عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص142.

وضعف ما لم يتم إصلاح الجيش بما فيها الجيش الإنكشاري، الذين لم يتقبلوا سياسة الإصلاح، وكرد فعل لهؤلاء ثاروا على السلطان محمود الثاني وأبرموا النار في أغلب المناطق، وخوفًا من تدمير العاصمة أذعن السلطان لمهادنتهم مرجئا ًتنفيذ برنامجه الإصلاحي إلى وقت قادم[1].

حاول السلطان مرارًا مع هؤلاء قبول فكرة الإصلاح إلا أنه فشل مع كل المحاولات التي اتخذت معهم؛ لذلك أمر الصدر الأعظم أن يدعو إلى اجتماع في 27 مايو 1826 م بدار شيخ الإسلام (هو منصب يتولاه المفتي الأكبر مقره إسطنبول وقد أنشأ دار شيخ الاسلام السلطان محمد الفاتح) حضره كافة كبار قادة الجيش، وكبار ضباط فيالق الإنشكارية، ورجال الدين على رأسهم شيخ الإسلام، حيث طُرح في هذا الاجتماع ما آل إليه حال الإنكشارية من سلب ونهب وتدهور وانحلال، أدى إلى ضعف عام في مؤسسات الدولة، وبالتالي ضرورة الأخذ بالنظم الحديثة وعلى رأسها مؤسسة الإنكشارية من تحديث وتدريب وتسليح[2]، وسرعان ما لاقت هذه الأفكار قبولاً واستحسانًا من الجميع بما فيهم ضابط الإنكشارية، وما زاد في سرعة قبول الأفكار الفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام بضرورة الأخذ بالنظم الحديثة وتطوير الجيش.

كان من أهم نتائج الاجتماع أن أصدر السلطان في 28 مايو 1826م فرماناً باسم خطي شريف الذي نص على وجوب تحديث الجيش وفقًا للنظم الأوروبية الحديثة[3].

السؤال هل وافق الإنكشارية على ذلك الفرمان؟ رغم موافقتهم المبدئية أثناء الإجتماع فإنهم أعلنوا التمرد والعصيان في استنابول يومي 14، 15 يونيو 1826 م وبدءوا يشعلون النار في مبانيها، ويقتحمون المنازل، ويحطمون المحال التجارية، وقد اعتبر هذا آخر تمرد لهم[4]، وجد السلطان محمود في هذا التمرد واقعًا له، وأن الفرصة سائحة له للقضاء على هؤلاء المتمردين خاصة بعد فشلهم في القضاء على ثورة اليونانيين واعتبر ذلك سببًا قويًا للقضاء عليهم[5].

أصدر السلطان أوامره للجيش يوم 15 يونيو 1826م بتطويق المتمردين في ساحة آت ميداني لوقوفهم في وجه الإصلاح، ووضع حدٍ لشرورهم، ووافق العلماء على ضربهم وقمعهم، وأمر بدكهم بالمدافع مما أجبرهم إلى فك التمرد، والرجوع إلى ثكناتهم التي دكت بالكامل، وأبرم بها النيران، حيث سقط منهم ما يزيد على ستة آلاف انكشاري (6000) قتيلا، ولم ينجُ منهم إلا

---

(1). مروان محمد عمر، المرجع السابق، ص336.
(2). عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص545.
(3).عبد العزيز الشناوي، المرجع نفسه، ص545.
(4). عبد العزيز الشناوي، المرجع نفسه، ص548.
(5). اسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص148.

القليل، وقد عرفت هذه الحادثة "بالواقعة الخيرية" اعتبرت هذه الحادثة إنجازًا غير مسبوق، وعلى موجب هذه الهزيمة أصدر السلطان محمود الثاني فرمانًا بإلغاء هذه المؤسسة ومصادرة أملاكهم وكل ما يمت لهم بصلة[1]، وأصدر في الوقت نفسه أمرًا إلى حكام الولايات العثمانية من بينهم يوسف باشا يطالب فيه بتشكيل قطاعات عسكرية مماثلة والتخلص نهائيًا من الإنكشارية ولم يطل الوقت حتى تم التخلص منهم، فكان عهد محمود الثاني آخر عهود الإنكشارية[2].

الخاتمة

[1]. محمد فريد بك، المرجع السابق، ص431.
[2] نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص169.

« الخاتمة »

تواجد الدولة العثمانية في طرابلس الغرب كان بطلب من سكانها لمساعدتهم في الدفاع عن بلادهم ضد هجمات الأسبان وفرسان مالطا، ويعتبر هذا الوفد الذي كان ممثلاً لسكان طرابلس، أول وفد عربي أتى من طرابلس الغرب إلى اسطنبول يبايع السلطان العثماني على أنه خليفة المسلمين، وأن مسؤوليته حماية العرب والمسلمين من الإحتلال الأوروبي، لذلك تم إرسال قوة من الإنكشارية تمكنت من طرد فرسان القديس يوحنا والسيطرة على طرابلس الغرب.

لكن حقيقة هذه السيطرة على طرابلس الغرب ظهرت معها أطماع الدولة العثمانية التوسعية على حساب دولة مسلمة وجعلت طرابلس الغرب قاعدة عسكرية كبرى وجلبت إليها الآلاف من جنود الإنكشارية لتحقيق أهدافهم التوسعية ومما يدل على ذلك لم تكتف (بطرابلس الغرب) فتجاوزت حدودها إلى برقة وفزان، وكما جعلت طرابلس الغرب منطلقاً لحملاتهم العسكرية الخارجية مثل سيطرتهم على تونس وحروبهم في البحر المتوسط ،وتجنيد السكان في قواتهم على شكل ميليشيات عسكرية.

أما الحقيقة الأخرى فحينما نقول أولى السلطان اهتمامته بطرابلس الغرب هذا لا يعني الإهتمام المقصود به التطور والازدهار للبلاد بأن تعيش حياة هادئة بل اقتصر هذا الإهتمام حينما يصدر السلطان فرمان بتعيين والي على طرابلس الغرب حتي لا تضيع طرابلس الغرب من السيطرة العثمانية، ولم يُولوا اهتمامًا بحياة السكان بمختلف نواحيها.

مرت الإدارة العثمانية لولاية طرابلس الغرب بمرحلتين خلال عهد البكلريك (1551م – 1609م) وخلال عهد الدايات (1609– 1711م)، وكان لكل عهد سمات مختلفة، حيث كان عهد البكلريك على درجة من القوة والمقدرة على فرض أساس إداري عسكري متين بفضل الولاة الذين كان أغلبهم من رجال البحر، أما عهد الدايات فتميز بالغموض لكثرة الاضطرابات فيه بسبب سيطرة الانكشارية على الديوان.

كذلك تسببت الانكشارية في التأثير على الجانب الاجتماعي بسبب ضرب القوة الوطنية ببعضها البعض ودس الفتن، كما أنهم اندمجوا في المجتمع وتزوجوا النساء المحليات مما أنتج فئة (الكراغلة).

كان الجانب الإقتصادي للإنكشارية يعتمد على جباية الضرائب اعتمادًا شبه كلي، لذلك عمل الإنكشارية على إرساء قواعد النظام الضريبي وتم صك ضرائب عديدة في كافة المهن التي كانت في ولاية طرابلس الغرب مما أرهق الرعية.

أصبحت الإنكشارية مصدر إزعاج للدولة العثمانية نفسها فقررت القضاء عليها بإصدار محمود الثاني عام 1826 م فرمانًا يقضي بإلغاء فيالق الإنكشارية في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها بما فيها طرابلس الغرب وبذلك ينتهي نظام الإنكشارية وكلما يتعلق بهم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ملخص رسالة ماجستير في التاريخ من قسم الدراسات العليا بكلية الأداب جامعة عمر المختار بعنوان " الإنكشارية في طرابلس الغرب من عام 1551-1826م"

موضوع هذه الدراسة **"الإنكشارية في طرابلس الغرب من عام (1551-1826م)"** وتستهدف التعريف بدور الجيش الإنكشاري في ولاية طرابلس، والمعروف أن هذا الجيش كان له دور كبير في توسع الدولة العثمانية وتثبيت وجودها في الولايات التابعة لها ومنها طرابلس الغرب التي تواجد الجيش الإنكشاري بها منذ عام 1551م أي منذ السنة الأولى التي دخلت فيها البلاد تحت تبعية الدولة العثمانية بعد استنجاد أهل طرابلس بالسلطان العثماني لمساعدتهم على التخلص من حكم فرسان مالطا، وكانت النتيجة أن هذه الولاية أصبحت من أكثر ولايات شمال أفريقيا تأثرا بأفعال الإنكشارية الذين تدخلوا في كل شؤونها، وفرضوا عليها إرادتهم وتوجهاتهم، وفضلا عن التمهيد تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول .

الفصل الأول "التواجد العثماني في طرابلس الغرب 1551م" وهو يعالج الطريقة أو الكيفية التي دخل بها الإنكشاريون إلى مدينة طرابلس ويبين الأساليب التي اتبعوها للسيطرة على مقاليد الحكم، وبما أن سيطرتهم كانت مقترنة بالقوة العسكرية فكان من الضروري أن يتم تسليط الضوء على ثكناتهم العسكرية وأهم أنواع أسلحتهم والوظائف العسكرية التي تقلدوها كذلك رتبهم، إلى جانب الدور الذي لعبوه داخلياً وخارجياً ولاسيما مساهمتهم في إخضاع أطراف البلاد الشرقية والجنوبية بضم فزان وبرقة إلى ولاية طرابلس.

الفصل الثاني "دور الإنكشارية في الحياة السياسية والإدارية" وهو يلقي الضوء على الدور الذي لعبه الانكشاريون وزعمائهم في حياة ولاية طرابلس السياسية وكيفية تدخلهم في شؤون الحكم من أجل فرض السيطرة والهيمنة السياسية على البلاد حتى أصبح لهم الدور الأول في حياتها السياسية على الرغم من أن مهمتهم الرئيسية كانت تتمثل فقط في حفظ الأمن والنظام في هذه الولاية، ولكنهم تحولوا فيما بعد إلى قوة كبيرة عرضت البلاد للكثير من المشاكل ووصل بهم الأمر إلى حد تلاعبهم بتعيين وعزل الولاة وفق أهوائهم ومصالحهم الخاصة ودون النظر إلى مصلحة البلاد، فضلا عن دورهم الواضح والجلي في النواحي الإدارية،فكان لهم ألقاب ووظائف إدارية خاصة بهم، وتمكن الكثير منهم بفضل تميزهم من أن يصبحوا من كبار موظفي الدولة مما أتاح لهم الفرصة ليلعبوا أدواراً أكثر تأثيرا في حياة الولاية.

الفصل الثالث "الأثر الاجتماعي للإنكشارية في طرابلس الغرب" يتناول بالدراسة الطرق التي اندمج بها الإنكشاريون مع الأهالي في طرابلس الغرب خاصة عن طريق المصاهرة التي تمت بين الجنود والأهالي والتي انتهت بانخراطهم في المجتمع الطرابلسي، كما تولد عنها ظهور طبقة جديدة تسمى بطبقة الكورغلية التي لعبت بدورها دوراً مهما في حياة طرابلس في العهد العثماني، بالإضافة إلى أنه وعلى الرغم من عدم تقيد الإنكشارية بأي شريعة إلا ما تمليه إرادة الوالي ومع ذلك فلقد كان لهم دورهم الديني والمتمثل في نقل مجموعة من العادات والممارسات الدينية التى لم تعهدها ولاية طرابلس لكنها أصبحت فيما بعد جزء لا يتجزأ من تراث المجتمع الطرابلسي، وكذلك كان لابد من كشف ممارسات قوات الإنكشارية التي ارتكبوها بحق السكان المحليين لاسيما وأن حكمهم كان يتصف بالقسوة والفوضى وكثرة الضرائب التي أثقلت كاهل الإنسان الطرابلسي المعدم الفقير الذي لم يكن راضي عن الجند الإنكشارية وكان له موقف معادي منهم ورافض لممارساتهم الظالمة.

الفصل الرابع" الدور الاقتصادي للإنكشارية في طرابلس الغرب" يركز على دورهم في حياة البلاد الاقتصادية والتي تدخلوا فيها بشكل واضح وعملوا بكل الوسائل والطرق غير المشروعة للحصول على مكاسب مادية لدرجة أنهم تدخلوا حتى في أمور التجارة والصناعة واستغلوا الأراضي وقسموها فيما بينهم وفي الوقت نفسه لم يقوموا بأي مجهود لتحسين أوضاع البلاد الاقتصادية المتدهورة والتي كانوا هم احد أهم أسباب تدهورها ويختتم الفصل بالحديث عن نهاية الانكشارية فبعد مرور الزمن بدأ الضعف يدب في صفوفهم خاصة بعد اختلاطهم بالمدنيين فتغيرت طباعهم العسكرية وفسدت وكثرت أطماعهم فصاروا يلهثون خلف شهواتهم وملذاتهم كما كثرت تعدياتهم على الأهالي، وصاروا يتدخلون في شؤون الدولة وهكذا بدأوا بمرور الوقت يشكلون خطراً على الدولة العثمانية نفسها وعلى الولايات التابعة لها فما كان من السلطان محمود الثاني إلا أن اتخذ القرار بالقضاء عليهم بشكل نهائي.

Praise be to God, and prayers and peace be upon the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him

Summary of a master's thesis in history from the Department of Postgraduate Studies, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, entitled "The Janissary in Tripoli, the West from 1551-1826 AD"

The subject of this study is "The Janissary in Tripoli, the West from (1551-1826 AD)" and aims to define the role of the Janissary army in the state of Tripoli, and it is known that this army had a major role in the expansion of the Ottoman Empire and the consolidation of its presence in its affiliated states, including Tripoli, in the West, where the Janissary army was present. It has been in it since 1551 AD, that is, since the first year in which the country entered under the subordination of the Ottoman Empire after the people of Tripoli sought the help of the Ottoman Sultan to help them get rid of the rule of the Knights of Malta, and the result was that this state became one of the states of North Africa most affected by the actions of the Janissaries who interfered in all its affairs, And they imposed on them their will and orientations, and in addition to the preface, the study is divided into four chapters. Chapter One "The Ottoman Presence in Tripoli, West 1551 AD" deals with the way or how the Janissaries entered the city of Tripoli and shows the methods they followed to control the reins of government, and since their control was coupled with force It was necessary to highlight their military barracks, their most important types of weapons, and their military functions They also assumed their ranks, in addition to the role they played internally and externally, especially their contribution to subjugating the eastern and southern outskirts of the country by annexing Fezzan and Cyrenaica to the Wilayat of Tripoli.

The second chapter, "The role of the Janissaries in political and administrative life," which sheds light on the role played by the Janissaries and their leaders in the political life of the Tripoli state and how they intervened in the affairs of government in order to impose political control and hegemony on the country until they had the first role in its political life, although their mission The main task was only to maintain security and order in this state, but they later turned into a large force that exposed the country to many problems and reached the point of their manipulation in appointing and isolating the rulers according to their whims and their own interests and without regard to the interest of the country, as well as their clear and obvious role in all aspects. They had administrative titles and positions of their own, and many of them were able, thanks to their distinction, to become senior state officials, which gave them the opportunity to play more influential roles in the life of the state.

The third chapter, "The Social Impact of Janissary in Tripoli, the West" deals with the study of the ways in which the Janissaries merged with the people in Tripoli, the West, especially through the intermarriage that took place between the soldiers and the people, which ended with their involvement in Tripolitania society, as it generated the emergence of a new class called the Korgal class, which played its role An important role in the life of Tripoli during the Ottoman era, in addition to that, despite the fact that the Janissaries were not bound by any Sharia except what was dictated by the will of the governor, however, they had their religious role represented in transmitting a set of religious customs and practices that the state of Tripoli did not know, but which later became a part It is inseparable from the heritage of the Tripolitan society, and it was also necessary to reveal the practices of the Janissary forces that they committed against the local

population, especially since their rule was characterized by cruelty, chaos, and the large number of taxes that burdened the impoverished Tripolitan man, who was not satisfied with the Janissary soldiers and had a hostile attitude towards them and rejected their practices unjust.

The fourth chapter, "The economic role of the Janissaries in Tripoli, the West," focuses on their role in the country's economic life, in which they clearly interfered and worked by all illegal means and methods to obtain material gains to the extent that they even interfered in matters of trade and industry and exploited the lands and divided it among themselves and at the same time they did not By any effort to improve the country's deteriorating economic conditions, which they were one of the most important reasons for its deterioration, and the chapter concludes by talking about the end of the Janissaries. After the passage of time, weakness began to creep into their ranks, especially after their mixing with civilians, so their military character changed and corrupted, and their greed increased. They interfere in the affairs of the state and, over time, they began to pose a threat to the Ottoman Empire itself and to its affiliated states. Sultan Mahmud II only made the decision to eliminate them permanently

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:.

أولاً: الوثائق المنشورة:

1- وثيقة منشورة مرسوم سلطاني موجه باللغة العربية إلي أديان وعلماء طرابلس الغرب يطلب فيه قيامهم بالدفاع عن المنطقة عند تعرضها إلى العدوان قبل وصول الأسطول العثماني ، ضمن كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية وآخر عهد السلطان سليمان القانوني، مج3، ترجمة: فاضل بيات، استنابول، 2014م.

2- وثيقة منشورة التحقيق مع مصطفى دفتردار المال بعد اتهامه بالفساد ، ضمن كتاب: طرابلس الغرب في وثائق عثمانية، استنابول، 2013م.

ثانيًا:الكتب

1. إبراهيم بك سليم، الدولة العثمانية العليا، دار النشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1988 م.

2. اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م، ترجمة: خليفة التليسي، مكتبة الاسكندرية، الدار العربية للكتاب، ط1، 1984 م.

- اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ترجمة: خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط2،1985 م.

3. أحمد بك نائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، د. ت.

- أحمد نائب الأنصاري، نفحات النسرين والريحان فيمن كان في طرابلس من الأعيان، دار الفرجاني، د.ت

4. أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916 م،دار العربية للنشر والتوزيع،مصر،ط2002،،1م.

5. أحمد سالم، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2011 م.

6. أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن 19 م، مصر، د.ن، 1988م.

- .أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، ط1، د.ن، د.ت.

7. أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، 1988 م.

8. اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط1، 1996 م.

9. أكمل الدين حسام أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، دار النشر مركز البحوث والفنون الاسلامية، اسطنبول، تركيا، 1999 م.

10. أماني بنت جعفر، دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، مصر، ط1، 2007 م.

11. امحمد سعيد الطويل،البحرية الليبية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي1795-1832م،المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية،طرابلس،ط2012،3م.

12. امساعد محمد عبد الرازق الدروقي، ببرقة بين السيطرة العثمانية والقوى المحلية والأطماع الأجنبية، 1835- 1944 م، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1813 م.

13. انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835- 1911 م، ترجمة: يوسف حسن العسلي، دار الفرجاني.

14. الأنسة توللي، عشرة أعوام في طرابلس الغرب، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا، بنغازي، ليبيا، 1967 م.

15. إنعام محمد سالم، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711- 1835 م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1،1998 م.

16. باولودي لاشيللا، أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة 1817، ترجمة: الهادي ولقمة، طرابلس، دار الفكر، 1968 م.

17. برنادو لويس، استنابول حضارة والخلافة الاسلامية، تعريب: سيد رضوان، دار السعودية لنشر والتوزيع،ط1، 1982 م.

18. تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، 1988م

19. جان كلود زليتر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500- 1795 م، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، دار الجماهيرية، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 2001 م.

20. جميل بيضون، وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، ط1، 1991 م.

21. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1،1991م.

22. جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبد الحفيظ الميار، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1972 م.

23. جون فرنسيس ليون، من طرابلس إلى فزان 1818 م، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1976 م.

24. حسن الفقيه، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2001 م.

25. حسين سالم أبو شويشة باكير، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835- 1911 م، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2009 م.

26. حسين مسعود بومدينة، جغرافيا ميناء طرابلس، دار مكتبة الشعب، مصراته، ليبيا، ط1، 2005 م.

27. حلمي محروس اسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، (د.ت).

28. خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي (1881- 1911 م)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 1999 م.

29. خليل إيناكيك، الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامية، ط1، 2002 م.

30. خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العصور العثماني، منظمة المؤتمر الإسلامي، استنابول، 2000 م.

31. رولفس، رحلة عبر إفريقيا، ترجمة: عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1996 م.

32.ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط3،، 1965 م.

33.سالم الرشيدي،محمد الفاتح،بيروت،دار العلم للملايين،ط2، 1969م

34. سالم شلبي، ألبسه على مسحب التراب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1990 م.

35. سعد الدارجي، القلاع العثمانية في برقة 1638- 1912 م، المؤتمر العالمي الخامس لمدونة الآثار العثمانية المنعقد في 2001 م، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

36. سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية المثنية (النشأة والازدهار)، دار الأوبرا، القاهرة، ط1، 2007 م.

37. شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3، 1994 م.

38. شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات، ليبيا، تونس، صقلية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1992 م.

39. صالح المزيني، ليبيا منذ الفتح حتى الخلافة الفاطمية، جامعة قاريونس، ليبيا، 1994م.

40. الصالحين جبريل محمد الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912م، منشورات مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، جامعة عمر المختار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2000 م.

41. صلاح الدين محمد جبريل، تجريدة حبيب، دار الكتاب الليبي، ط2، 1992 م.

42. الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي،بيروت،.لبنان، ط2، 2004 م.

- الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، 1968م.
- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، د.ت.

43. عبد الباري خليل القماطي، قراءات في التاريخ الليبي منذ الفتح الإسلامي 643 حتى عام 2000 م، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس ليبيا، ط1، 2008 م.

44. عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية منشورات مكتبة جيدا، بيروت، 1969 م.

45. عبد الرحمن عميرة، الاستراتيجية الحربية في إدارة المعارك في الإسلام، الهيئة المغربية العامة للكتاب، القاهرة، 2006 م.

46. عبد الرحمن محمد الدرسي، الانتفاضات الوطنية ضد الوجود العثماني في ليبيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، د.ت.

47. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية،ج1، دولة مفترى عليها، دار القاهرة، 1980م.

48. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864- 1914، دار المصارف، مصر، 1969 م.

49. عبد العزيز نوار،تاريخ العرب الحديث،د.ن،بيروت،لبنان،1985م.

50. عبد القادر حامي، من طرابلس إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الأسطى، دار المصراتي، ط1،1974 م.

51. عبد الكريم رافق،العرب والعثمانيون 1516-1916م،مكتبة التاريخ العثماني، دمشق،ط1993،2م

52. عبد الله محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تعليق: الظاهر أحمد الزاوي، القاهرة، ط1.

53. عبد الله مقلاتي، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 م.

54. عبد المالك التميمي، ملامح الوضع الاقتصادي قبيل الاستعمار الغربي، مركز البحوث والدراسات من الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، 1984 م،الاسكندرية، 1970 م.

55. عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المشرق والمغرب العربي دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013 م.

- عبد المنعم ابراهيم الجميعي، العثمانيون بين اوروبا والعرب ومحمد علي، بحوث ودراسات في تاريخ الدولة العثمانية والعالم العربي،القاهرة ،2001م

56. عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، طرابلس، ليبيا، 1969 م.

57. عفاف البشير المبروك، المرأة في المجتمع الليبي خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م)، دراسة تاريخية وثائقية وزارة الثقافة والمجتمع المدني، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط1، 2013 م.

58. عقيلة البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديثة، فاليتا، مالطا، د.ت.

59. علاء موسى كاظم، مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية، كلية الآداب، تاريخ، جامعة بغداد.

60. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1990 م.

61. علي فهمي خشيم، الحاجية من ثلاثة رحلات في البلاد الليبية، دار الفكر،طرابلس، 1974 م.

62. علي ميلود عمورة ، القلاع والحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي خلال مختلف العهود، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2005 م.

63. عمر اسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، 1795 – 1835م، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، ط1، 1966 م.

64. عمر محمد الباروني، الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، تحقيق: محمود دياب، المستشف الملكي المصري، 2001 م.

65. عيسى الحسن، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ط1، 2008 م.

66. عيسى رمضان القبلاوي، ليبيا وصراع القوى في البحر الأبيض في القرن السادس عشر الميلادي وبدايات (التعقب المنظم)، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا،ط1، 2014 م.

67. فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الزاوية، د.ت.

68. فائز ديهوم، بني غازي توحد برقة وعاصمة لها لأول مرة في التاريخ منذ 200 عام 1817 – 2017م، الرواد للنشر، د. ت.

69. فرانشكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي ببرقة 1551-1911 م، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، دار برنينشي للكتاب، بنغازي، ليبيا،ط1، 2003 م.

70. فرانشكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط2،1984 م.

71. فرج عبد العزيز النجم، القبيلة والإسلام والدولة، مكتبة الدعوة بالأزهر، القاهرة، 2005 م.

72. كامل الويبة، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842-1911 م)، مراجعة: طاهر خلف البكاء، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2005 م.

73. كاملو بنفروتي، إيطاليا في الأحداث الطرابلسية، ترجمة: عمر الباروني، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي،طرابلس،1988م.

74. كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، مصر، القاهرة، 1976 م.

75. كوستانزوبرنيا، طرابلس من 1510 – 1850 م، تعريب: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2009 م.

76. محمد الحبيب ابن الخوجة، يهود المغرب العربي، معهد الدراسات العربية، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1973 م.

77. محمد الحشائشي، جلاد الكرب عن طرابلس العرب، تحقيق: مصطفى المصراتي، دار لبنان، بيروت،لبنان،ط1، 1995 م.

78. محمد الطيب الأشهب،برقة العربية امس واليوم،مطبعة الهواري،القاهرة ،مصر،1940م

79. محمد مصطفي بازامة، بنغازي عبر التاريخ، دار ليبيا، بنغازي،ليبيا، 1968 م.

- محمد مصطفي بازامة، ليبيا في عشرين سنة من حكم الأسبان 1510– 1530م، منشورات مكتبة القرجاني، طرابلس، ليبيا، د.ت.
- محمد مصطفى بازامة، برقة في العهد العثماني الأول، دار الحوار الثقافي، لبنان، 1993 م.
- محمد مصطفى بازامة، واحات الجنوب البرقي بين الأسطورة والتاريخ، دار الحوار الثقافي،بيروت،ط1، 1994 م.

80. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981 م.

81. محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1991 م.

82. محمود السيد، تاريخ دولة المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 م.

83. محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام آدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، د.ت.

84. محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى ليبيا، منشورات جامعة دمشق، 1999 م.

85. مختار محمد الأمير، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني (1835– 1911م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2006 م.

86. مخلوف امحمد سلامة، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها وطرق حمايتها والآثار المرتبة عليها، كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا، د.ت.

87. مرادجة درسون، نظم الحكم والإدارة العثمانية، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942 م.

88. مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة قديمًا وحديثًا، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ط1، 1999 م.

89. مصطفى عبد الله بعيو، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، محاضرة عامة، المطبعة الأهلية، بنغازي، 1966 م.

90. ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولايات الغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2010 م.

91. نجم الدين غالب، مدينة طرابلس عبر التاريخ، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط2،1978 م.

92. نجوي إبراهيم أفندي، تاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول، ترجمة: ناصر عبد الرحيم، المركز القومي للترجمة، القاهرية، ط1،2015 م.

93. نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس العشر إلى مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ط2، 2005 م.

94. الهادي بو لقمة، دراسات ليبية، مكتبة قورينا، بنغازي، ط3، 1975 م.

95. هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، ج1، ترجمة: خليفة التليسي، دار الثقافة للنشر، 1975م.

96. وليد محمد الطنطاوي، الصلات التجارية بين أوجلة وبلاد السودان منذ القرن الرابع عشر الهجري، جامعة المدينة العالمية، دار الفرات، 2015 م.

97. ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835 – 1944 م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات

98. يسري عبد الرازق الجوهري، شمال إفريقيا، دار الجامعات المصرية،

99. يلماز أوزقونا، تاريخ الدولة العثمانية،ج1، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، منشورات المؤسسة فيل للتمويل، تركيا، اسطنبول، 1988م.

100. يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة: إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2011.

101.يوسف عبد الكريم طه، المؤسسة العسكرية العثمانية 1299–1839م، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، ط1، 2014 م.

ثالثًا: المقالات والمجالات

1. إبراهيم علاء الدين، أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الأسباني والنجدة العثمانية 1510–1551م، مجلة الدراسات التاريخية، ع 128، كانون الأول، 2014 م.

2. احميدة سالم، الأوضاع الاقتصادية في طرابلس الغرب نهاية العهد القرمانلي، دوليات آداب عين شمس، مج 40، يناير، 2012 م.

3. بثينة عباس، نظم الحكم والإدارة في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الإسلامية، قسم تاريخ، ع 17، 2011 م.

4. رابحة محمد خضير، دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني 1555 م، مج6،مجلة أبحاث كلية التربية الإسلامية، ،جامعة الموصل،ع 2، 2007م.

5. ريتشارد بينل، الضرائب في ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي،ع1، يناير،1989م

6. صلاح الدين حسن السوري، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في عهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، ع2 ، س6، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984 م.

7. عبد الرحيم عبد الرحمن، النظم الإدارية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية، مجلة الدارة، ع 9، 1983.

8. عماد عبد العزيز، تمردات الانكشارية، مجلة البحوث، كلية تكريت الاسلامية، جامعة الموصل،

ع 4، 2009 م.

9. عمار جحيدر، الكراغلة في طرابلس الغرب في محاضرة صوتية، منشورات المركز الليبي للدراسات التاريخية والمحفوظات.

10. كامل علي مسعود الويبة، الإدارة العثمانية، مجلة البحوث التاريخية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية،ع1،يناير،2011م.

11. مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، إصدار كلية الآداب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسطنطينية، الجزائر، ع 18، 2015 م.

12. مجلة البحوث التاريخية،المركز الوطني للمحفوظات التاريخية،ع1،يناير،2011م.

13. محمد الأسطى، ثورة يحي بن يحي السويدي، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي،ع1،1984م.

14. المدني سعيد عمر، أثر سياسة الولاة العثمانية في النشاط الزراعي بالجبل الغربي خلال العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث العلمية، ع 3، 2017 م.

15. مروان محمد عمر، الانكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها، مجلة جامعة مصراته، كلية التربية، مجلة ع8،2017 م.

16. ناصر الدين سعيدوني، ليبيا كما وصفها رحالة جزائري، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ع 1، س4، يناير، 1982 م.

17. هيثم مرتضى نصرالله، البكتاشية،مج14، مجلة كربلاء العلمية، ع 3، 2016 م.

18. وليد خالد يوسف، الأوضاع العامة في ولاية طرابلس الغرب تحت حكم الولاة العثمانيين البكلربكية (1551– 1609 م)، مجلة جامعة تكريت، ع 1، 2014 م.

- وليد خالد يوسف، حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب 1711– 1835م، مج 19،جامعة تكريت، ع6، 2013 م.

19. يونس اسرافيل، القلاع والتحصينات العثمانية في مدينة درنة،ج1، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة عمر المختار، سوسة، 2018 م.

رابعًا الرسائل العلمية:.

1– امحمد ابراهيم امحمد الترهوني،الاوضاع العسكرية لايالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي 1711م–1835م،رسالة ماجستير،جامعة عمر المختار ،كلية الادآب،قسم التاريخ 2002م.

2-اسماعيل سالم علي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإيالة طرابلس الغرب في عهد أحمد باشا القرمانلي 1711- 1745، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ببني وليد، قسم تاريخ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2004 م.

3-جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسطنطينية في نهاية العهد العثماني، اطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر، 2008 م.

4-شريفة أمين قاضي، الاحتلال الإيطالي والمقاومة الليبية 1911- 1951 م، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، سكر، 2015 م.

5-محمد عبد المجيد، إيالة طرابلس الغرب، 1795-1858 م دراسة الأنماط والأوضاع الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة السابع من إبريل، قسم تاريخ، 2004 م.

6-محمد محمود عبيد الله، برقة وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

7-نيقرو سعد، جوانب من حركة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب 1835-1911، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسلية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 2018 م.

المراجع الأجنبية:

1- ALİ YAYCIOĞLU, «Janissaires, ingénieurs et prêcheurs: Comment l'ingénierie militaire et l'activisme islamique changèrent l'ordre ottoman», Revue d'histoire du XIXe siècle, no. 53 2016.

2- Azmi Mahmoud, «La question de Libye», Politique étrangère Année 1949.

3- Edward S. Creasy, «History Of The Ottoman Turks, From The Beginning Of Their Empire To The Present Time», New York, 1878.

4- Nicola Melis, «Tripoli vu par les Ottomans», Éditions de la Sorbonne, 2013.

5- Pierre Pinta, «La Libye», KARTHALA, 2006.